

البنك المركزي الأردني

CENTRAL BANK OF JORDAN



نظام المدفوعات في الاردن

التقرير السنوي التاسع

2024

دائرة الاشراف والرقابة على نظام
المدفوعات الوطني

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN



نظام المدفوعات في الأردن

التقرير السنوي التاسع

2024

دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

البنك المركزي الأردني 2025

التقرير السنوي لنظام المدفوعات في الأردن

دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

ص.ب 37 عمان - 11118 -الأردن

0096264630301

0096264638889

Oversight@cbj.gov.jo

www.cbj.gov.jo



جميع الحقوق محفوظة

يسمح بإعادة نشر كلاً أو جزءاً من التقرير في حال تم ذكر المصدر

قائمة المحتويات

6	تقديم
7	الملخص التنفيذي
14	الفصل الأول: التطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني
14	1.1 الأطر التنظيمية والتشريعية
14	1.1.1 تعليمات الضمانات المالية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
15	2.1.1 الأوامر الصادرة من البنك المركزي بخصوص تنظيم نظام المدفوعات الوطني
16	3.1.1 الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني
18	2.1 مذكرات التفاهم
18	1.2.1 مذكرة التفاهم بين البنك المركزي الأردني وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج)
18	3.1 الترخيص / الاعتماد
18	1.3.1 شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
19	2.3.1 شركات الصرافة كمدراء أنظمة الدفع الإلكترونية
20	3.3.1 الأنظمة العالمية
22	4.1 تعزيز وتمكين بيئة الابتكار في نظام المدفوعات الوطني
22	5.1 الاتجاهات الحديثة في المدفوعات الإلكترونية
24	الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات
27	1.2 على صعيد المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS)
28	1.1.2 نظام التسويات الاجمالية الفوري (RTGS-JO)
32	2.2 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS)
32	1.2.2 نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X)
36	3.2 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS)
36	1.3.2 نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)
40	2.3.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)
46	3.3.2 نظام الدفع الفوري
50	4.3.2 نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)
54	5.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية
56	6.3.2 أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي
57	7.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية المعتمدة
60	4.2 أدوات مدفوعات التجزئة
61	1.4.2 الشيكات
64	2.4.2 بطاقات الدفع
79	3.4.2 تطبيقات المحافظ الإلكترونية
80	5.2 قنوات الدفع

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (1): نظرة عامة حول شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للرخصة/ مصنفة حسب الغاية. 21.....
- الشكل رقم (2): مكونات نظام المدفوعات الوطني في المملكة. 26.....
- الشكل رقم (3): يمثل ترابط أنظمة الدفع الكبيرة مع بعضها ومع الأنظمة الأخرى. 27.....
- الشكل رقم (4): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام (RTGS-JO) للأعوام 2024-2023. 30.....
- الشكل رقم (5): عدد ملفات التقاص التي يتم تسويتها على نظام التسويات الاجمالية الفوري (RTGS-JO). 31.....
- الشكل رقم (6): نسبة قيمة اتفاقيات اعادة الشراء الى اجمالي اتفاقيات اعادة الشراء المنفذة من خلال (RTGS-JO) 34.....
- الشكل رقم (7): نسبة قيمة اصدارات الأوراق المالية الحكومية من خلال (RTGS-JO) إلى إجمالي الإصدارات. 35.....
- الشكل رقم (8): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) للأعوام 2024-2023. 38.....
- الشكل رقم (9): عدد الحركات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) خلال الفترة 2017-2024. 39.....
- الشكل رقم (10): نسبة عدد الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) مصنفة حسب العملة 2024. 39.....
- الشكل رقم (11): نسبة قيمة الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) مصنفة حسب العملة 2024. 40.....
- الشكل رقم (12): حجم الشيكات المتداولة بواسطة نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للأعوام 2024-2023. 43.....
- الشكل رقم (13): الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للعام 2024. 45.....
- الشكل رقم (14): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات مصنفة حسب البالغ للعام 2024. 46.....
- الشكل رقم (15): عدد مستخدمي المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية الرابطة على نظام الدفع الفوري. 49.....
- الشكل رقم (16): عدد الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية. 49...
- الشكل رقم (17): قيمة الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الالكترونية والحسابات البنكية. 50...
- الشكل رقم (18): عدد وقيمة حركات الدفع المنفذة بواسطة نظام "إي فواتيركم" خلال الأعوام 2018-2024. 52.....
- الشكل رقم (19): عدد الجهات المفوترة والخدمات المقدمة على نظام "إي فواتيركم" خلال الأعوام 2015-2024. 53.....
- الشكل رقم (20): نسبة عدد حركات الدفع المنفذة عبر نظام "إي فواتيركم" مصنفة حسب القطاعات للعام 2024. 54.....
- الشكل رقم (21): عدد وقيمة الحوالات المالية من خلال أنظمة الدفع الالكترونية لتنفيذ الحوالات المالية. 55.....
- الشكل رقم (22): أوامر الدفع المنفذة من خلال أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال (POS&ATM). 57.....
- الشكل رقم (23): حجم الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة للعام 2024. 58.....
- الشكل رقم (24): قيمة الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة بالدينار الأردني للعام 2024. 59.....
- الشكل رقم (25): حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني بالدينار الأردني. 59.....
- الشكل رقم (26): حجم الشيكات البنكية المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024. 62.....
- الشكل رقم (27): قيمة الشيكات البنكية المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024. 62.....
- الشكل رقم (28): نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) للعام 2024. 63.....
- الشكل رقم (29): إجمالي عدد الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024. 63...
- الشكل رقم (30): إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024. 64..
- الشكل رقم (31): اجمالي البطاقات الصادرة في المملكة بالمليون للأعوام 2023-2024. 67.....

- الشكل رقم (32): إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في المملكة. 67.....
- الشكل رقم (33): إجمالي عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة في المملكة للأعوام 2023-2024. 68.....
- الشكل رقم (34): معدلات النمو في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة للأعوام 2018-2024. 68.....
- الشكل رقم (35): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة بحسب التقنية المستخدمة. 69.....
- الشكل رقم (36): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوعها للعام 2024. 70.....
- الشكل رقم (37): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة بالمليون. 70.....
- الشكل رقم (38): عدد عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2024. 72.....
- الشكل رقم (39): قيمة عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2024. 72.....
- الشكل رقم (40): نسبة استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة على قنوات الدفع مصنفة حسب نوعها للعام 2024. 73.....
- الشكل رقم (41): استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة داخل وخارج المملكة (الحركات المحلية والدولية) للعام 2024. 74.....
- الشكل رقم (42): عدد بطاقات الدفع المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال. 75.....
- الشكل رقم (43): عدد بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2024. 76.....
- الشكل رقم (44): حركات البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للأعوام 2023-2024. 77.....
- الشكل رقم (45): نسبة الحركات المنفذة بالبطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مصنفة حسب قناة الدفع المستخدمة للعام 2024. 77.....
- الشكل رقم (46): استخدام البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال داخل وخارج المملكة (الحركات المحلية والدولية) للعام 2024. 78.....
- الشكل رقم (47): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الأجنبية مصنفة حسب القناة المستخدمة للأعوام 2023-2024. 79.....
- الشكل رقم (48): نسبة الحركات النقدية مقابل الحركات اللانقدية (الإلكترونية) التي تمت من خلال قنوات الدفع. 80.....
- الشكل رقم (49): أشكال تواجد أجهزة الصراف الآلي العائدة للبنوك العاملة في المملكة للعام 2024. 82.....
- الشكل رقم (50): توزيع حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2024. 83.....
- الشكل رقم (51): توزيع عدد حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة حسب طبيعة القطاع للعام 2024. 84.....
- الشكل رقم (52): التوزيع الجغرافي لقنوات الدفع في المملكة للعام 2024. 85.....

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1): حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للأعوام 2023-2024. 44.....

تقديم

يسرنا أن نقدم لكم الإصدار التاسع من التقرير السنوي لنظام المدفوعات في الأردن لعام 2024، والذي يأتي في إطار جهود البنك المركزي الأردني الرامية إلى تسليط الضوء على أبرز التطورات التنظيمية ومستويات الأداء التي شهدتها نظام المدفوعات الوطني ومكوناته خلال هذا العام.

يهدف هذا التقرير إلى توفير صورة شاملة وموثوقة عن الحالة الراهنة لقطاع المدفوعات في المملكة، ويُعد مرجعاً أساسياً للمعلومات والإحصاءات المتعلقة بأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، ويعكس واقع هذا القطاع الحيوي الذي يؤدي دوراً محورياً في تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الاشتغال المالي.

لقد شهدت أنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية خلال عام 2024 تطورات ملحوظة، نتيجة للابتكارات المستمرة في التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة. وقد انعكس هذا التطور بشكل إيجابي على تقليل التكاليف التشغيلية لعمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، كما ساهم في تعزيز أمن وحماية المعاملات المالية الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في تحسين تجربة المستخدمين النهائيين وزيادة الاعتمادية على وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي سياق تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية، ساعدت هذه التطورات على تعزيز التوافقية والاعتمادية العالية لأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، بما يتوافق مع استراتيجيات البنك المركزي الأردني الرامية إلى دعم التحول الرقمي وتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033 وبرنامجها التنفيذي. كما أن هذا التطور يساهم في وضع بيئة محفزة للابتكار المالي وتطوير التقنيات المالية الجديدة، بما يخدم مصالح القطاع المالي والمصرفي ويعزز قدرته على مواكبة التغيرات العالمية.

وفي الختام، يسرنا أن نؤكد أن التقرير متاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني عبر الرابط (www.cbj.gov.jo)، حيث يُعد مرجعاً هاماً للمختصين والمهتمين بقطاع المدفوعات، ويعكس حرص البنك المركزي على توفير المعلومات الدقيقة والشفافة لدعم السياسات الوطنية ذات الصلة في المملكة.

المحافظ

د. عادل الشركس

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

شهد قطاع المدفوعات في المملكة الأردنية الهاشمية خلال عام 2024 تطورًا ملحوظًا في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات علاوة على أدوات وقنوات الدفع الإلكترونية، وذلك نتيجة للجهود المستمرة لتعزيز كفاءة السوق وتحقيق رؤى الاشتمال المالي ورؤية التكنولوجيا المالية والابتكار.

في إطار التطور التنظيمي

واصل البنك المركزي الأردني تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بهدف تلبية متطلبات السوق الحالية والمستقبلية، وتعزيز دور الإشراف والرقابة على شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال لضمان حماية حقوق المستهلكين الماليين وتحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة. كما تم التركيز على تشجيع الابتكار في مجال المدفوعات الإلكترونية، وتعزيز الشفافية، ودعم شمول جميع فئات المجتمع في النظام المالي.

إذ تم في هذا السياق إصدار تعليمات جديدة، أبرزها تعليمات الضمانات المالية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2024/12)، التي أعادت تصنيف حسابات العملاء/ نقود إلكترونية، بحيث أصبحت وديعة بدلاً من حساب خارج الميزانية، مما يعزز مستوى الأمان والثقة في عمليات الدفع الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل التعليمات ذات الصلة، لتقتصر على تقديم الكفالات المطلوبة من قبل شركات الصرافة بموجب نظام ترخيص شركات الصرافة النافذ، مع منح البنك المركزي صلاحية رفع قيمة الكفالات أو تقديم ضمانات جديدة عند الحاجة.

في إطار الإشراف والرقابة

اعتمد البنك المركزي نظامًا عالميًا واحدًا خلال العام 2024، ليصل إجمالي أنظمة الدفع العالمية المعتمدة والمصرح لها تقديم خدماتها في السوق الأردني إلى 23 نظامًا، كما بلغ عدد الشركات المرخصة لممارسة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال 17 شركة، بعد ترخيص شركتين جديدتين خلال العام ذاته. كما بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة من البنك المركزي لإدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية 9 شركات، بعد أن تم ترخيص شركة جديدة خلال العام 2024.

في إطار الابتكار المالي

أطلق البنك المركزي الأردني أول مختبر تنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JoRegBox) بهدف تعزيز الحلول المالية المبتكرة وتسريع التحول الرقمي، حيث تلقى 9 طلبات للمشاركة وتمت الموافقة على 3 حلول، منها منتجان يركزان على خدمات الدفع الإلكتروني؛ (E-Damana) من شركة ضمان الرقمية، وهو منصة لضمان عمليات البيع والشراء في سوق المدفوعات الكبيرة، و (Watheq) من شركة التواصل الموثوق، وهي منصة لضمان عمليات البيع والشراء في سوق المدفوعات الصغيرة، وتعمل على توثيق البالغ وتحويلها بعد استلام المنتج أو الخدمة.

كما شهدت السنوات الأخيرة تصاعد تأثير شركات التكنولوجيا العملاقة (Big Tech) مثل (Google, Amazon, Microsoft, Apple, Meta) على الاقتصاد العالمي، حيث توسعت في الأسواق المالية والمصرفية من خلال التعاون مع البنوك والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، واعتمدت استراتيجيات مبتكرة مثل "استراتيجية دخول الشبكة" التي تعتمد على جمع البيانات وزيادة المستخدمين. على صعيد خدمات الدفع الإلكتروني، أطلقت شركات التكنولوجيا تطبيقات مثل (Meta Pay, Apple Pay, Google Pay)، مع توسع تقديمها في المملكة، حيث بدأ تقديم خدمة (Apple Pay) في المملكة خلال عام 2022، وارتفع عدد البنوك التي تقدم هذه الخدمات إلى 15 بنك ومقدم خدمة دفع بنهاية 2024، مع خطط لمزيد من التوسع، كما تم خلال عام 2023 البدء بتقديم خدمة (Google Pay).

المؤشرات الإحصائية

تعكس المؤشرات الإحصائية المتعلقة بأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية واقع قطاع المدفوعات في الأردن، وتبين مدى التطور الذي يشهده القطاع، وتتناسب مع التوجهات الحديثة في هذا المجال. وفيما يلي أبرز هذه المؤشرات:

- نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)

تم تنفيذ 568 ألف أمر دفع عبر نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، شملت الدينار الأردني والعملات الأجنبية وهي الدولار الأمريكي، والجنيه الاسترليني، واليورو.

- نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X)

بلغ حجم العمليات المتعلقة بتسهيلات السيولة النهارية وتسهيلات لأجل ليلة واحدة التي تم تنفيذها عبر النظام 109 أوامر دفع، بقيمة إجمالية تقترب من 1.37 مليار دينار أردني، بالإضافة إلى تنفيذ 47 إصدارًا للأوراق المالية الحكومية بقيمة نحو 5.5 مليار دينار، وعمليات سوق ثانوي بقيمة 67.8 مليون دينار، و3,146 أمر دفع عبر نافذة الإيداع لليلة واحدة بقيمة إجمالية تصل إلى 1,002 مليار دينار أردني.

- نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)

تم تنفيذ 11.4 مليون أمر دفع دائن عبر نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بجميع العملات المعروفة على النظام، بما يشمل الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، واليورو.

- نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)

بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 6.5 مليون شيك بقيمة تقارب 40 مليار دينار، فيما بلغت الشيكات المعادة 220 ألف شيك بنسبة 3.4% من العدد وبقيمة إجمالية 1.52 مليار دينار أردني، بنسبة 3.8% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة.

- نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)

تم تنفيذ 66.1 مليون حركة دفع عبر نظام "إي فواتيركم" بقيمة إجمالية وصلت إلى 13.2 مليار دينار أردني، وشارك في النظام 577 جهة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

- نظام الدفع الفوري

بلغ عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية 2.59 مليون، و1.7 مليون مستخدم للحسابات البنكية المرتبطة بنظام الدفع الفوري. أما على صعيد العمليات المالية، تم تنفيذ 140.7 مليون أمر دفع عبر النظام بقيمة إجمالية قدرها 17.3 مليار دينار أردني.

- أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية

تم تنفيذ 1.7 مليون حوالة مالية عبر أنظمة الدفع الإلكترونية المدارة من قبل شركات الصرافة المرخصة في المملكة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.1 مليار دينار أردني.

- أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع بالبطاقات من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي

تم تنفيذ 183.5 مليون أمر دفع عبر أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع باستخدام أجهزة نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs)، بقيمة إجمالية قدرها 7.2 مليار دينار أردني.

- أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية المعتمدة

تم تنفيذ 5.1 مليون حوالة مالية عبر أنظمة الدفع العالمية المعتمدة للتحويل المالي الإلكتروني بقيمة تقترب من 2.8 مليار دينار أردني. بالإضافة إلى نحو 271 مليون حركة دفع محلية ودولية المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية التي تعمل على إدارة ومعالجة وتقاص وتسوية عمليات الدفع أو التحويل المنفذة بواسطة أدوات الدفع (البطاقات) بقيمة إجمالية 11.9 مليار دينار أردني.

- الشيكات

بلغ إجمالي عدد الشيكات البنكية المتداولة في المملكة 9.88 مليون شيك، بقيمة تقترب من 54.9 مليار دينار أردني، سواء عبر نظام المقاصة الإلكترونية أو من خلال التقديم والصرف نقدًا على كاونتر البنك.

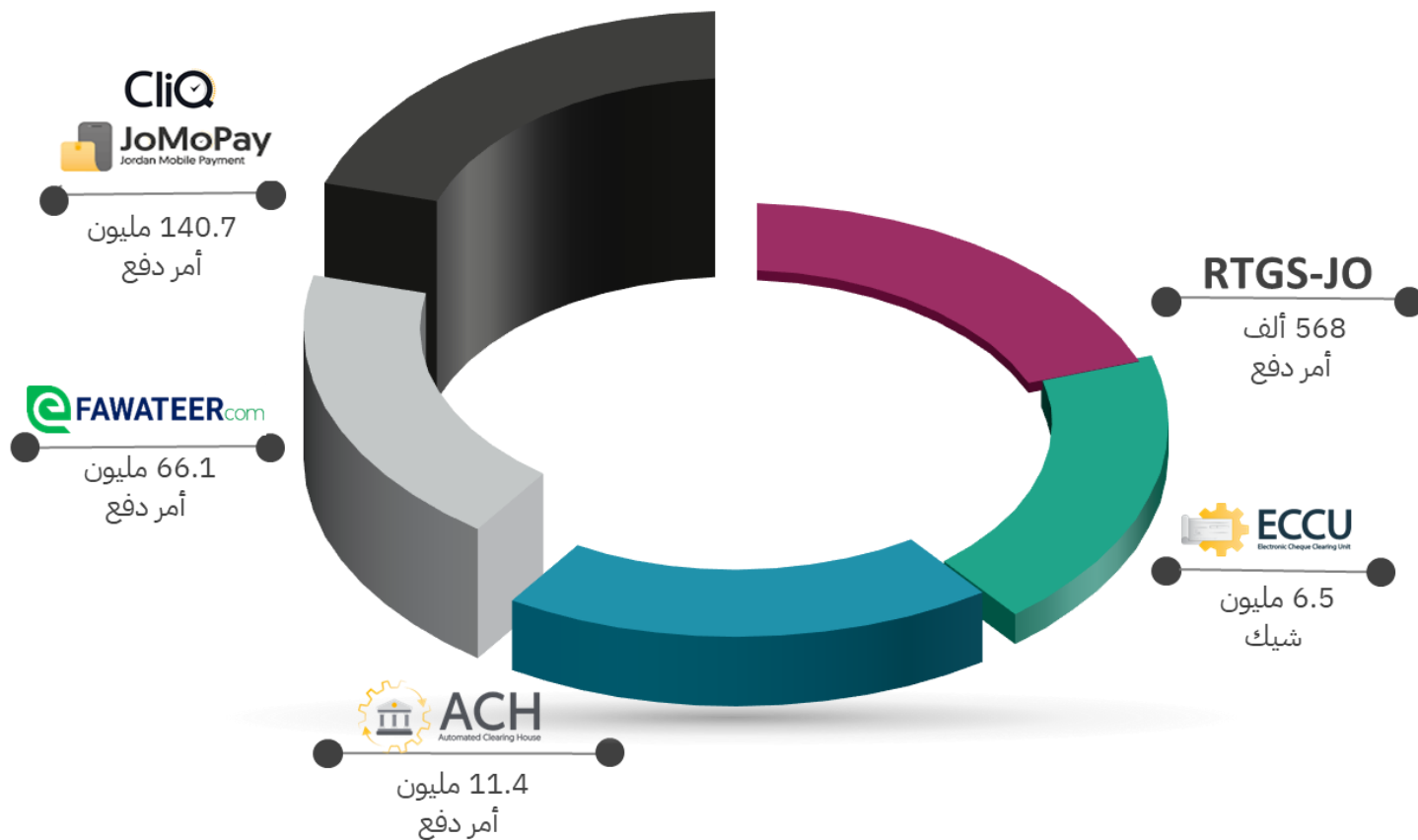
- بطاقات الدفع

بلغ عدد البطاقات الصادرة من قبل البنوك وشركات الدفع المرخصة 8.27 مليون بطاقة، وبلغ عدد حركات الدفع باستخدامها 350 مليون حركة بقيمة 25 مليار دينار أردني، وبلغ عدد حركات الدفع باستخدامها 350 مليون حركة بقيمة 25 مليار دينار أردني، منها 331 مليون حركة من قبل بطاقات البنوك المحلية بقيمة 24.8 مليار دينار، و20 مليون حركة من قبل شركات الدفع المرخصة بقيمة 522 مليون دينار، و25 مليون حركة من البطاقات الصادرة عن الجهات غير العاملة في المملكة بقيمة 1.9 مليار دينار.

- قنوات الدفع

شكلت الحركات عبر القنوات الإلكترونية للبنوك 84% من إجمالي الحركات، مقابل 16% للحركات النقدية عبر القنوات التقليدية. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت المصرفي والوبابيل المصرفي 4.67 مليون، كما تم تنفيذ خلالها 123.9 مليون أمر دفع بقيمة 50.8 مليار دينار. كما تواجد 2,432 جهاز صراف آلي داخل المملكة، وقد تركز أكثرها خارج الفروع، منها 117 جهازاً يدعم تقنية (Biometric). وبلغ عدد نقاط البيع 93,926، منها 73% مجهزة بتقنية رمز الاستجابة السريعة (QR)، فيما بلغ عدد التجار الذين يقبلون دفعاتهم عبر منصات التجارة الإلكترونية 2,298 تاجر، تم من خلالها إجراء 34.3 مليون حركة دفع بقيمة 600 مليون دينار. أما قنوات الدفع التقليدية، فبلغ عدد فروع البنوك العاملة في المملكة 874، وبلغ عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع 6,502 داخل وخارج المملكة.

حركات الدفع المنفذة على أبرز أنظمة الدفع والتقاص والتسوية للعام 2024:



قيمة الحركات على الأنظمة

نظام التسويات الاجمالية الفوري

2177 مليار دينار أردني
1909 مليون يورو
80.6 مليار دولار أمريكي
497 مليون جنيه استرليني

نظام غرفة التقاص الآلي

9128 مليون دينار أردني
33 مليون يورو
493 مليون دولار أمريكي
3 مليون جنيه استرليني

نظام المقاصة الالكترونية للشيكات

40 مليار دينار أردني

نظام الدفع الفوري

17.3 مليار دينار أردني

نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً

13.2 مليار دينار أردني

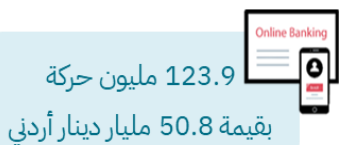
أدوات الدفع للعام 2024:



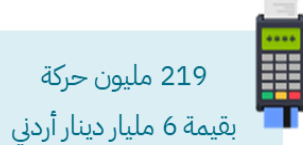
قنوات الدفع للعام 2024:



الإنترنت والموبايل المصرفي



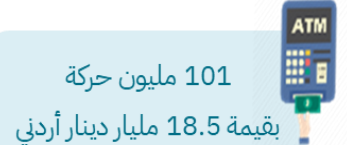
أجهزة نقاط البيع

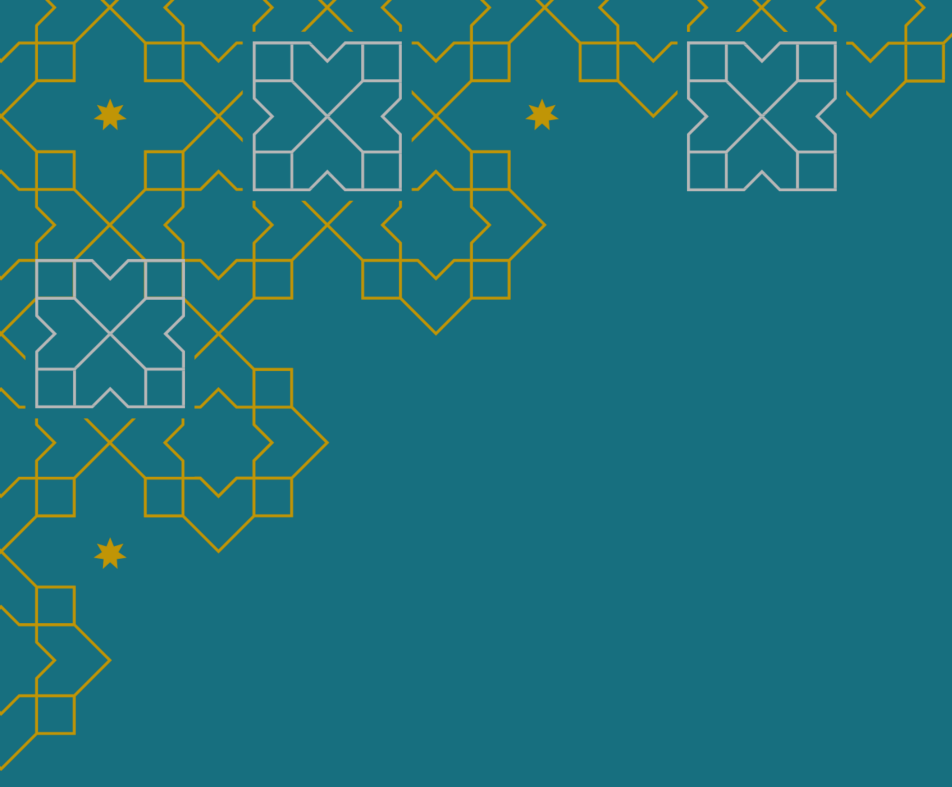


التجارة الإلكترونية



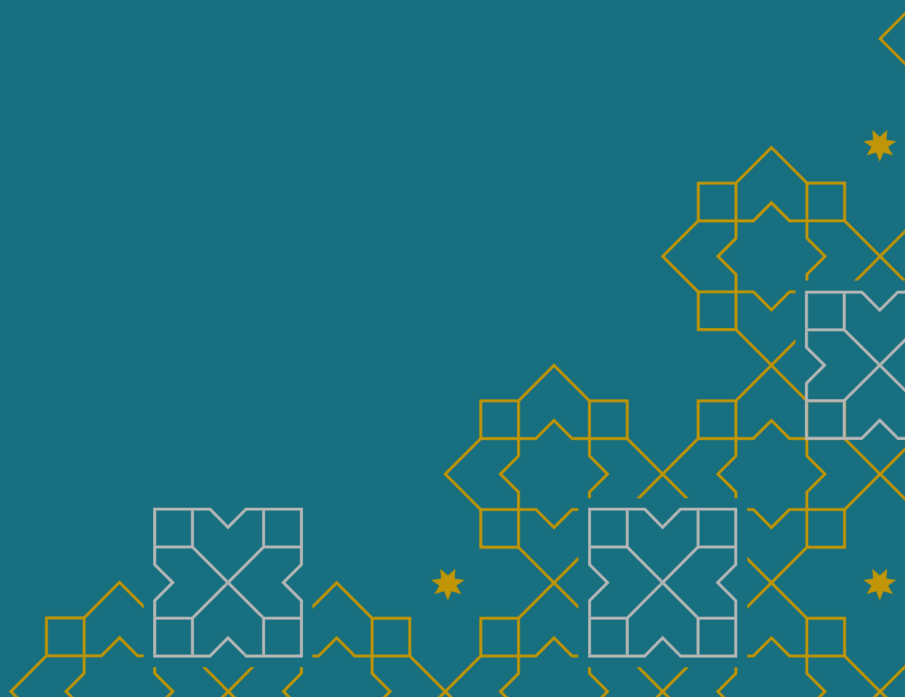
أجهزة الصراف الآلي



A decorative geometric pattern in the top-left corner of the page. It features a complex arrangement of interlocking squares and lines, forming a larger square with internal cross-like structures. The pattern is rendered in a light yellow/gold color against the teal background.

الفصل الأول

التطور التنظيمي والتشريعي
لنظام المدفوعات الوطني

A decorative geometric pattern in the bottom-right corner of the page. It features a complex arrangement of interlocking squares and lines, forming a larger square with internal cross-like structures. The pattern is rendered in a light yellow/gold color against the teal background.

الفصل الأول: التطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني

مقدمة

واصل البنك المركزي خلال عام 2024 أداء دوره في الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، مستخدمًا مجموعة من الأدوات والآليات التي تضمن فعاليتها واستدامته. ويهدف البنك المركزي من خلال تنظيم هذا القطاع إلى مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة وتحقيق التنافسية، مع الحرص على حماية حقوق المستهلكين الماليين. كما يسعى لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، من خلال وضع إطار تنظيمي يواكب التقدم التكنولوجي المستمر ويضمن تنظيم الجهات التي تقدم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في السوق الأردني، مع الالتزام بالتطورات التقنية الحديثة.

وفيما يلي، نستعرض أبرز التطورات التنظيمية والتشريعية التي شهدها نظام المدفوعات الوطني ومكوناته خلال هذا العام، والتي تعكس التزام البنك المركزي بتطوير إطار الإشراف والرقابة وتعزيز قدراته في هذا المجال.

1.1 الأطر التنظيمية والتشريعية

1.1.1 تعليمات الضمانات المالية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2024/12) وتعديلاتها

في الثاني والعشرين من أيلول 2024، أصدر البنك المركزي تعليماته المعدلة رقم (2024/12) المتعلقة بالضمانات المالية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بهدف تنظيم وتعزيز المتطلبات المالية لهذه الشركات، وضمان استقرار السوق وحماية حقوق العملاء.

ومن بين أبرز ما تضمنته التعليمات، إعادة تصنيف حسابات العملاء/ نقود إلكترونية، والذي كان يُصنف سابقًا بحسابات خارج الميزانية، ليصبح حساب وديعة. ويأتي هذا التغيير في إطار تعزيز الشفافية والتنظيم، حيث يسمح الآن للشركات بفتح حسابات وديعة لأجل ضمن شروط محددة، بهدف التوازن بين دعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا المالية من جهة، وتقليل المخاطر غير المبررة من جهة أخرى. كما يتيح هذا الإجراء للشركات الاستفادة من الأموال المودعة لرفع كفاءتها المالية وتقديم خدمات متطورة للعملاء، مع الحفاظ على حقوقهم.

وفيما يلي، نستعرض أهم الشروط التي تم تحديدها لهذا الغرض:

- أن يكون حساب الوديعة لأجل مرتبطًا على الأقل بحساب عملاء/ نقود إلكترونية واحد (حساب جاري) وبنفس العملة، ويجب أن يكون في نفس البنك.
- أن يكون الحد الأقصى لمدة الوديعة لأجل سنة واحدة (12 شهرًا)، مع إمكانية تجديدها تلقائيًا.
- في حال كسر الوديعة أو انتهاء فترة استحقاقها وعدم تجديدها تلقائيًا، يجب تحويل كامل مبلغ الوديعة إلى حساب العملاء/ نقود إلكترونية (الحساب الجاري) المخصص لهم في البنك.

كما أصدر البنك المركزي في الثاني والعشرين من كانون الأول 2024 تعديلاً على تعليمات الضمانات المالية، وتقتضي هذه التعديلات أن تقتصر الضمانات المطلوبة من شركات الصرافة المرخصة لمزاولة الأنشطة المنصوص عليها في نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 على الكفالات المقدمة من قبل شركات الصرافة المرخصة وفقاً لنظام ترخيص شركات الصرافة، مع منح البنك المركزي صلاحية رفع قيمة هذه الكفالات أو استبدالها بكفالات أو ضمانات جديدة، لضمان تغطية أي مخاطر محتملة قد تتعرض لها الشركات بشكل فردي، وفقاً لتقييم كل حالة على حدة.

2.1.1 الأوامر الصادرة من البنك المركزي بخصوص تنظيم نظام المدفوعات الوطني

- أصدر البنك المركزي خلال عام 2024 عدداً من التعاميم التي تهدف إلى تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز حماية المستهلكين الماليين، وتحقيق الاستدامة والشفافية في القطاع المالي. من أبرز هذه التعاميم:
- في 18 كانون الثاني 2024، أصدر البنك تعميم بخصوص نظام الدفع الفوري رقم (1115/5/26)، والذي أوجب على مقدمي خدمات الدفع والبنوك عدم إظهار اسم البنك أو مقدم خدمة الدفع ورقم الحساب البنكي الدولي (الآيبان) الخاص بالعمل إلا بعد إتمام عملية التحويل بشكل كامل، بهدف تعزيز أمان وخصوصية العمليات المالية.
 - في 25 آذار 2024، أصدر البنك تعميماً خاصاً بشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال / مقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال رقم (5156/4/26)، والذي يركز على تنظيم "حسابات النقود الإلكترونية الجامدة" المرتبطة بأدوات الدفع المدفوعة مسبقاً (المحافظ الإلكترونية). ويهدف هذا التعميم إلى تقليل المخاطر المرتبطة بهذه الحسابات وضمان الالتزام بالمعايير والتشريعات، مع حماية حقوق المستهلكين الماليين.

- في 1 أيار 2024، أصدر البنك تعميماً آخر يخص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال/ مقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال رقم (7296/1/26)، والذي يحدد السقوف القصوى لعدد وقيم العمليات المالية لضمان الرقابة الفعالة على عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني. وفي ذات التاريخ، صدر أيضاً تعميم يتناول الضوابط الرقابية على استخدام البطاقات الأجنبية، بهدف تنظيم هذا النشاط.
- في 25 أيار 2024، أصدر البنك تعميماً رقم (8827/4/26) يخص وقف عمليات التحويلات من خلال وكلاءهم على الكاونتر وتميرها عبر نظام الدفع الفوري وحصر تقديم الخدمة بالقنوات الإلكترونية من خلال المحافظ الإلكترونية للعملاء، بهدف تعزيز أمن العمليات وتحقيق الكفاءة.
- وأخيراً، في 19 كانون الأول 2024، أصدر البنك تعميماً رقم (20740/4/26) يركز على تضمين الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق، فيما يتعلق بمهمة "مدى كفاية الضمانات المالية مقابل إصدار النقود الإلكترونية"، بالإضافة إلى الإجراءات والضوابط الرقابية التي تضمن عدم إصدار الشركات لنقود إلكترونية تتجاوز الضمانات المقدمة.

3.1.1 الإطار التنظيمي لسياسة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني

حرصاً من البنك المركزي في تنفيذ مهام وظيفة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني ومكوناته وفقاً للممارسات الدولية وخاصة مبادئ البنية التحتية لأسواق المال (PFMIs) والتوصيات الخمس الصادرة عن بنك التسويات الدولي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) قام البنك المركزي في 2 تموز 2024 باعتماد الإصدار الثاني من "الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني" والذي يعتبر أحد أهم الأدوات الرئيسية للبنك المركزي في تنفيذ وظيفة الاشراف والرقابة.

وجاء اعتماد الإصدار الثاني من الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني نتيجة للتطور الكبير الذي شهده نظام المدفوعات الوطني منذ اعتماد الإصدار الأول في أيلول 2018، بالإضافة الى التغيرات التي حصلت على دور البنك المركزي تجاه نظام المدفوعات الوطني وأهمها انتقال إدارة وتشغيل أنظمة غرفة التقاص الآلي (ACH) والمقاصة الإلكترونية للشيكات (ECCU) ونظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) من البنك المركزي للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، وتطور أدوات الإشراف والرقابة وتطبيقها وفق أفضل الممارسات الدولية بالخصوص.

القوانين والانظمة

قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015

قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته

نظام الدفع والتحويل الالكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه لخدمات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال

التعليمات

- تعليمات حماية المستهلك المالي.
- تعليمات تنظيم إجراءات اعرف عميلك والتعامل معه إلكترونياً.
- تعليمات التسويات النقدية للوفات التقاص من خلال RTGS-JO لمديري أنظمة الدفع الالكترونية.
- تعليمات مراقبة الامتثال.
- التعليمات المعدلة لتسجير استخدام نظام RTGS-JO ونظام ACH وتسجير أوامر الدفع الخارجية بالعملات الأجنبية.
- تعليمات المصلحة المؤثرة.
- تعليمات تنظيم إجراءات عمل الخدمات المالية المفتوحة.
- تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية.
- تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تعليمات رسوم الترخيص.
- متطلبات رأس المال.
- تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تعليمات فتح الفروع والمكاتب.
- تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الالكترونية العالمية.
- تعليمات الاسناد الخارجي الفني والتقني.
- المتطلبات الفنية والتقنية.
- تعليمات السماح للشركات الأجنبية بمزاولة أنشطة الدفع والتحويل الالكتروني للأموال.
- تعليمات الضمانات المالية.
- تعليمات التعامل مع الوكلاء.
- تعليمات أجهزة الصراف الآلي.
- تعليمات التدقيق الخارجي.
- متطلبات تقديم خدمات اصدار النقود الالكترونية وإدارتها.

2.1 مذكرات التفاهم

1.2.1 مذكرة التفاهم بين البنك المركزي الأردني وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج)

في إطار تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف مكونات النظام البيئي للتكنولوجيا المالية والابتكار، تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي الأردني وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) في شهر شباط من عام 2024. إذ تمثل هذه المبادرة خطوة استراتيجية مهمة تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الطرفين في مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار، وتطوير الخدمات المالية الرقمية.

وتسعى المذكرة إلى تعزيز التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة في قطاع التكنولوجيا المالية، وتحسين البنية التحتية الرقمية اللازمة لبيئة مزدهرة تدعم ريادة الأعمال والمواهب المبدعة، مع التركيز على بناء قدرات الكوادر والخبرات الوطنية. كما تركز على توحيد الجهود بين البنك وجمعية إنتاج من خلال تسخير الخبرات والموارد المشتركة، بهدف دفع عجلة التطور في القطاع، وتقديم حلول مبتكرة تلي احتياجات المجتمع الأردني المتغيرة، وتدعم أهداف التنمية المستدامة. وبفضل هذا التعاون، سيتم العمل على إعادة تعريف صناعة التكنولوجيا المالية وفقاً لأحدث التطورات العالمية، بما يعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار والاستثمار في مجال التقنيات المالية، ويعمل على جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

3.1 الترخيص / الاعتماد

واصل البنك المركزي خلال عام 2024 جهوده في تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، استناداً إلى نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، من خلال دراسة طلبات الشركات والبنوك وشركات الصرافة الراغبة في مزاوله أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني، والتي تشمل تقديم خدمات الدفع والتحويل والتقااص الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى إصدار أدوات الدفع الإلكتروني وإدارتها، واعتماد أنظمة الدفع العالمية.

1.3.1 شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال

بلغ عدد الشركات المرخصة لممارسة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال 17 شركة بنهاية عام 2024، مع ترخيص شركتين جديدتين خلال العام ذاته، مما يعكس توسعاً مستمراً في هذا القطاع الحيوي، ويعزز من تنوع الخيارات المقدمة للمستخدمين والشركات على حد سواء، من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة لتحويل الأموال ودفع المطالبات المالية إلكترونياً. وفيما يلي ملخص للشركتين الجديدتين والأنشطة التي تم ترخيصهما لممارستها:

شركة التكنولوجيا المتقدمة للخدمات المالية: تأسست كشركة مساهمة خاصة محدودة بتاريخ 3 آب 2023، وحصلت على ترخيص من البنك المركزي بتاريخ 29 حزيران 2024، كمقدم خدمات الدفع وفقاً لنظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017. وتشمل أنشطتها:

- إصدار أدوات الدفع المدفوعة مسبقاً وإدارتها.
 - إدارة وتنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني الدائنة والمدينة، بما يشمل الدفع بالهاتف النقال.
 - خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها.
- وتوفر الشركة لعملائها محافظ إلكترونية تدعم حسابات النقود الإلكترونية الادخارية من خلال تطبيق الهاتف النقال، بالإضافة إلى إصدار بطاقات مدفوعة مسبقاً لتسهيل عمليات السحب والإيداع وإدارة الأموال بشكل إلكتروني، بما يواكب تطورات المستخدمين.

شركة الوصلة لحلول الدفع: تأسست بتاريخ 3 أيار 2000 كشركة تمويل، وأجرت تحولاً في نموذج عملها، وحصلت على ترخيص من البنك المركزي بتاريخ 25 تشرين الثاني 2024، كمقدم خدمات الدفع بموجب نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017. وتشمل أنشطتها:

- إصدار أدوات الدفع الدائنة وإدارتها .
- إدارة وتنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني الدائنة والمدينة، بما يشمل الدفع عبر الهاتف النقال.
- خدمات تحصيل الأموال إلكترونياً.

وتوفر الشركة تطبيق هاتف نقال يدعم خاصية الدفع، بالإضافة إلى إصدار بطاقة دفع دائنة (ائتمانية)، تتيح للعملاء تنفيذ عمليات الدفع عبر نقاط البيع الإلكترونية، كما تقوم الشركة بتحصيل الأموال الخاصة بالتجار الذين تتعاقد معهم ضمن نطاق نموذج العمل ذو الحلقة المغلقة.

2.3.1 شركات الصرافة كمدرء أنظمة الدفع الإلكترونية

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة كمدير ومشغل لنظام دفع إلكتروني لتنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية 9 شركات خلال عام 2024، مع ترخيص شركة جديدة لهذا النشاط خلال العام ذاته، وهي شركة سويس للصرافة التي حصلت على الترخيص بتاريخ 25 تشرين الثاني 2024 لتشغيل وإدارة نظام دفع إلكتروني يعنى بالتحويلات المالية وفقاً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وتتمتع الشركة بصلاحيات

إدارة وتشغيل أنظمة الدفع بالإضافة إلى أنشطتها الأخرى وفقاً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وقانون مراقبة أعمال الصرافة.

3.3.1 الأنظمة العالمية

في إطار سعي البنك المركزي المستمر لتعزيز منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني في المملكة، أصدرت تعليمات اعتماد الأنظمة العالمية رقم (2020/3) والتي تلزم الجهات الخارجية المالكة لأنظمة دفع عالمية وتقديم خدماتها في السوق الأردني، بالتقدم لاعتماد أنظمتها من قبل البنك المركزي قبل تقديم خدماتها عبر مقدمي خدمات الدفع المرخصين في المملكة.

وفي عام 2024، تم اعتماد نظام عالمي واحد، ليصل بذلك إجمالي أنظمة الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال العالمية المعتمدة إلى 23 نظاماً، من بينها؛ نظام (Instant cash) وهو نظام دفع عالمي مملوك لشركة (Instant Cash ZFE)، تم اعتماده من قبل البنك المركزي بتاريخ 24 كانون الأول 2024، لتقديم خدمات التحويل الإلكتروني للأموال داخل المملكة، وفقاً لنظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017.

الشكل رقم (1): نظرة عامة حول شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة / مصنفة حسب الغاية للعام 2024.



4.1 تعزيز وتمكين بيئة الابتكار في نظام المدفوعات الوطني

في خطوة رائدة ومهمة، أعلن البنك المركزي الأردني في 18 شباط 2024 عن إطلاق المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية والابتكار (JoRegBox)، والذي يُعد الأول من نوعه في المملكة. ويهدف هذا المختبر إلى تعزيز الحلول المالية المبتكرة وتسريع عملية التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي. تزامناً مع ذلك، تم فتح نافذة التقديم للمشاركة في المختبر عبر نظام الأفواج (Cohort)، والتي استمرت حتى 31 أيار 2024، وقد تلقى المختبر التنظيمي 9 طلبات، تم الموافقة على 3 منها لاختبارها في بيئة المختبر بعد اجتياز عمليات التقييم بنجاح، حيث تركز اثنان من هذه الحلول على خدمات الدفع الإلكتروني، وهما:

منتج "E-Damana": تم تقديمه من شركة ضمانة الرقمية لتطوير البرامج، والذي يُعد منصة إلكترونية تقدم خدمات الضمان الرقمي لعمليات البيع والشراء في سوق المدفوعات كبيرة الحجم مثل العقارات والمركبات. إذ يتم خلال المنصة دفع مبلغ معين من قبل المشتري، مع توثيق العملية التجارية، ومن ثم يتم حفظ المبالغ بحساب ضمان محدد لدى أحد البنوك العاملة في المملكة، وعند استلام المنتج أو الخدمة وتوثيق ذلك، يتم تحويل المبلغ إلى حساب البائع.

منتج "Watheq": تم تقديمه من شركة التواصل الموثوق لتصميم وتطوير برامج وأنظمة الحاسوب، وهو منصة إلكترونية تقدم خدمات الضمان الرقمي لعمليات البيع والشراء في سوق مدفوعات التجزئة، مثل السلع والخدمات ذات القيم المنخفضة. وتعمل آلية المنصة على دفع مبلغ من قبل المشتري، مع توثيق العملية وحفظ المبالغ في حساب ضمان محدد لدى أحد البنوك العاملة في المملكة، وتحويلها إلى حساب البائع بعد التأكد من استلام المنتج أو الخدمة.

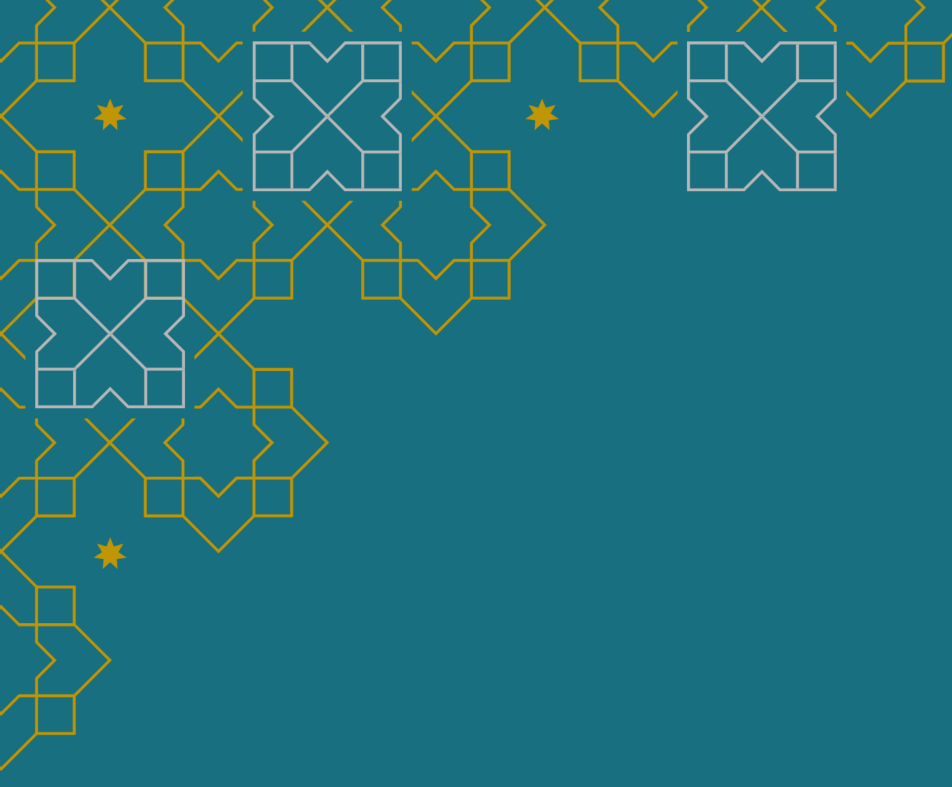
5.1 الاتجاهات الحديثة في المدفوعات الالكترونية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في تأثير شركات التكنولوجيا العملاقة على الاقتصاد العالمي، والتي يُطلق عليها مصطلح (Big Tech)، وتشمل شركات كـ (Apple, Microsoft, Meta, Amazon, Google). إذ بدأت هذه الشركات تتوسع في الأسواق المالية والمصرفية، إما عبر التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية، أو من خلال شراكات مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يمنحها تأثيراً كبيراً على المستخدمين.

وتتبنى هذه الشركات استراتيجيات مبتكرة للدخول إلى السوق، مثل "استراتيجية دخول الشبكة" (Data Network, Activates "DNA")، والتي تقوم على مبدأ أن كل مستخدم جديد يضيف قيمة للشبكة ويزيد من البيانات التي يتم جمعها، مما يعزز من قدرات التحليل والتحسين للخدمات الحالية، ويجذب مزيداً من المستخدمين.

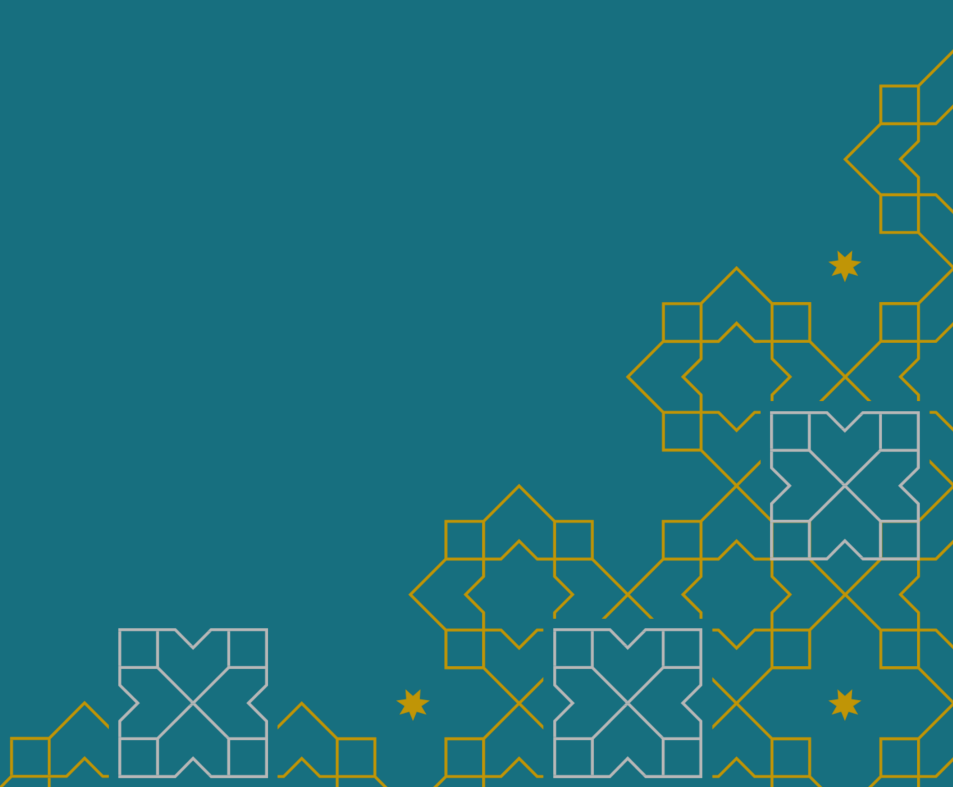
على صعيد خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، فإن من أبرز ما قدمته شركات التكنولوجيا العملاقة في القطاع المالي والمصرفي، من خلال تطبيقات المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع مثل (Apple Pay, Google Pay, Meta Pay)، بالإضافة إلى خدمات إصدار البطاقات الائتمانية وخدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL).

وفي المملكة، بدأ تقديم خدمة (Apple Pay) في نهاية عام 2022 عبر أحد البنوك، ومع تزايد الطلب، أقيمت البنوك الأخرى ومقدمو خدمات الدفع على توسيع تقديم الخدمة كما تم خلال عام 2023 تقديم خدمة (Google Pay) من قبل بنك واحد في الأردن، حيث وصل عدد البنوك وشركات الدفع التي تقدم هذه الخدمات في نهاية عام 2023 إلى 10، وارتفع إلى 15 بنك ومقدم خدمة دفع كما هو بنهاية عام 2024، مع وجود خطط مستقبلية لاستمرار التوسع في السوق.

A decorative geometric pattern in the top-left corner of the page. It features a complex arrangement of yellow and white lines forming a grid-like structure with various geometric shapes, including squares and hexagons. Some squares are filled with a white cross pattern. There are also small yellow star-like shapes interspersed within the pattern.

الفصل الثاني

التطورات الحاصلة
في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات

A decorative geometric pattern in the bottom-right corner of the page, mirroring the design in the top-left. It consists of a yellow and white geometric grid with squares, hexagons, and some squares containing white crosses. Small yellow star-like shapes are also present within the pattern.

الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات

مقدمة

شهد القطاع المالي والمصرفي الأردني في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية لأنظمة الدفع والتقاص والتسوية، حيث برزت أهمية هذه الأنظمة كعناصر أساسية لضمان تسوية المعاملات المالية بأمان وفعالية عالية. إذ تساهم هذه الأنظمة في تعزيز ثقة المستهلكين، وتسهيل توزيع الموارد المالية بشكل أكثر عدلاً، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز من استقرار القطاع المالي بشكل عام.

في سياق سعي البنك المركزي الأردني لضبط المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصبح تطوير هذه الأنظمة محور اهتمام رئيسي متأصل في مهامه الرئيسية، كونها تؤدي دورًا هامًا في تقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التسوية، وتسهيل تدفق السيولة في الأسواق المالية. وتُعد الأنظمة الفعالة مكونًا أساسيًا في تقديم خدمات مالية متطورة ومبتكرة، الأمر الذي يجعل من إشراف البنك المركزي، ضرورة لضمان توافقها مع المعايير الدولية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

كما يتحمل البنك المركزي الأردني مسؤوليات متعددة تتعلق بأنظمة الدفع والتقاص والتسوية. فهو من جهة يستخدم هذه الأنظمة لتنفيذ مهامه كسلطة نقدية، من خلال تسوية عمليات السوق المفتوحة والمعاملات المالية الخاصة بالبنك المركزي وعملائه من المؤسسات الحكومية، ويعمل على إدارة وتقديم خدمات التسوية للأعضاء المشاركين في أنظمة مدفوعات التجزئة، مع توفير البنية التحتية اللازمة لضمان استمرارية العمليات بكفاءة.

إضافة إلى ذلك، يولي البنك المركزي الأردني أهمية كبيرة لتطوير وتحسين أنظمة الدفع، من خلال تعزيز متانة التكنولوجيا والبنية التحتية، وخفض التكاليف التشغيلية، مع التركيز على ضمان أعلى مستويات الأمان والتوافرية للأنظمة. ويأتي ذلك في إطار التزام البنك المركزي بضمان حماية النظام المالي من المخاطر، بما في ذلك الاحتيال والاختراق، عبر اعتماد أحدث معايير الأمان والتكنولوجيات الحديثة.

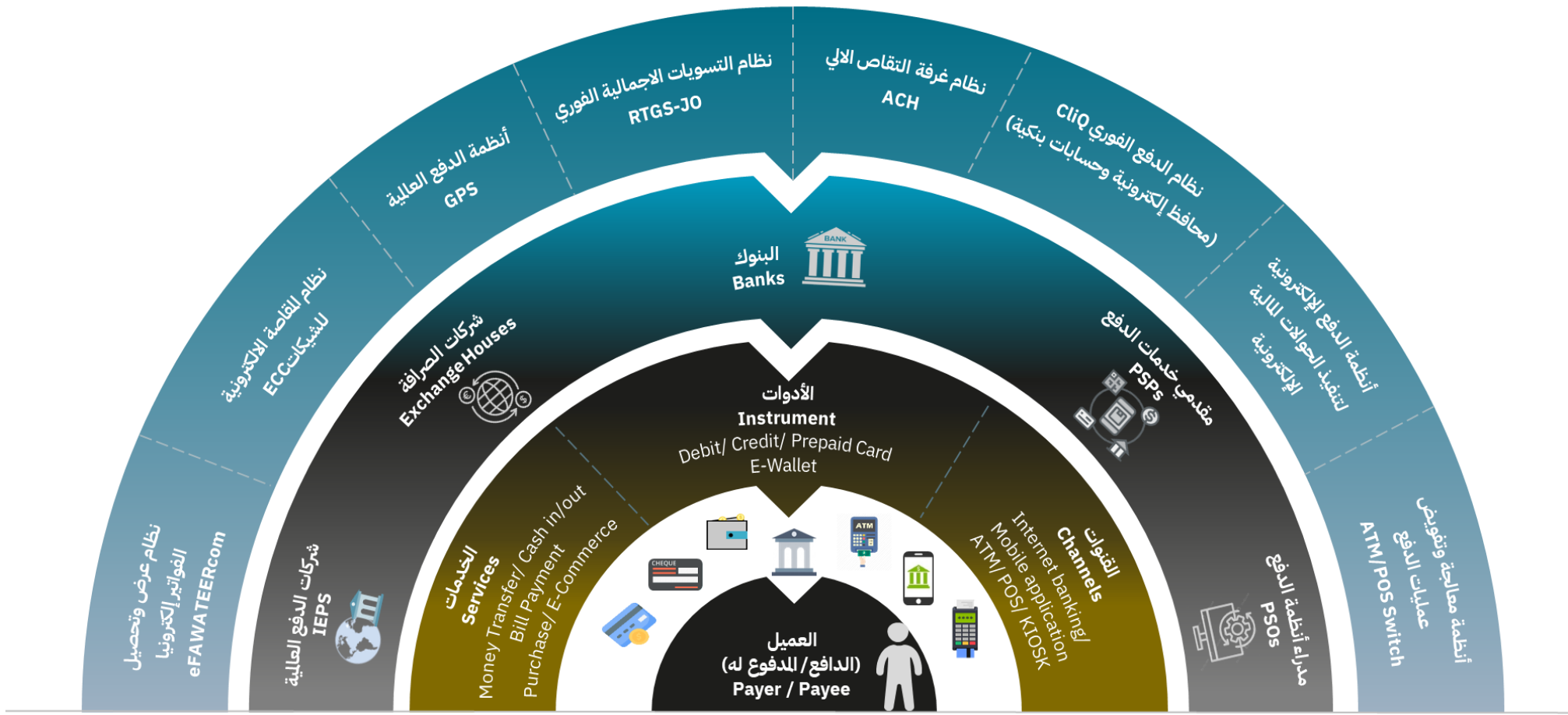
يؤدي البنك المركزي الأردني دورًا محوريًا في إدارة المخاطر المرتبطة بأنظمة الدفع، من خلال تطبيق المعايير الدولية في مجال إدارة المخاطر وأبرزها مبادئ البنى التحتية لأسواق المال (PFMIs)، وضمان كفاءة الأنظمة وأمانها سيما الأنظمة التي تصنف أنها ذات أهمية نظامية أو حرجية. ويهدف ذلك إلى تعزيز استقرار الأنظمة المالية، وتفادي أي مخاطر قد تؤثر على استمرارية العمليات وثقة المستخدمين.

إن تطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسوية يساهم في رفع كفاءة وأمان نظام المدفوعات الوطني بكافة مكوناته (انظر الشكل رقم (2))، وصولاً إلى المساهمة في تعزيز استقرار النظام المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورفع مكانة

الأردن كمركز مالي إقليمي. كما يعزز من قدرة القطاع المالي على تلبية احتياجات السوق، ويحفز النمو الاقتصادي عبر تقليل التكاليف وتحسين كفاءة العمليات المالية.

إدّأ، يتضح أن التطورات في نظام المدفوعات الوطني ومكوناته تمثل ركيزة أساسية لتعزيز استقرار القطاع المالي، ودعم النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات. ويبقى دور البنك المركزي الأردني محورياً في تنفيذ السياسات والتشريعات، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وإدارة المخاطر بشكل فعال، لضمان استمرارية وفعالية هذه الأنظمة في خدمة الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (2): مكونات نظام المدفوعات الوطني في المملكة.



1.2 على صعيد أنظمة المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS)

وتعرف أيضاً باسم أنظمة مدفوعات الجملة (WPS) وهي الأنظمة المستخدمة لتسوية التحويلات المالية ذات القيمة وتمثل مدفوعات الجملة بحركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال التي تتم بشكل إجمالي وعلى أساس حركة بحركة (الحركة تمر بمرحلة التسوية فقط) بحيث يتغير رصيد حساب التسوية بعد كل حركة دفع. عدد هذه الحركات قليل نسبياً إذا ما قورنت بمدفوعات التجزئة إلا أن مبالغ هذه الحركات عادة ما تكون كبيرة.

حيث تتمتع تلك الأنظمة حسب ما أشار إليه بنك التسويات الدولي بثلاث خصائص رئيسية من حيث تشغيل النظام وأنية التسوية وحجم الحركات التي تتم من خلال هذه الأنظمة؛ حيث تعالج أنظمة الدفع الكبيرة أو الجملة (WPS) المدفوعات ذات القيمة الكبيرة والمدفوعات ذات الأهمية أو المستعجلة، وعادة ما تكون هذه المدفوعات بين البنوك، ويمكن أن تشمل أيضاً كيانات مالية أخرى.

يتم تشغيل معظم أنظمة الدفع كبيرة القيمة أو الجملة (WPS) من قبل البنك المركزي وتسوية المدفوعات على أساس فوري؛ نظراً لأهميتها علماً بأن هذه الأنظمة تخضع للمعايير العالمية للبنى التحتية للأسواق المالية، وعادة ما يكون للمشاركين في أنظمة الدفع كبيرة القيمة أو الجملة (WPS) حسابات لدى البنك المركزي. كما تخضع هذه الأنظمة للإشراف والرقابة من قبل البنوك المركزية والوكالات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو القطاع العام.

الشكل رقم (3): يمثل ترابط أنظمة الدفع الكبيرة مع بعضها ومع الأنظمة الأخرى.



1.1.2 نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)

الإطار النظري

يعتبر نظام التسويات الإجمالية الفوري في الأردن (RTGS-JO) أحد الركائز الأساسية للبنية التحتية المالية في المملكة، والذي تم إطلاقه في عام 2002، إذ يُعد من أبرز الأنظمة التي تضمن كفاءة وسرعة وموثوقية عمليات الدفع والتسوية المالية. كما يُعد نظاماً مركزياً يديره البنك المركزي الأردني، ويعمل على ربط كافة البنوك العاملة في المملكة إلى جانب أنظمة الدفع الإلكتروني والتقااص في المملكة، مما يعزز من استقرار السوق المالية ويُسهم في رفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني.

تم تصميم نظام (RTGS-JO) ليعمل على أساس فوري، إجمالي ونهائي، حيث تنفذ أوامر التحويل الدائنة بشكل مباشر وموثوق، مع ضمان أن عمليات التسوية تتم بشكل نهائي، مما يقلل من مخاطر الائتمان والتسوية. ويُتيح النظام تسوية نتائج ملفات تقاص مدفوعات التجزئة عبر حسابات التسوية المركزية المرتبطة بالنقد المودع من قبل البنوك لدى البنك المركزي، إضافة إلى تسوية الأثر المالي لعمليات إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة المنفذة بواسطة نظام (DEPO/X) للملوك والمدار من قبل البنك المركزي الأردني.

وفي آذار 2015، قام البنك المركزي الأردني بتطوير النسخة الجديدة من النظام، ليصبح الأول إقليمياً والثاني عالمياً وفقاً للاعترافات الدولية، مع مراعاة جميع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال. إذ تم تزويد النظام بأحدث التقنيات التكنولوجية، ويدعم العمل بأربع عملات رئيسية هي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، واليورو، بهدف تعزيز مرونة وكفاءة النظام المالي الأردني.

يرتبط نظام (RTGS-JO) بشكل إلزامي مع جميع البنوك المرخصة في المملكة عبر شبكة سويفت العالمية، ويرتبط إلكترونياً مع حساباتها المركزية لدى البنك المركزي، إضافة إلى مركز إيداع الأوراق المالية ومنصة بنى. ويتيح ذلك للأعضاء تنفيذ عمليات التحويل والتسوية بكفاءة عالية وأمان، مع التوافق التام مع المعايير الدولية.

يتم تقسيم يوم العمل في نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى فترتين رئيسيتين هما:

- **فترة تبادل العمليات:** تتيح استقبال وتسوية جميع أنواع العمليات المالية التي تؤثر على حسابات التسوية، إضافة إلى عمليات الاستعلام من قبل أعضاء النظام، مما يسهل عملية إدارة تدفق الأموال.
- **فترة السيولة:** تبدأ بعد انتهاء فترة تبادل العمليات، حيث لا يُسمح بتنفيذ أوامر دفع جديدة إلا وفق شروط محددة يعلنها البنك المركزي، ويتم خلالها تنفيذ عمليات البنك المركزي، ومنها تنفيذ عمليات إرجاع السيولة النهارية

بشكل آلي، وتفعيل إجراءات نهاية اليوم لتسوية العمليات العالقة وإلغاء الأوامر غير المنفذة، بهدف ضمان استقرار العمليات المالية.

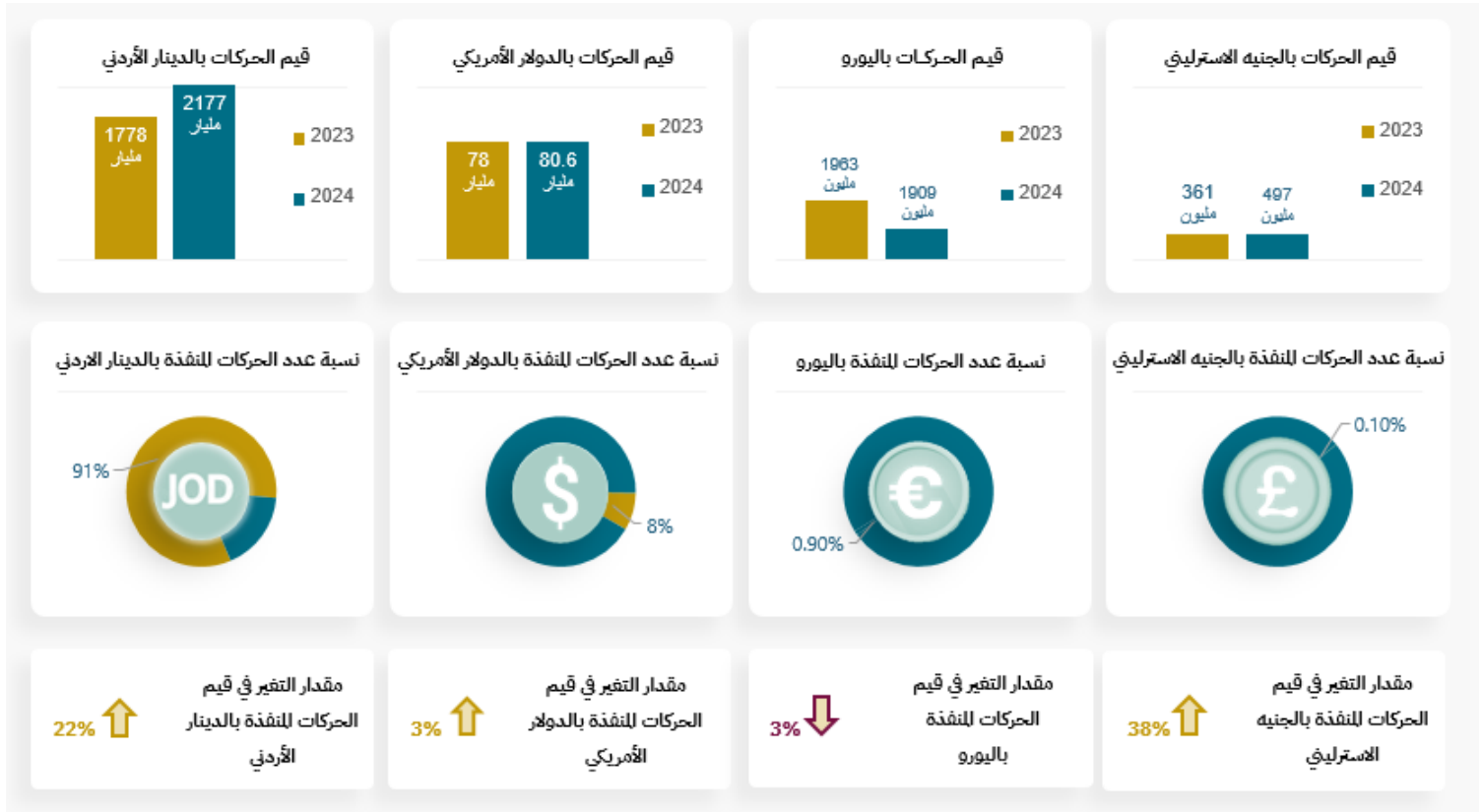
أما المكاسب التي يوفرها النظام على المستوى العام فتتلخص في تحسين كفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التوقف عن الاعتماد على العمليات الورقية، مما ساعد على تقليل الأخطاء وتسريع عمليات التنفيذ. كما أتاح تنفيذ أوامر الدفع بسرعة ودقة مع ضمان التسوية النهائية، مما عزز من ثقة المستخدمين في النظام المالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم النظام في تحسين إدارة السيولة والأموال لدى البنوك، الأمر الذي أدى إلى تعزيز كفاءة سوق ما بين البنوك وتنشيطه. كما ساعد النظام في تقليل المخاطر المرتبطة بعمليات التسوية، مما أسهم في تعزيز استقرار النظام المالي ودعم استمرارية العمليات المالية كبيرة القيمة، وهو ما يعكس مدى تطوره وفعاليته كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في المملكة.

الإطار الإحصائي

شهد نظام (RTGS-JO) منذ انطلاقه في عام 2002 نمواً تدريجياً وملحوظاً في عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة بواسطته، حيث تأثر هذا النمو بعدة عوامل رئيسية على مدى السنوات، من بينها تطور النشاط المصرفي بين البنوك خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بالإضافة إلى قرار البنك المركزي بالسماح بتنفيذ أوامر الدفع بعدة عملات أجنبية، كما ساهم تقليص الفترات الزمنية المحددة لتسوية الأموال في السوق المحلي في تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث لوحظ بداية من عام 2016 تراجع في عدد الحركات على النظام، نتيجة لإطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)، الذي يُستخدم لتحويلات البنوك بقيم منخفضة ولكن بعدد أكبر مقارنة بنظام (RTGS-JO).

إضافة إلى ذلك، أدت الإدارة المرنة لأدوات السياسة النقدية، التي يتمتع بها البنك المركزي، دوراً رئيسياً في دعم الاستقرار النقدي، وتسهيل تنفيذ السياسة النقدية، وزيادة كفاءة القنوات المالية، بالإضافة إلى زيادة سرعة دوران النقود، مما ساهم بشكل فعال في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز استقرار النظام المالي الأردني. وفي عام 2024، بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة عبر النظام 568,001 أمر دفع بجميع العملات المعروفة على النظام، محققاً ارتفاعاً نسبته 7% مقارنة بعام 2023، حيث بلغ عدد الأوامر المنفذة 531,698 أمر دفع. وشمل ذلك العمليات الخاصة بالبنك المركزي الأردني، وأوامر الدفع الثنائية بين البنوك، وعمليات تسوية الحركات المالية في السوق الثانوي للأوراق المالية.

الشكل رقم (4): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام (RTGS-JO) للأعوام 2024-2023.

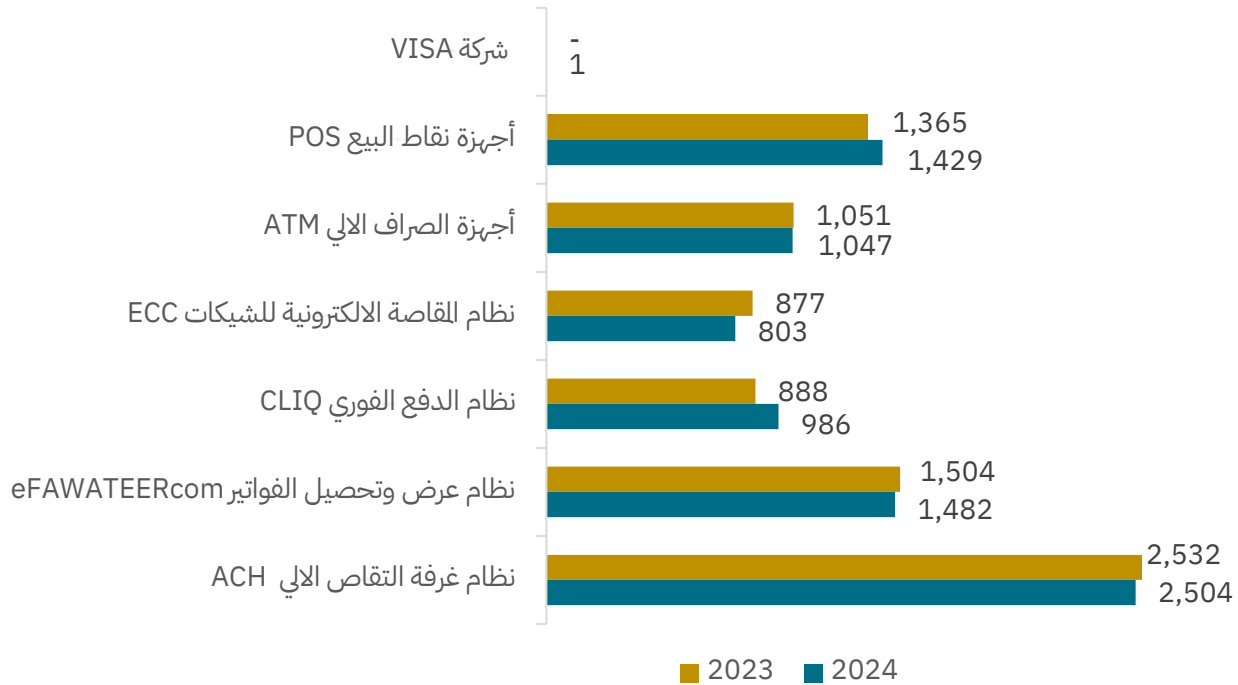


وبخصوص توزيع أوامر الدفع حسب العملات، فإن الدينار الأردني احتل المرتبة الأولى بنسبة 91% من إجمالي الأوامر المنفذة، وذلك كونه العملة الأساسية للنظام، يليه الدولار الأمريكي بنسبة 8% من الأوامر بالعملات الأجنبية، ثم اليورو، وأخيراً الجنيه الإسترليني الذي جاء في المرتبة الأخيرة. أما على صعيد قيمة أوامر الدفع، فمعدل دوران حجم العمليات، والذي يتضمن التحويلات الدائنة بين الأعضاء وحركات السوق الثانوي، بلغ حوالي 50 مرة، مقارنة بمعدل عرض النقد (M2) والذي يقدر بـ 45,284 مليون دينار خلال عام 2024.

وفيما يخص أوامر الدفع التي تم تنفيذها لصالح بورصة عمان، فقد بلغت 7,000 أمر دفع بقيمة إجمالية قدرها 310 مليون دينار أردني، مسجلة انخفاضاً قدره 122 مليون دينار، أي بنسبة 28%، مقارنة بعام 2023 حيث تم تنفيذ 7,014 أمر دفع بقيمة 432 مليون دينار. أما على مستوى ملفات التقاص، فقد تم خلال عام 2024 تسوية حوالي 8,252 ملف تقاص، منها 6,167 بعملة الدينار الأردني، و2,085 بعملة أخرى معرفة على النظام، مقارنة بـ 8,217 ملف تقاص خلال عام 2023، أي بنمو نسبته 0.43%. ويعكس هذا الارتفاع بشكل رئيسي توجهات البنك المركزي الأردني

لتمكين المؤسسات المالية من إدارة سيولتها بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز أداء سوق المدفوعات والتفصيص، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعظيم كفاءة الأداء المالي في السوق الأردني.

الشكل رقم (5): عدد ملفات التفصيص التي يتم تسويتها على نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) للأعوام 2023-2024.



أهم المخاطر التي يحد منها النظام

- يهدف نظام (RTGS-JO) إلى الحد من مجموعة من المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على كفاءة واستقرار عمليات الدفع والتسوية المالية في المملكة. من بين هذه المخاطر، تأتي مخاطر السيولة والتسوية التي يسعى البنك المركزي إلى التحكم بها بشكل مستمر، حيث يعمل على ضمان توفر السيولة الكافية للمشاركين في النظام لتسهيل عمليات الدفع والتسوية وتقليل مخاطر عدم التمكن من إتمام العمليات بشكل نهائي. ففي عام 2024، بلغ عدد اتفاقيات إعادة الشراء النهارية 91 اتفاقية بقيمة إجمالية بلغت 1.15 مليار دينار أردني، مقابل 179 اتفاقية بقيمة 1.7 مليار دينار خلال عام 2023، مما يدل على تحسن ملحوظ في إدارة السيولة لدى البنوك، حيث انخفضت قيمة الاتفاقيات بنسبة 32%، وبلغ المتوسط اليومي لقيم هذه الاتفاقيات حوالي 5 ملايين دينار، مما يتيح للبنوك إمكانية إجراء التحويلات على النظام دون مواجهة مخاطر التسويات.

- أما المخاطر التشغيلية، فهي تتعلق بضمان استمرارية عمل النظام بكفاءة ودون انقطاعات، سواء في الظروف الطبيعية أو في حالات الطوارئ. ومن هنا، يولي البنك المركزي أهمية كبيرة لعملية إدارة استمرارية العمل، حيث يهدف إلى الحفاظ على نسبة استمرارية تصل إلى 99.9%، وقد حقق النظام خلال العام 2024 نسبة استمرارية بلغت 99.99%، متجاوزة الهدف المحدد، الأمر الذي يعكس قدرة النظام على العمل بكفاءة عالية واستعداده لمواجهة الظروف غير المتوقعة.

2.2 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS)

تعد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS) من الأنظمة ذات الأهمية النظامية، حيث تؤدي دوراً محورياً في تحديد الحقوق والالتزامات الناشئة عن عمليات تداول الأوراق المالية. فهي تعمل على تغطية المراكز المالية الناتجة عن عمليات الشراء والبيع، بما يشمل عمليات الخصم والإضافة، وفقاً لما تم تنفيذه من عمليات تداول. يهدف هذا النوع من الأنظمة إلى الحد من المخاطر المرتبطة باستلام وتسليم الأوراق المالية والقيم النقدية بين شركات الوساطة المالية، وذلك من خلال تنفيذ عمليات المقاصة والتسوية بشكل فعال وآمن. كما تساهم في ضمان نقل ملكية الأوراق المالية في أوقات محددة، مما يعزز كفاءة سوق الأوراق المالية، ويقلل من المخاطر التشغيلية والنظامية، ويساعد على استقرار السوق المالي، ورفع مستوى الثقة بين المشاركين فيه.

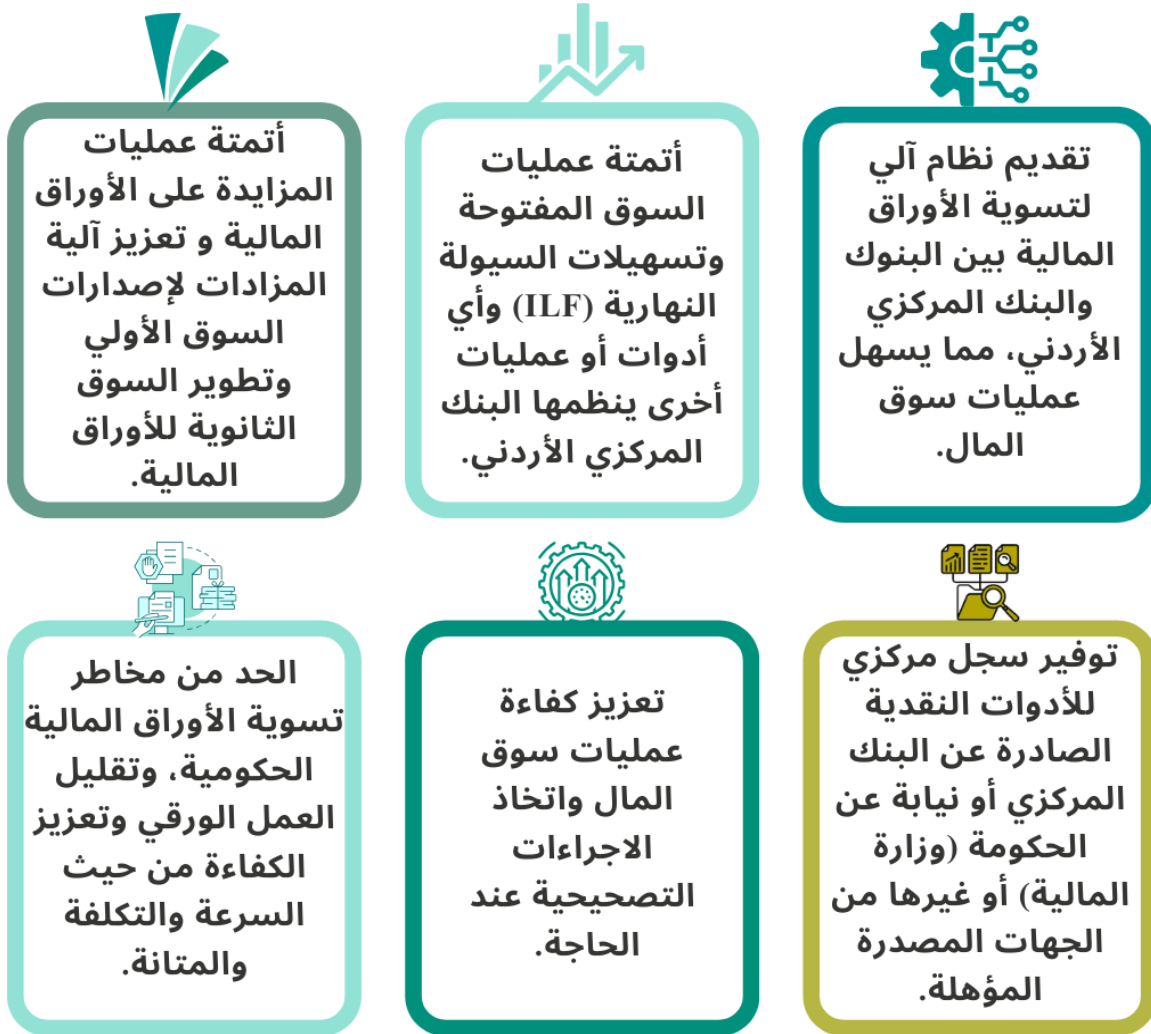
1.2.2 نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X)

الإطار النظري

يُعتبر نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X) نظاماً إلكترونياً متكاملًا يتبع للبنك المركزي الأردني، ويختص بتسجيل وتسوية الأوراق المالية الحكومية. يهدف النظام إلى تعزيز كفاءة عمليات التداول والتسوية للأوراق المالية الحكومية، حيث يتكامل بشكل فعال مع نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، مما يتيح للبنوك إمكانية التداول في الأوراق الحكومية عبر عمليات البيع والشراء بشكل مرن وآمن.

يحتفظ النظام بسجل أساسي يوثق ملكية الأوراق المالية ومعاملات التسوية، ويستند في ذلك على تعليمات المشاركين الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات المصدرة المؤهلة الأخرى، مما يضمن دقة البيانات وموثوقيتها. كما يتيح للمشاركين تشغيل حساباتهم الخاصة أو حسابات عملائهم على مستوى فردي، مما يُعزز من مرونة إدارة المحافظ المالية. ويُنفذ النظام عمليات التسوية على أساس "التسليم دون الدفع (DvF)" أو "التسليم مقابل الدفع (DvP)"، ويتم الربط

مع نظام (RTGS-JO) لضمان نهائية التسوية وفقاً لتوصيات لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال (CPMI). كما يهدف هذا النظام إلى تحسين إدارة الدين العام، وتقليل مخاطر التسوية، وتعزيز الشفافية والكفاءة في سوق الأوراق المالية الحكومية، مما يدعم الاستقرار المالي ويعزز الثقة في أدوات الدين الحكومي، انظر إلى الرسم التالي الذي يوضح أهداف النظام بشكل أوسع:



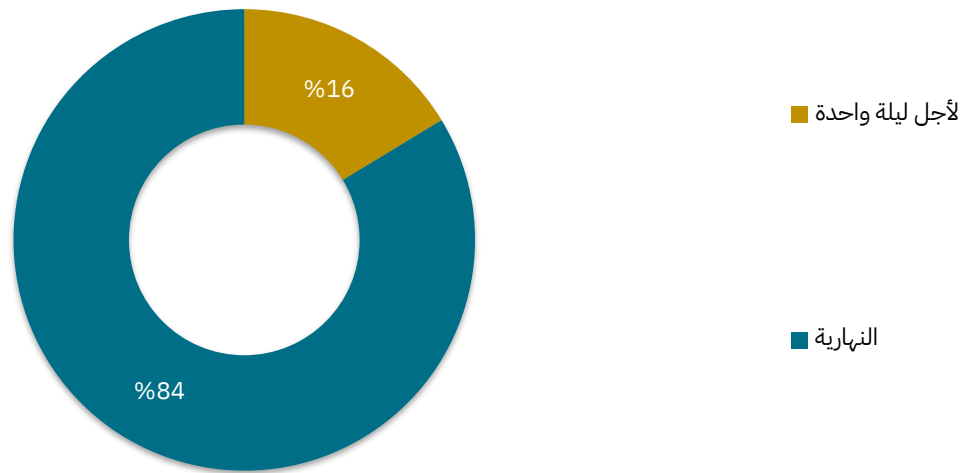
الإطار الإحصائي

العمليات المنفذة عبر نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X) تمثل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، حيث تشمل اتفاقيات إعادة الشراء بمدد تتراوح من ليلة واحدة إلى سنة، وإصدار شهادات الإيداع، وبيع وشراء الأوراق المالية مثل السندات وأذونات الخزينة وصكوك المؤسسات العامة، إضافة إلى الإصدارات الأولية للأوراق المالية

الحكومية. كما يتضمن النظام خدمات إدارة الدين العام، بما في ذلك إطفاء الأوراق المالية الحكومية، ودفع الفوائد والعوائد على إصدارات الأوراق المالية الحكومية. إذ تعكس هذه العمليات التزام البنك المركزي الأردني بتعزيز استقرار السوق المالي، وإدارة السيولة بكفاءة عالية، وضمان كفاءة عمليات التسوية.

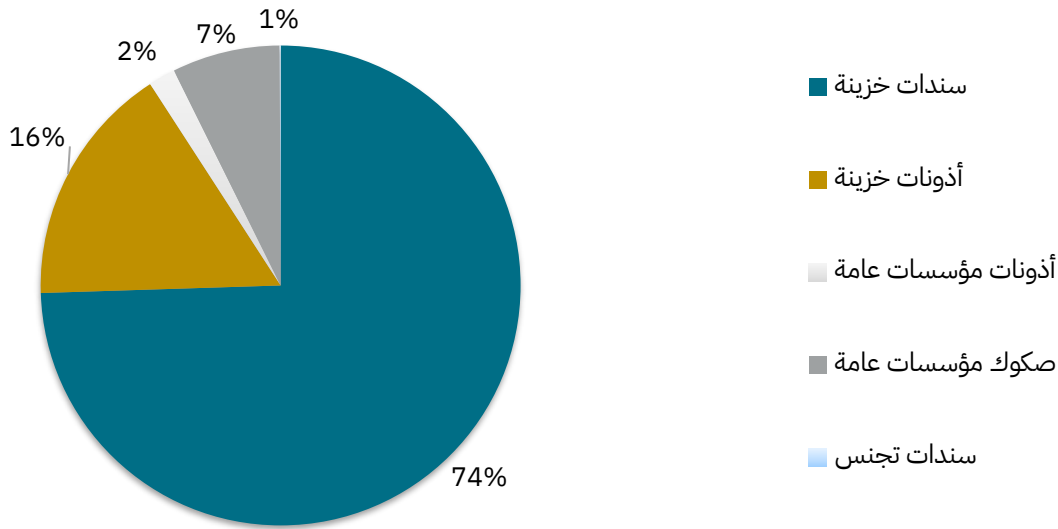
وفيما يخص أوامر الدفع المرتبطة بأدوات السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي عبر نظام (DEPO/X)، سجلت اتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها خلال العام 2024 (109) أوامر دفع بقيمة إجمالية بلغت 1.37 مليار دينار أردني حيث كانت جميعها عمليات تسهيلات سيولة نهائية وتسهيلات لأجل ليلة واحدة ولم يتم عقد اتفاقيات إعادة شراء لأجل أطول من ليلة واحدة خلال عام 2024، مقارنة بـ 225 اتفاقية بقيمة 2.8 مليار دينار في العام 2023، مما يعكس انخفاضاً في عدد الاتفاقيات بنسبة 52% وفي قيمتها بنسبة 51%. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تحسن مستويات السيولة لدى البنوك، مما قلل من حاجتها إلى الاقتراض عبر هذه الأدوات. أما بالنسبة لطلبات السيولة النهارية المؤقتة التي تم تنفيذها عبر النظام من خلال اتفاقيات إعادة الشراء النهارية، فقد شكلت ما نسبته 84% من مجموع تلك الاتفاقيات، وذلك لتسهيل تسوية مدفوعات البنوك بشكل مناسب خلال أوقات العمل اليومية. فيما لم يتم تسجيل أي أوامر دفع تتعلق بمعكوس اتفاقيات إعادة الشراء خلال العام 2024 ذاته، مما يعكس تحسن مستويات السيولة واستقرار السوق المالية.

الشكل رقم (6): نسبة قيمة اتفاقيات إعادة الشراء الى اجمالي اتفاقيات اعادة الشراء المنفذة من خلال نظام التسويات الاجمالية الفوري خلال عام 2024.



وعلى صعيد إصدارات أوراق الدين العام، فقد شهدت سوق الدين الداخلي في عام 2024 ارتفاعاً في حجم إصدارات أوراق الدين العام، بما يشمل السندات والصكوك وأذونات الخزينة وسندات وصكوك المؤسسات العامة وسندات التجنس، مقارنة بمستويات العام السابق 2023. حيث بلغت قيمة الإصدارات في السوق الأولي خلال العام 2024 5.5 مليار دينار أردني، تم تنفيذها من خلال 47 إصداراً، مما يعكس زيادة بنسبة 6% في القيمة مقارنة بعام 2023، عندما بلغت قيمة الإصدارات 5.2 مليار دينار أردني عبر 45 إصداراً. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تلبية احتياجات موازنة التمويل الحكومية خلال عام 2024، ويظهر استمرارية الاعتماد على سوق الدين الداخلي لتمويل الاحتياجات المالية للحكومة.

الشكل رقم (7): نسبة قيمة اصدارات الأوراق المالية الحكومية والتي تم تسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى إجمالي الإصدارات خلال عام 2024.



هذا وسجلت عمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي انخفاضاً بنسبة 43% خلال عام 2024، حيث بلغت قيمتها 67.8 مليون دينار أردني مقابل 119.4 مليون دينار في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن مستويات السيولة في السوق، مما أدى إلى تقليل الحاجة إلى إجراء عمليات البيع والشراء بشكل كبير.

أما فيما يخص خدمة الدين العام، فقد تم خلال عام 2024 تسديد مبلغ إجمالي قدره 4,891 مليون دينار، شملت دفع فوائد على إصدارات الدين العام بقيمة 1,191 مليون دينار، بالإضافة إلى دفع عوائد الصكوك الإسلامية بقيمة 59.5 مليون دينار، وذلك عبر نظامي (RTGS) و (ACH).

وعلى صعيد شهادات الإيداع بالدينار الأردني، تم إصدار 51 مزاد خلال العام 2024 ولأجل أسبوع، بقيمة إجمالية بلغت 38.4 مليار دينار، مقارنة بـ 50 مزاد بقيمة 36.6 مليار دينار في عام 2023، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 2% في عدد المزادات و5% في القيمة.

أما فيما يخص عمليات نافذة الإيداع لليلة واحدة (Overnight Window)، فقد تم تنفيذ 3,146 أمر دفع بقيمة إجمالية قدرها 1,002 مليار دينار، بارتفاع نسبته 25% عن العام السابق، حيث بلغت قيمة الأوامر المنفذة آنذاك 800.8 مليون دينار من خلال 2,890 أمر دفع، ويعكس ذلك ارتفاع الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك خلال عام 2024.

3.2 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS)

تتمثل مدفوعات التجزئة بعمليات الدفع التي يتم تبادلها بين أعضاء نظام الدفع الإلكتروني، بحيث تتجمع الحركات المدينة والدائنة على كل عضو مشارك ومن ثم تتم عملية تقاص تلك الحركات على أساس الصافي وتسوية المبلغ النهائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل حركة دفع تمر بثلاث مراحل وهي على الترتيب: الدفع والتقاص والتسوية. في هذا النوع من المدفوعات يكون عدد حركات الدفع كبيرة إلا أن قيمة كل حركة دفع على حدا تكون صغيرة. وينتج عن كل فترة تبادل لحركات الدفع ملف خاص يبين صافي مراكز الأعضاء المدينين والأعضاء الدائنين، ويجب أن يكون مجموع مراكز الأعضاء الدائنين يساوي مجموع مراكز الأعضاء المدينين بأي حال من الأحوال.

1.3.2 نظام غرفة التقاص الآلي (ACH)

الإطار النظري

تم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بشكل فعلي في 30 تشرين الثاني 2016، وهو نظام تقاص إلكتروني مركزي يهدف إلى تحسين كفاءة العمليات المالية بين الأعضاء المشاركين، وهم بشكل رئيسي كافة البنوك العاملة في المملكة. يتيح النظام للبنوك إجراء وتنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة صغيرة القيمة كثيرة العدد، حيث تقل قيمة الحركات عن 100,000 دينار أردني أو 50,000 وحدة من العملات الأجنبية المعروفة على النظام. يساهم هذا النظام في رفع كفاءة النظام المالي بالمملكة، ويقلل الاعتماد على النقد الورقي، ويعزز من أمان عمليات الدفع والتحويل المالي، ويحد من المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، والسرعة، والفاعلية.

كما يتيح النظام للأعضاء تنظيم عمليات تقاص التحويلات المالية إلكترونياً، حيث يمكنهم تحديد أرصدتهم فيما بينهم خلال نفس يوم العمل عن طريق تبادل معلومات التحويلات إلكترونياً، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات

التقاص في مكان واحد. ويُوفر النظام أدوات لإعداد التقارير والكشوفات والبيانات الناتجة عن عمليات التقاص، ويعمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن مدفوعات التجزئة في السوق الأردني، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وفي نهاية أذار من عام 2023، تم نقل إدارة وتشغيل النظام من قبل البنك المركزي الأردني إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC)، التي أصبحت الجهة المخولة بالموافقة على انضمام الأعضاء للنظام. وتُعد العضوية في النظام إلزامية لجميع البنوك العاملة في المملكة.

يعالج نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) أنواعًا متعددة من العمليات المالية بهدف تعزيز كفاءة ومرونة السوق المالي، من بينها التحويلات الدائنة من عضو إلى آخر، والتي تتم من العضو المرسل إلى عملاء العضو المستقبل، مما يسهل نقل الأموال بين المؤسسات المالية والعملاء بشكل فعال ومنظم. كما يتضمن النظام التحويلات المدينة، والتي تنقسم إلى عدة أنواع:

- التحويلات المدينة الإلزامية المباشرة المقدمة من البنك المركزي إلى النظام، وتُنفذ مباشرة ودون الحاجة إلى تفويض مسبق، وتشمل على سبيل المثال رسوم المعاملات أو أوامر قضائية لتحويل مبالغ من أعضاء النظام.
- التحويلات المدينة المباشرة التي يُعدها أعضاء النظام بناءً على طلبات عملائهم، وتتم بدون تفويض مسبق ولكن بشرط موافقة البنك الدافع بالتنسيق مع العميل.
- وأخيرًا، التحويلات المدينة مسبقة التفويض، والتي يُنشئها عملاء الأعضاء بناءً على تفويض مسبق، ويجب أن تتم الموافقة عليها قبل التنفيذ، حيث يتم عقد ترتيبات التفاوض خارج النظام، ولا يُعتبر النظام مسؤولاً عن نتائجها حتى تتم الموافقة عليها من قبل الطرف المستلم.

وفي إطار التطوير المستمر لإيجاد بيئة أكثر مرونة وأمانًا، قامت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) خلال عام 2024 بتحديث نظام (ACH) بعدة تحسينات رئيسية، منها إتاحة العمليات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يمنح المستخدمين القدرة على إجراء المعاملات بشكل مستمر، وتحقيق مرونة أكبر في إدارة السيولة. كما أدخلت خاصية التوقيع الرقمي للرسائل المالية لتعزيز أمن العمليات والتأكد من صحتها، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الشركة معيار (ISO-20022)، وقامت بإيقاف العمل بالرسائل القديمة، بهدف تحسين فعالية التواصل بين المؤسسات المالية، وتوفير رسائل أكثر تنسيقاً ووضوحاً، مع الحفاظ على عناصر أساسية مثل الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN) لضمان استمرارية العمليات المالية بأعلى مستويات الأمان والدقة.

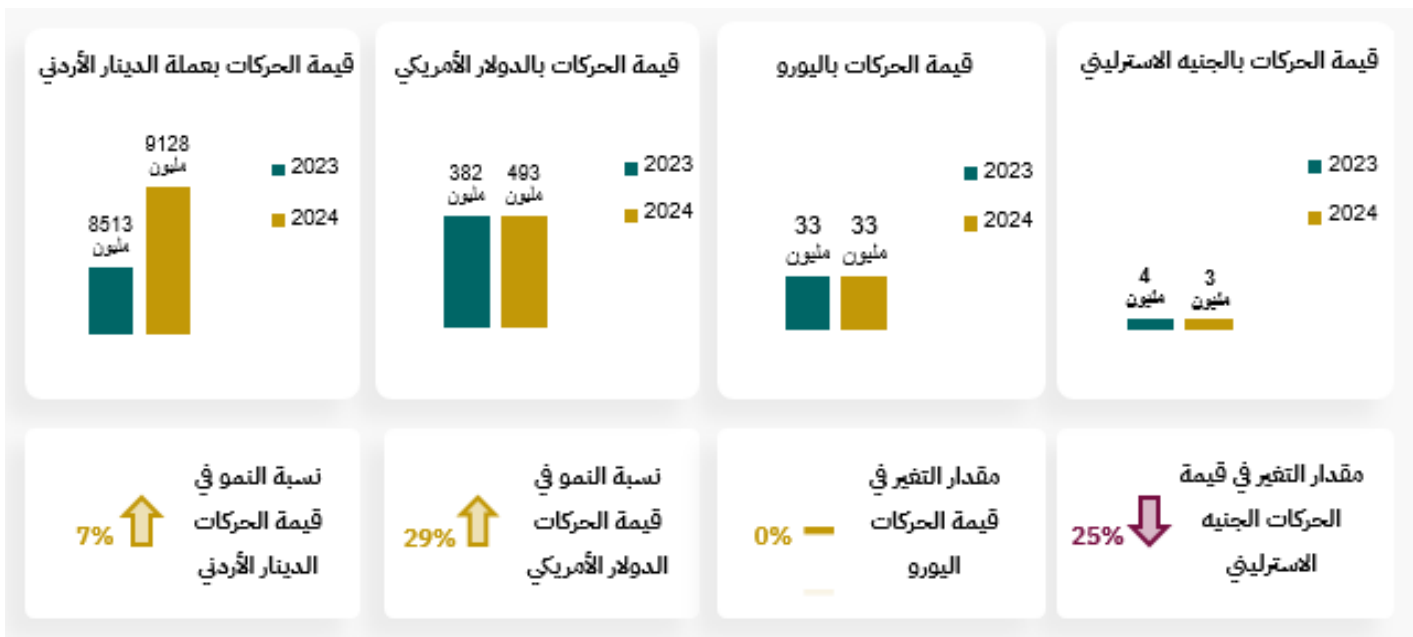
ويعكس مشاركة جميع البنوك في تطوير أنظمتها الداخلية لتتوافق مع هذه التحديثات، الجهود المبذولة لضمان التكامل والتوافق مع المعايير الدولية، الأمر الذي يسهم في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز كفاءة وأداء النظام المالي بشكل عام. وتُعد هذه التحديثات خطوة مهمة نحو تعزيز البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في المملكة، وتحقيق مزيد من الكفاءة، والمرونة، والأمان في عمليات النظام المالي.

الإطار الإحصائي

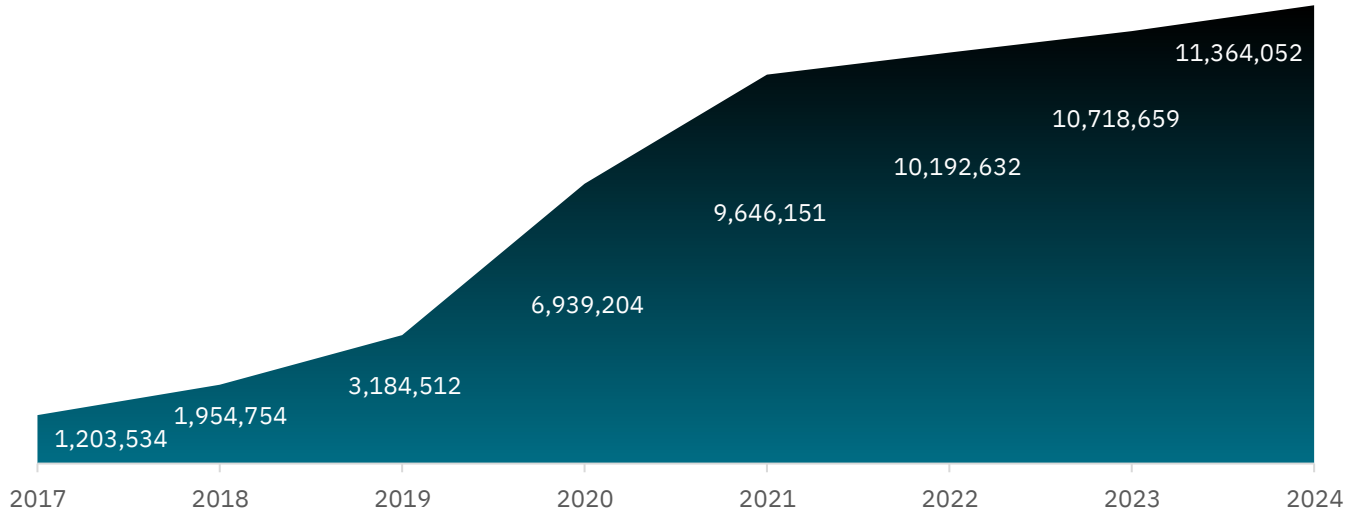
بلغ عدد جلسات التقاص التي عقدها نظام غرفة التقاص الآلي خلال عام 2024، 768 جلسة. كما تم تنفيذ 11.4 مليون أمر دفع دائن بجميع العملات المعروفة على النظام، وذلك مقابل 10.7 مليون أمر دفع خلال عام 2023، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 6%.

وفيما يخص التفاصيل، توضح الأشكال أدناه عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة على نظام (ACH) لعام 2024 مقارنة بعام 2023، ومقدار التغيرات في حركات النظام خلال الفترة (2024-2017)، ما يعكس استدامة انتشار استخدام النظام وتعزيزه كأداة رئيسية في إدارة المدفوعات والتقاص.

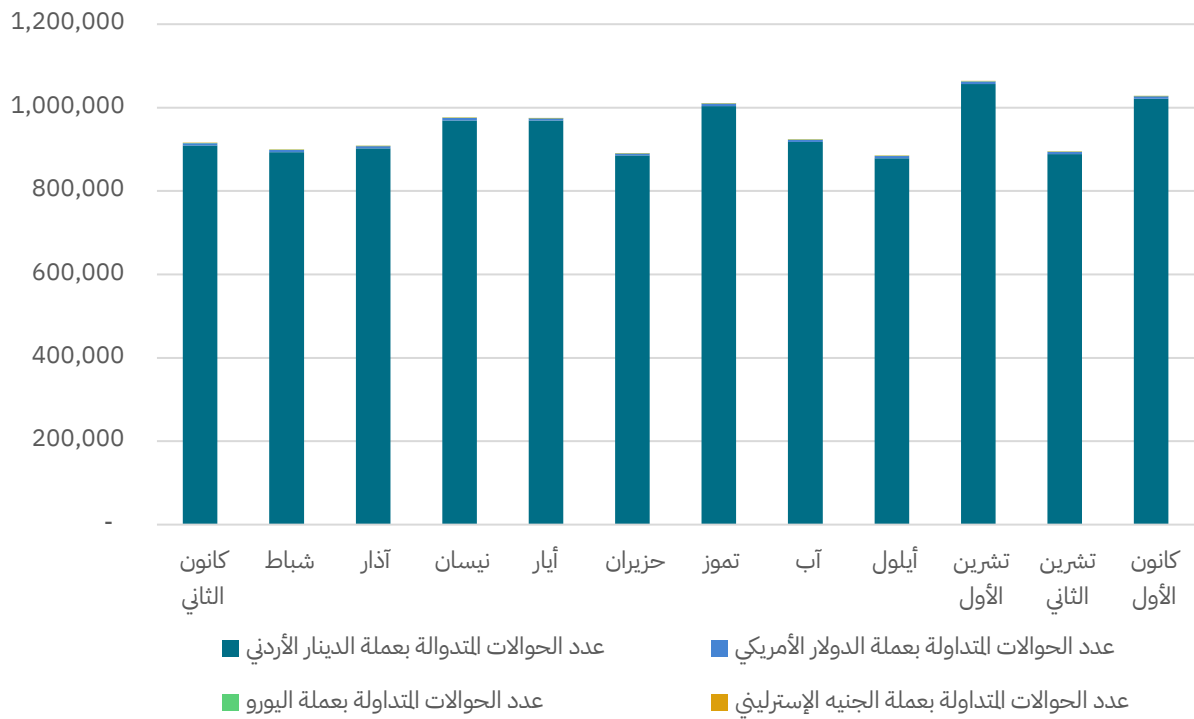
الشكل رقم (8): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) للأعوام 2024-2023 .



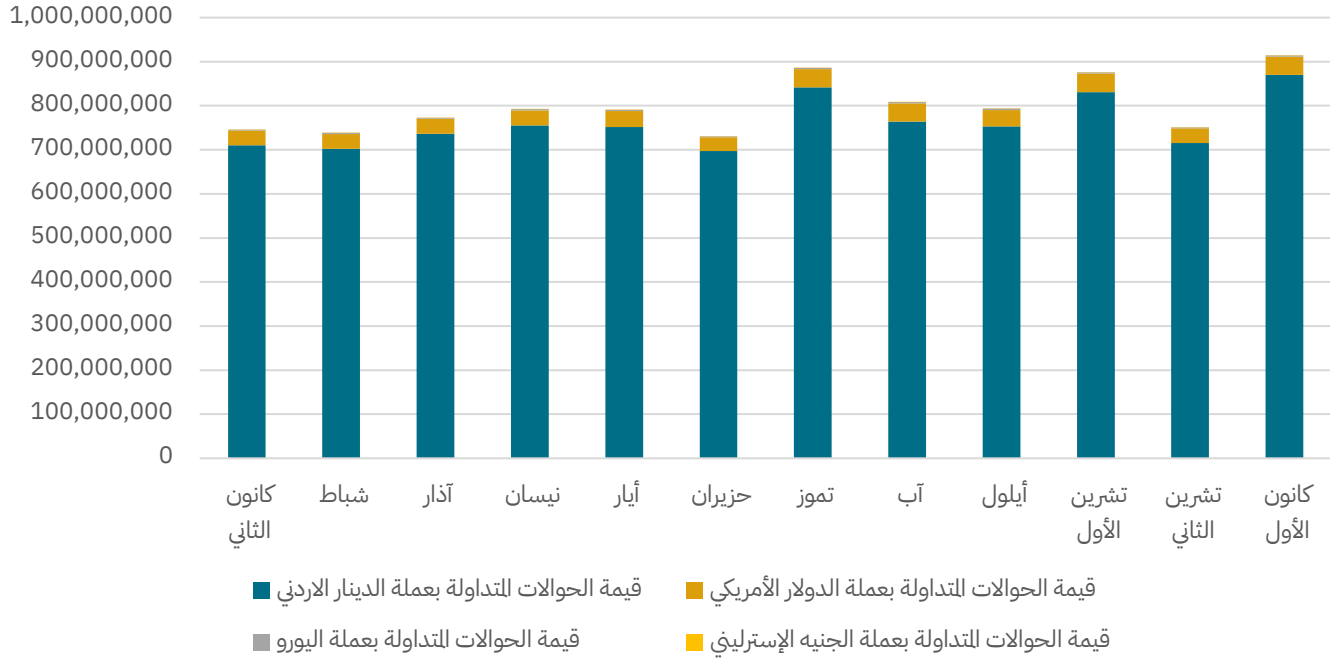
الشكل رقم (9): عدد الحركات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) خلال الفترة 2017-2024.



الشكل رقم (10): نسبة عدد الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) مصنفة حسب العملة 2024.



الشكل رقم (11): نسبة قيمة الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) مصنفة حسب العملة 2024.



2.3.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)

الإطار النظري

شهدت خدمة تقاص الشيكات تطورًا مستمرًا على مدى السنوات الماضية. إذ بدأت الخدمة بإجراء عمليات التقاص يدويًا حتى شهر تموز من عام 1997، ثم تحولت إلى المقاصة الآلية، حيث استمرت على هذا النحو حتى شهر تموز من عام 2007. وفي خطوة نوعية على مستوى القطاع المصرفي، وانسجامًا مع رؤية ورسالة البنك المركزي الأردني، تم اعتماد نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات اعتبارًا من 4 تشرين الثاني 2007، ليشمل جميع البنوك في المملكة، مما ساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة وفعالية عمليات تحصيل الشيكات، وتقليل الوقت المستغرق، وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

واصل البنك المركزي الأردني تقديم خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة وفقًا لأحكام الفقرة (ب) من المادة (37) من قانون البنك رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، حتى نهاية شهر شباط من عام 2023. ومنذ شهر آذار من العام ذاته، تم نقل إدارة وتشغيل هذا النظام إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC)، كجزء من استراتيجية

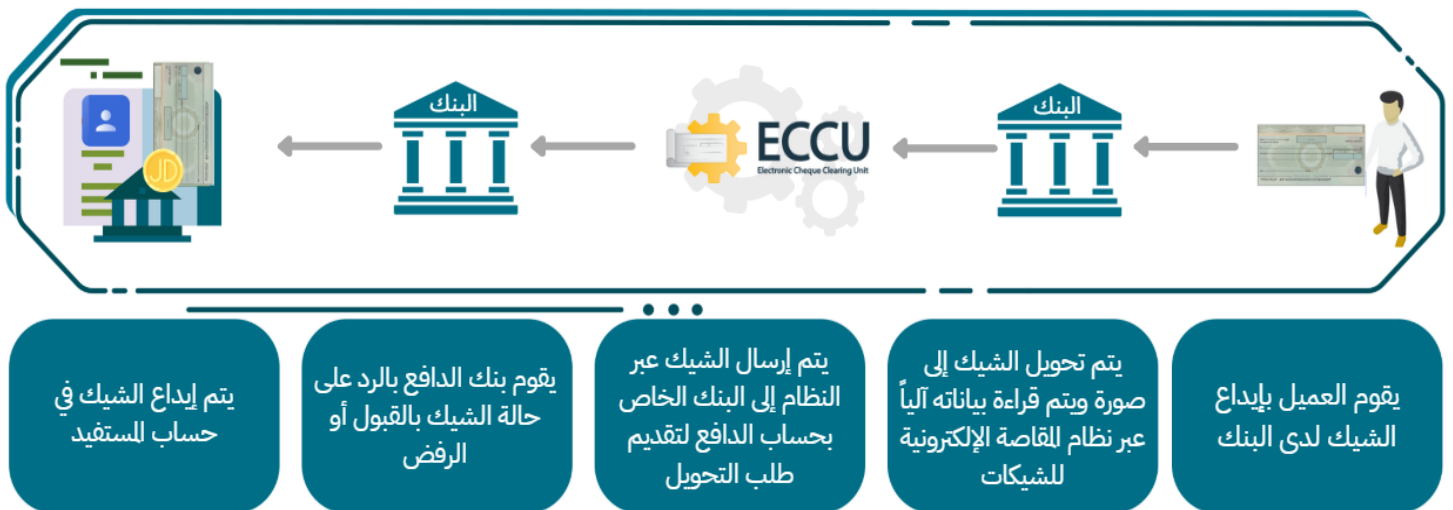
تعزيز كفاءة أنظمة الدفع وتطوير بنيتها التحتية، وتحسين مستوى الأمان والاعتمادية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية، بهدف تقديم خدمات أكثر تطوراً وفاعلية لجميع الأطراف المعنية.

تقاص الشيكات

تشير عملية تقاص الشيكات إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالشيكات، والتي تشمل بياناتها وصورها ورموزها، عبر وسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الإلكترونية للشيكات. ويتيح هذا النظام تحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التقاص خلال فترة زمنية محددة، ليتم بعد ذلك قيدها على حسابات البنوك ضمن نظام التسويات الإجمالية الفوري.

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تطوير وتحسين بيئة المدفوعات في المملكة. من أبرز هذه الأهداف التحول من المقاصة الآلية التقليدية إلى المقاصة الإلكترونية، مما يساهم في إيقاف تداول الشيكات الورقية عند مرحلة الإيداع في البنوك، وبالتالي تقليل الاعتماد على الورق وتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يسعى النظام إلى تمكين العملاء من تحصيل الشيكات في نفس يوم الإيداع عبر مختلف مناطق المملكة، مما يعزز من سرعة إنجاز المعاملات ويزيد من مرونة السوق. بالإضافة إلى ذلك، يهدف النظام إلى تعزيز الثقة في الشيكات كوسيلة دفع موثوقة وآمنة، وتقليل عدد الشيكات المرتجعة إلى أدنى مستوى ممكن، مما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام المالي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالمدفوعات الورقية.

ويمثل الشكل التالي مبدأ عمل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:

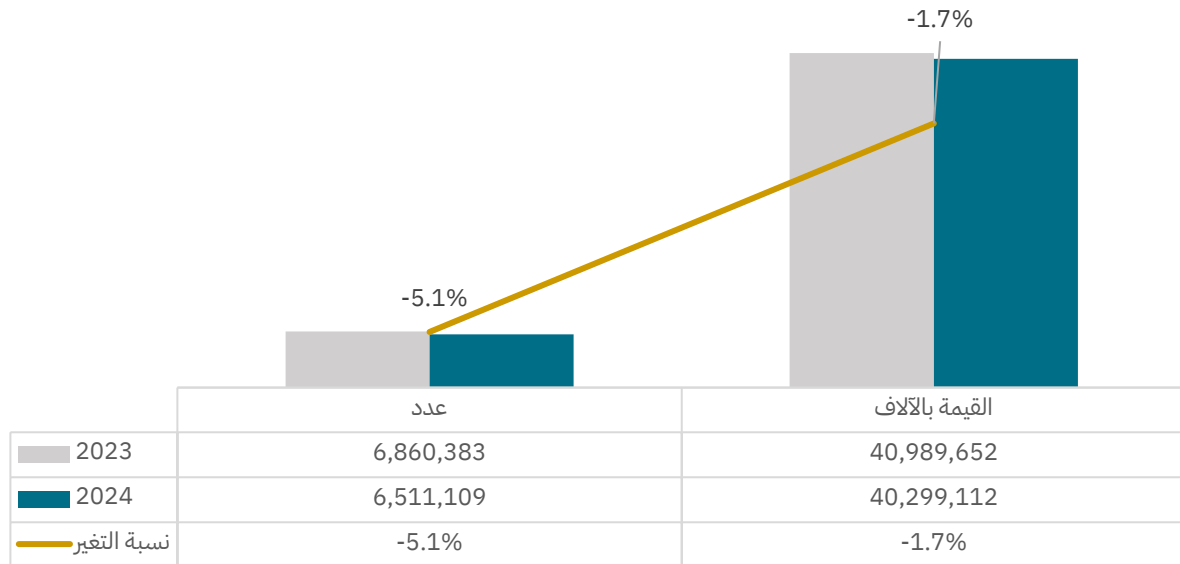


يسهم تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات في تحقيق فوائد عديدة تعود بالنفع على كل من البنوك والعملاء على حد سواء. على مستوى البنوك، يساعد النظام في تقليل التكاليف التشغيلية والمخاطر المرتبطة بمعالجة الشيكات الورقية، حيث يتيح إمكانية إرسال الشيكات خلال أيام العمل في أي وقت، مع التحقق الفوري من المركز المالي للبنك المصدر، مما يعزز من أمان وكفاءة عمليات تحويل الأموال ويقلل من مخاطر الأخطاء والتأخير. أما على مستوى العملاء، فيوفر النظام إمكانية تحصيل الشيكات في نفس يوم الإيداع، بالإضافة إلى القدرة على التحقق من حالة الشيك بشكل فوري سواء كان مقبلاً أو مرفوضاً، دون الحاجة للانتظار، وهو ما يعزز موثوقية الشيكات كوسيلة دفع فعالة، ويزيد من سرعة إنجاز المعاملات المالية، مما يدعم ثقة العملاء في أدوات الدفع.

الإطار الإحصائي

في عام 2024، تم عقد 250 جلسة مقاصة ضمن نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، بمعدل جلسة واحدة يوميًا خلال أيام العمل، مقارنة بـ 249 جلسة في عام 2023، مما يعكس استقرار وتواصل عمليات التقاص. وقد شهد حجم الشيكات المتداولة خلال العام انخفاضًا، إذ بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة 6.5 مليون شيك، مقابل 6.9 مليون شيك في عام 2023، مسجلًا تراجعًا بنسبة 5.1%. من ناحية القيمة، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتداولة حوالي 40 مليار دينار أردني، مقارنة بـ 41 مليار دينار في عام 2023، بانخفاض نسبته 1.7%. ويعكس هذا الانخفاض بشكل رئيسي التوسع المستمر في استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية، والتحول المتزايد نحو وسائل الدفع الرقمية، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الشيكات الورقية في المعاملات المالية. أنظر الشكل التالي لمزيد من التفاصيل.

الشكل رقم (12): حجم الشيكات المتداولة بواسطة نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للأعوام 2023-2024.



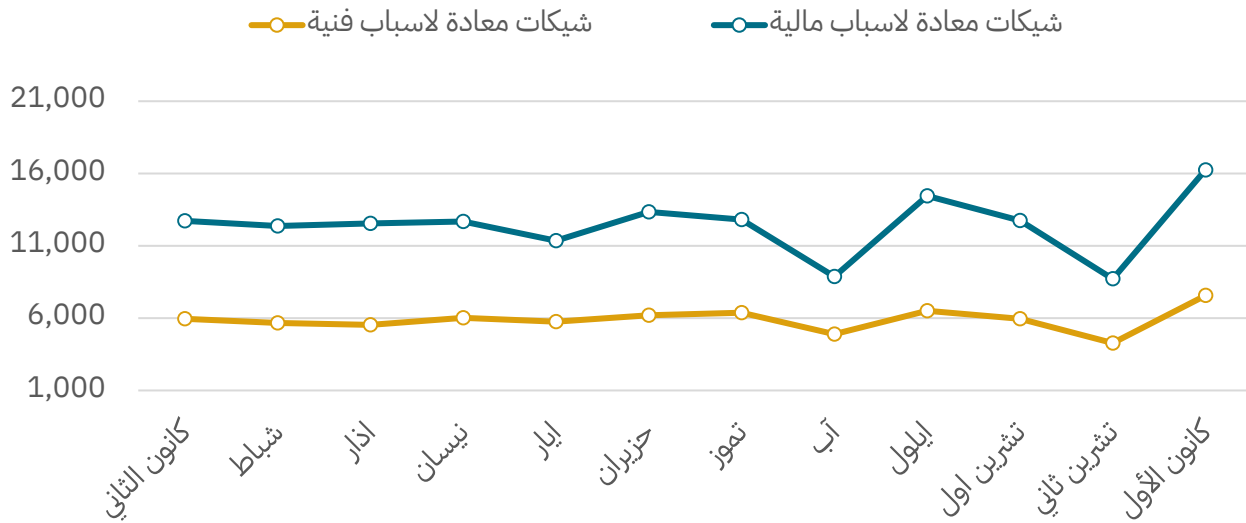
بلغ متوسط حجم تداول الشيكات اليومي خلال عام 2024 حوالي 26,044 شيكاً، مقابل 27,551 شيكاً خلال عام 2023، مما يعكس انخفاضاً في عدد الشيكات المتداولة بنسبة تقارب 5.5%. أما متوسط قيمة الشيكات اليومية المتداولة، فقد بلغ حوالي 161.2 مليون دينار أردني، مقارنة بـ 164.6 مليون دينار في عام 2023، أي بانخفاض نسبته 2.1%، ويُعزى ذلك إلى تنوع القنوات الإلكترونية للدفع التي ساهمت في تقليل الاعتماد على الشيكات الورقية. وفيما يخص الشيكات المعادة، بلغ إجمالي عددها خلال العام 219,560 شيكاً، أي بنسبة 3.4% من إجمالي الشيكات المتداولة، مقارنة بـ 220,675 شيكاً في عام 2023، بنسبة انخفاض في عدد الشيكات المعادة قدرها 1%. من ناحية القيمة، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة 1.52 مليار دينار، وهو ما يمثل 3.8% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة، مقابل 1.37 مليار دينار في العام السابق، بنسبة ارتفاع في قيمة الشيكات المعادة بلغت 11%، مع انخفاض بسيط في عددها بنسبة 1%. يعكس ذلك زيادة في قيمة الشيكات المعادة على الرغم من استقرار أو تراجع عددها، الأمر الذي قد يشير إلى ارتفاع قيمة الشيكات المعادة الفردية.

الجدول رقم (1): حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات للأعوام 2024-2023.

الشهر	عدد الشيكات المتداولة		إجمالي الشيكات المعادة		نسبتها للمتداولة	
	العدد (بالألف)		العدد (بالألف)		نسبتها للمتداولة	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023
كانون الثاني	537	641	19	21	3.5%	3.4%
شباط	523	522	18	16	3.5%	3.1%
آذار	514	543	18	13	3.5%	2.3%
نيسان	525	456	19	15	3.6%	3.2%
أيار	522	678	17	23	3.3%	3.4%
حزيران	519	458	19	14	3.8%	3%
تموز	569	654	19	24	3.4%	3.7%
آب	474	603	14	18	2.9%	2.9%
أيلول	624	474	21	14	3.4%	2.9%
تشرين أول	583	687	19	23	3.2%	3.3%
تشرين ثاني	451	567	13	18	2.9%	3.2%
كانون الأول	670	577	24	22	3.6%	3.8%
للمجموع	6511	6860	220	221	3.4%	3.2%

تتفاوت أسباب إعادة الشيكات ضمن النظام بين أسباب فنية وأسباب مالية، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الشيكات المعادة لأسباب مالية تمثل 68% من إجمالي الشيكات المعادة، في حين أن نسبة الشيكات المعادة لأسباب فنية تشكل 32% من الإجمالي خلال العام. يعكس ذلك أن الغالبية العظمى من الشيكات المعادة ترجع لأسباب تتعلق بالمشاكل المالية، مثل عدم وجود رصيد كافٍ، بينما تأتي الأسباب الفنية، مثل أخطاء في البيانات المالية أو أخطاء في التوثيق، في المرتبة الثانية.

الشكل رقم (13): الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للعام 2024.

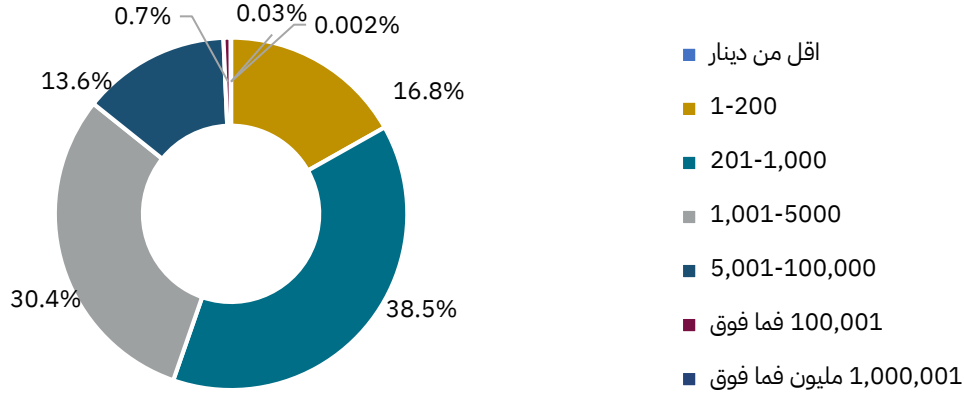


يعود الانخفاض في عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية، مقارنةً بالشيكات المعادة لأسباب مالية، إلى مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي وضعها البنك المركزي الأردني على مدار السنوات الماضية. حيث بدأ البنك منذ عام 2008 بفرض مواصفات أمنية وفنية محددة على الشيكات الصادرة عن بعض البنوك، تلتها خطوة توحيد الشيكات واعتماد معايير أمنية وفنية موحدة لجميع البنوك في عام 2011، مما ساهم في تقليل الأخطاء الفنية وتحسين جودة الشيكات المتداولة.

كما كان لتطبيق خدمة رمز الإثبات على الشيكات بداية من عام 2013 أثرٌ رئيسي في الحد من الشيكات المعادة لأسباب فنية، حيث ساعد في تعزيز دقة البيانات وتقليل الأخطاء الناتجة عن عدم وضوح المعلومات أو التلاعب بها. وقد أدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى انخفاض تدريجي ومستمر في أعداد الشيكات المرتجعة لأسباب فنية، مما عزز كفاءة نظام المقاصة الإلكترونية وزاد من موثوقية الشيكات كوسيلة دفع.

أما على صعيد المبالغ، فإن النسبة الأكبر من الشيكات التي يتم تقاصها عبر نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات تتراوح مبالغها بين 201 - 1000 دينار أردني، حيث تمثل 38.5% من إجمالي عدد الشيكات، تليها فئة 1001-5000 دينار، بنسبة تقارب 30.4%. أنظر إلى الشكل أدناه لمزيد من التفاصيل.

الشكل رقم (14): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات مصنفة حسب المبالغ للعام 2024.



3.3.2 نظام الدفع الفوري

الإطار النظري

شهدت أنظمة الدفع الفورية انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت من الأنظمة الرائدة على المستوى الإقليمي والعالمي وذلك نظراً للخصائص التي تتمتع بها هذه الأنظمة من إمكانية التحويل شبه الفورية (Near-Real-Time Transfer) بين المستخدمين النهائيين (End Users) للمشاركين على النظام بما يضمن سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني بالإضافة إلى العمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، حيث أنه بمجرد إتمام عملية الدفع يستطيع المستفيد من الحوالة/ أمر الدفع استلام أمواله بشكل فوري أو شبه فوري مما يساهم في تسريع عجلة دوران النقد وتسهيل اجراء الحركات المالية.

حيث بدأت المملكة بأنظمة الدفع الفورية منذ عام 2014 من خلال إطلاق نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) وهو نظام إلكتروني مركزي على مستوى المملكة وتم نقل إدارته وتشغيله بتاريخ 31 كانون الثاني 2020 إلى الشركة الاردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JOPACC) بعد أن كانت تتم عملية إدارته وتشغيله من قبل البنك المركزي، واستمر البنك المركزي بالإشراف والرقابة على النظام كامل وعلى عمليات تسجيل البنوك والشركات المالية والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية، حيث يتم من خلال النظام

استخراج صافي المراكز المالية وقيدها إلى أو على حسابات بنوك التسوية الخاصة بهم من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO).

كما وأطلقت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JOPACC) في شهر حزيران من العام 2020 أحدث نظام دفع فوري في الأردن وأطلقت عليه اسم نظام الدفع الفوري (CliQ)؛ حيث يعتمد هذا النظام أيضا على معيار (ISO-20022) للرسائل المالية ويستفيد من المبادئ الدولية المتطورة للبنية التحتية للسوق المالي، مما يجعله إضافة قيّمة لأنظمة الدفع.

وفي شهر كانون الأول من العام 2021، تم ترقية نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال لمعيار (ISO-20022) للرسائل المالية؛ حيث أصبحت المعاملات الفورية بين نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال ونظام الدفع الفوري التابع للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص والذي يتبنى نفس معيار الأيزو ممكنة. أصبح بإمكان مستخدمي المحافظ الإلكترونية إجراء تحويلات فورية للحسابات البنكية عبر نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك مستخدمي الحسابات البنكية الذين أصبح بإمكانهم إجراء تحويلات فورية إلى المحافظ الإلكترونية باستخدام نظام الدفع الفوري. بمعنى آخر؛ يُمكن جميع عملاء البنوك المشاركة في نظام الدفع الفوري وجميع مقدمي خدمة الدفع عبر الهاتف النقال في الأردن من إجراء تحويلات فورية فيما بينهم بطريقة قابلة للتشغيل البيني. علاوة على ذلك؛ يمكن لمستخدمي المحافظ الإلكترونية الاستفادة من استخدام الأسماء المستعارة كمعرفات للمستخدم، وتأكيد المستلم قبل إتمام عملية التحويل، واستلام تأكيد بوصول الحوالة للمستلم. وسيستمر مستخدمو المحافظ الإلكترونية في الاستفادة من خدمات السحب والإيداع المتاحة عبر أجهزة الصراف الآلي، والتي تم تحديثها أيضًا بما يتماشى مع معيار (ISO-20022).

وأهم ما يميز نظام الدفع الفوري في الأردن هو إمكانية إرسال واستقبال الأموال بين الحسابات البنكية في جميع البنوك المشاركة في النظام ومن وإلى المحافظ الإلكترونية بشكل فوري. حيث يتم تقديم خدمات النظام من خلال تطبيقات البنوك على الموبايل، مما يسهل الوصول المباشر والسلس لعملاء البنوك إلى النظام. ويُطلب من المستخدمين لأول مرة التسجيل في الخدمة من خلال تحديد الاسم المستعار الخاص بهم، الذي قد يكون اسمًا أو رقم موبايل أو بريدًا إلكترونيًا أو رقم (IBAN)، والذي يرغبون في تلقي الأموال عليه.

وهذا النظام مجهز بعدة خدمات وكما هو مبين أدناه:

أ- تحويل رصيد فردي:

من خلال تحويل الرصيد الفردي، يمكن عملاء البنوك والمؤسسات المالية من تحويل الأموال وسداد المدفوعات للعملاء الآخرين على الفور، مع خيار إخطار المرسل باستلام المدفوعات من قبل المستقبل.

ب- طلب الدفع:

يسمح طلب الدفع للمدفوع لهم، أو لطرف ثالث بإرسال طلب للدفع مباشرةً إلى حساب الدافع. ولدى الدافع خيار قبول أو رفض هذا الطلب.

ج- إعادة المدفوعات:

ويمكن نظام الدفع الفوري أيضاً المدفوع لهم من إعادة المدفوعات المستلمة إلى المرسل، مع اختيار إعادة أي مبلغ أقل من أو يساوي المبلغ الأصلي. وذلك من شأنه أن يحسن من تتبع المعاملات المرتجعة ويوفر خدمة إضافية من الراحة والسهولة لعملاء المؤسسات المالية.

د- الدفع للتجار باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR Code):

مكّن النظام العملاء من إجراء حركات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع لدى التجار من خلال رمز الاستجابة السريعة (QR). بحيث يتم إجراء مدفوعات العملاء بشكل فوري عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) باستخدام نظام الدفع الفوري، ويتم تسوية المبالغ للتجار مباشرةً بعد إتمام العملية.

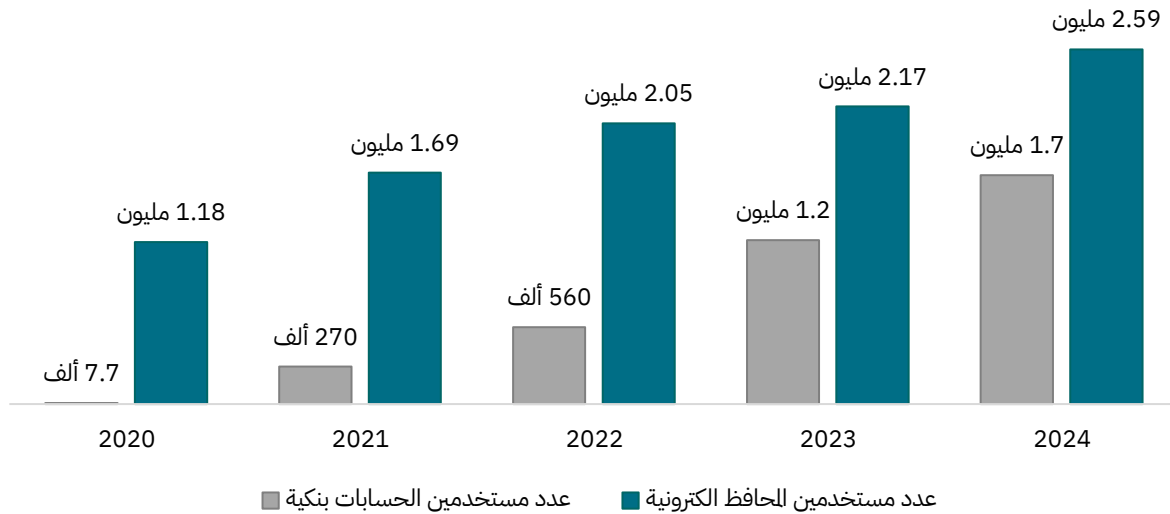
الإطار الإحصائي

بلغ عدد شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني المشاركة بنظام الدفع الفوري 9 شركات، بالإضافة لربط 19 بنك لتقديم خدماتهم على نظام الدفع الفوري وذلك امتثالاً لتعميم البنك المركزي رقم (6781/1/26) تاريخ 2020/06/16 والذي تم بموجبه إلزام كافة البنوك العاملة في المملكة بالربط على النظام وتقديم الخدمات ضمن النظام بشكل كامل.

وبلغ إجمالي عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية 2.59 مليون مستخدم و1.7 مليون مستخدم حساب بنكي مسجلة على نظام الدفع الفوري لهذا العام مقارنة بـ 2.17 مليون مستخدم للمحافظ الإلكترونية في عام 2023 و 1.2 مليون مستخدم للحسابات البنكية أي بنسبة ارتفاع بلغت 19% في عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية

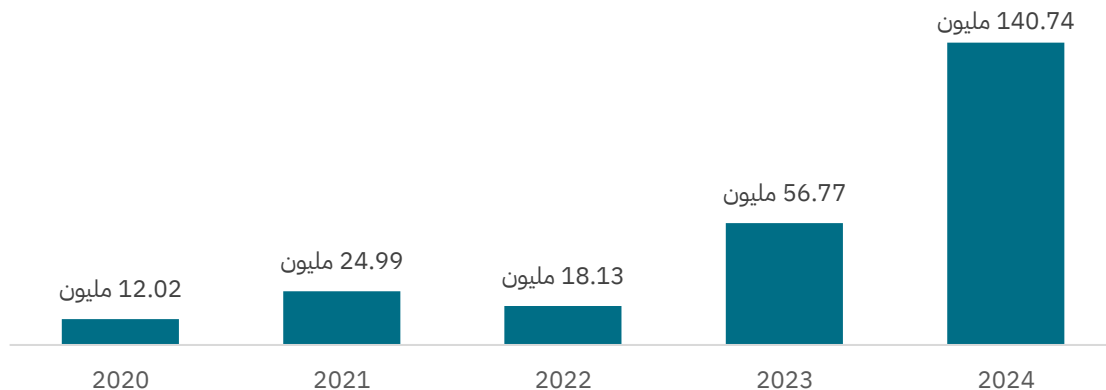
و 40% في عدد مستخدمي الحسابات البنكية، انظر للشكل أدناه حيث يمثل تطور أعداد مستخدمي المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية عن الفترة 2020-2024:

الشكل رقم (15): عدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية الرابطة على نظام الدفع الفوري عن الفترة 2020 - 2024.

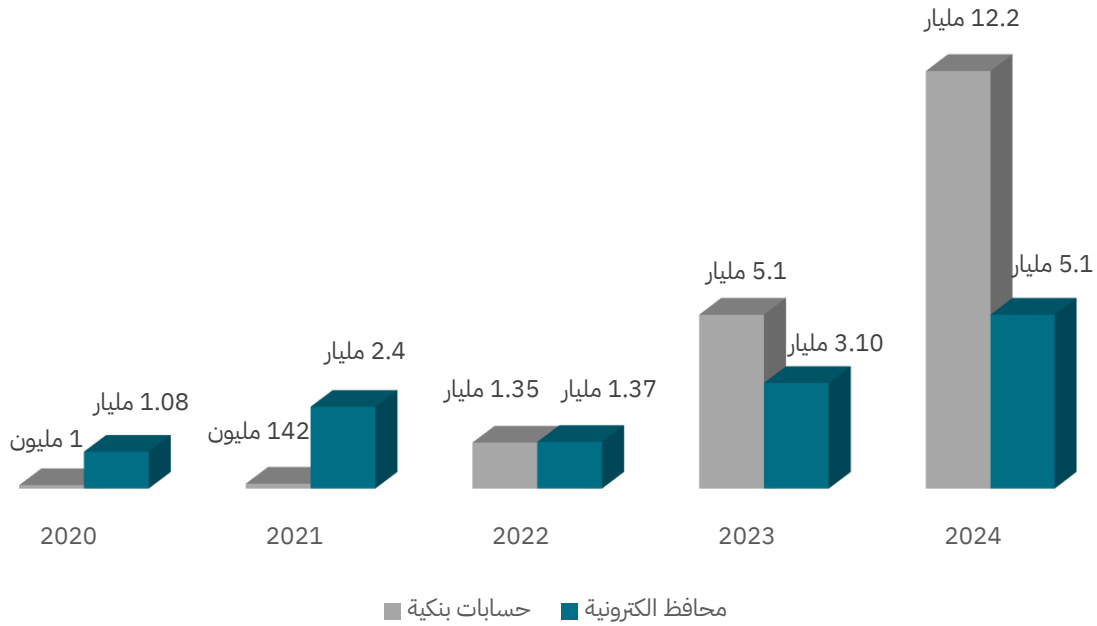


أما على صعيد إجمالي عدد العمليات المالية التي تم تنفيذها من خلال نظام الدفع الفوري سواء تم تنفيذها من خلال المحافظ الإلكترونية أم من خلال الحسابات البنكية فقد بلغت 140.7 مليون أمر دفع وبقيمة إجمالية بلغت 17.3 مليار دينار أردني أي بارتفاع بلغت نسبته 148% بعدد حركات الدفع و 111% بقيمة حركات الدفع التي تمت في عام 2023 يوضح الشكلان أدناه عدد وقيمة العمليات التي تم تنفيذها خلال الفترة 2020-2024:

الشكل رقم (16): عدد الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية خلال الفترة 2020-2024.



الشكل رقم (17): قيمة الحركات التي تمت على نظام الدفع الفوري من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية خلال الفترة 2020-2024.



4.3.2 نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom)

الإطار النظري

يُعد نظام "إي فواتيركم" منصة مركزية وتكامليّة فعّالة تهدف إلى توفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، سواء كانوا يملكون حسابات بنكية أم لا. يتم ذلك من خلال ربط مقدمي خدمات الدفع، والبنوك، والجهات المصدرة للفواتير (المفوترين) مع النظام، وقد تم إطلاقه رسمياً بتاريخ 29 حزيران 2014.

يهدف النظام إلى تسهيل وتسريع عملية دفع الفواتير والمدفوعات المختلفة عبر قنوات دفع متعددة داخل المملكة، بما في ذلك فروع البنوك، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف النقال، والإنترنت المصرفي، بالإضافة إلى قنوات مقدمي خدمات الدفع ووكلائهم. كما يساهم النظام في الانتقال من بيئة دفع تقليدية تعتمد على الورق إلى بيئة إلكترونية حديثة، الأمر الذي يساهم في تقليل التكاليف والنفقات، وكما يُعد النظام من أحدث أنظمة الدفع التي أحدثت تقدماً إيجابياً في مجال مدفوعات التجزئة على مستوى المملكة.

ويوفر النظام خدمة إمكانية دفع قيم الفواتير على مدار 24 ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع، دون الاعتماد على أوقات الدوام الرسمي للمؤسسات المفوترة، مما يمنح العملاء مرونة أكبر في سداد التزاماتهم المالية وتجنب انقطاع الخدمات من قبل المفوتر.

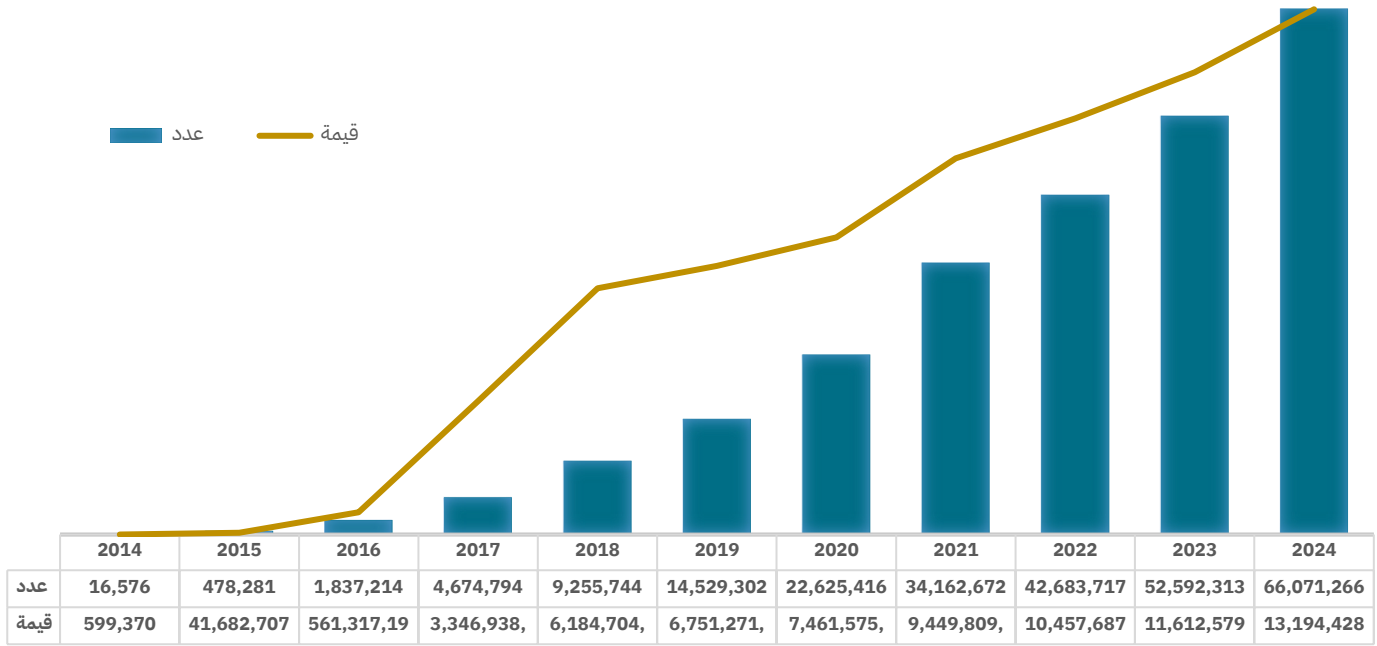
تؤدي أنظمة الدفع الإلكتروني، وخاصة نظام "إي فواتيركم"، دوراً هاماً في زيادة سرعة دوران النقد، وهو ما سينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي. إذ أن تحويل عمليات تسديد الفواتير من الأساليب التقليدية إلى الإلكترونية يوفر الوقت، ويعزز كفاءة العمل على المستوى الوطني. كما يساهم في خلق بيئة تنافسية داخل المملكة، إذ يسعى المفوترون لتقديم حلول أفضل وخدمة مريحة للعملاء.

وتدير شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، وهي شركة أردنية، النظام بشكل كامل، بينما يشرف البنك المركزي الأردني على تنظيمه ورقابته، ويضع الأسس التنظيمية لضمان سير العمل بشكل فعال وآمن.

الإطار الإحصائي

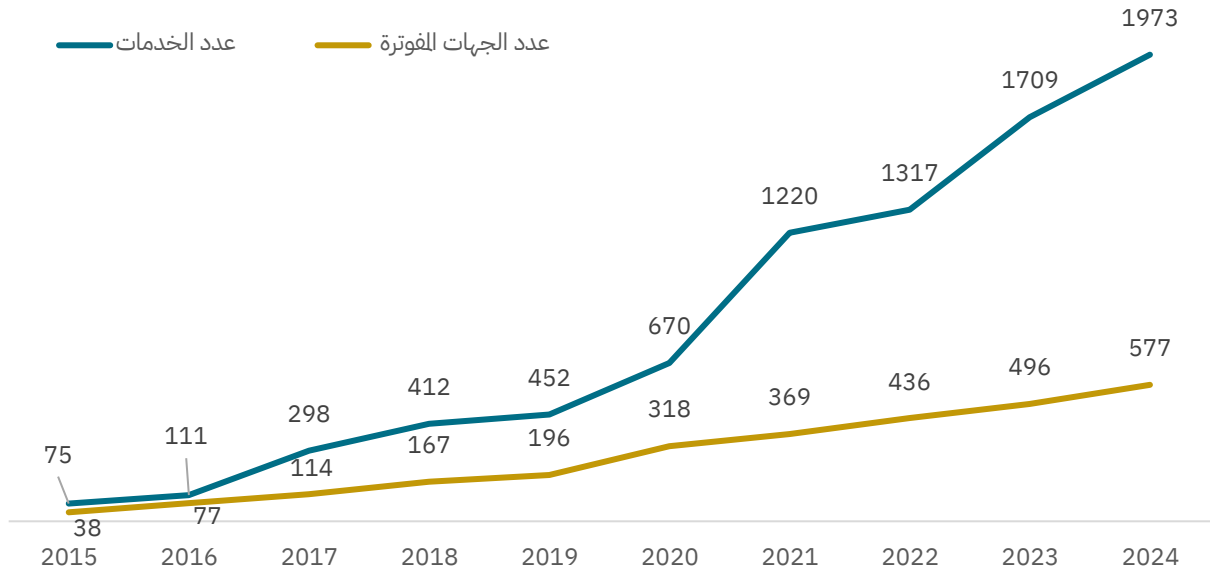
بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال نظام "إي فواتيركم" خلال عام 2024، حوالي 66.1 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 13.2 مليار دينار أردني. مقارنةً بأوامر الدفع المنفذة خلال عام 2023، والتي بلغ عددها 52.6 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 11.6 مليار دينار أردني. ويظهر النظام نمواً ملحوظاً بنسبة 26% في عدد أوامر الدفع وارتفاعاً بنسبة 14% في قيمة الأوامر المنفذة بواسطته، ما يؤكد على أن النظام لا يزال يكتسب اقبالاً كبيراً، ويعزز دوره كأداة رئيسية في تسهيل عمليات دفع وتحصيل الفواتير بين مختلف الجهات في المملكة. وذلك وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (18): عدد وقيمة حركات الدفع المنفذة بواسطة نظام "إي فواتيركم" خلال الأعوام 2018-2024.



وفيما يخص الخدمات المقدمة عبر "إي فواتيركم"، فقد بلغ عددها 1,973 خدمة خلال عام 2024 لصالح 577 جهة مفوترة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، مقارنةً بـ 1,709 خدمة تعود لصالح 496 جهة مفوترة خلال عام 2023، مع تنوع في قنوات الدفع المتاحة، والتي تشمل القنوات الإلكترونية مثل الإنترنت المصرفي، والهاتف المصرفي، وأجهزة الصراف الآلي، وتطبيقات الهاتف النقال، بالإضافة إلى القنوات التقليدية مثل الكاونتر وأكشاك البيع (Kiosk)، ما يعكس حرص النظام على تيسير الوصول وسهولة الاستخدام للمستخدمين، وتلبية احتياجاتهم المختلفة. وذلك وفقاً للشكل التالي:

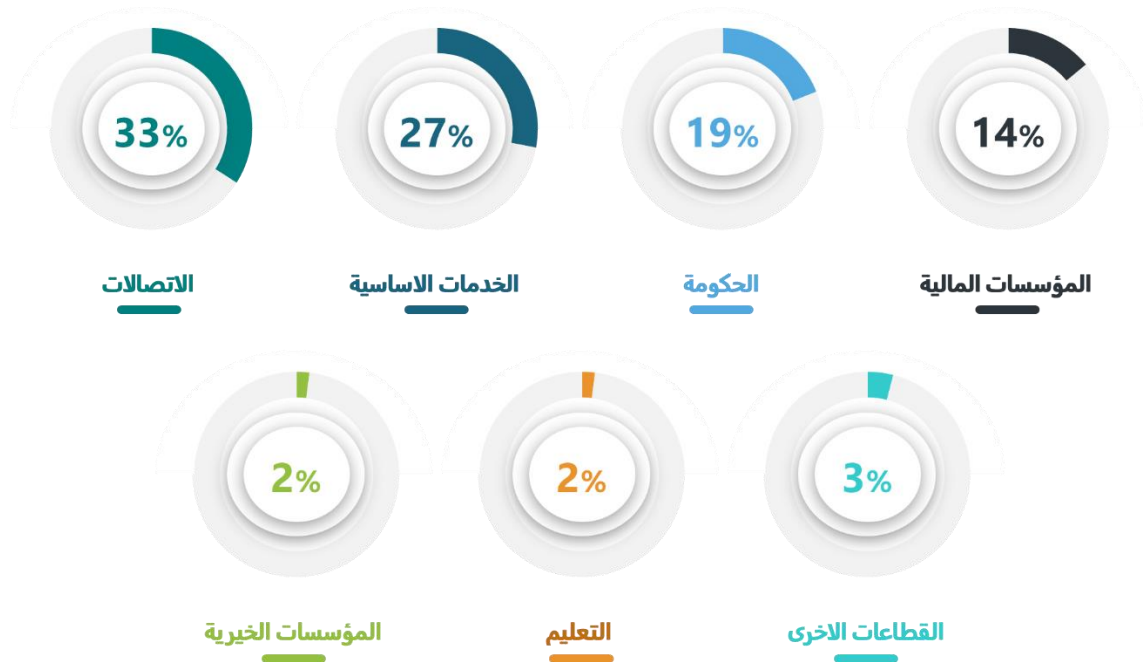
الشكل رقم (19): عدد الجهات المفوترة والخدمات المقدمة على نظام "إي فواتيركم خلال الأعوام 2015-2024.



كما يشارك في النظام حاليًا 21 بنك من البنوك العاملة في المملكة، بما في ذلك البنك المركزي، الذي تم إشراكه كعضو مشارك بهدف تحصيل المدفوعات الحكومية لصالح عملائه من المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يشارك في تقديم خدمات الدفع 13 جهة، منها 11 شركة مالية مرخصة من البنك المركزي لممارسة نشاط تحصيل الأموال إلكترونياً عبر نظام "إي فواتيركم"، إلى جانب جهتين تمارسان أنشطة خدمات الدفع بموجب قوانين خاصة. وتعكس طبيعة هذه المشاركة تكاملاً أكبر بين القطاع المالي والمصرفي ومؤسسات القطاع الخاص ووسائل الدفع الإلكتروني.

أما على صعيد القطاعات المفوترة، فتنوعت المؤسسات المشاركة بين القطاع الحكومي، والاتصالات، والخدمات الأساسية، والتعليم، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، والمؤسسات الخيرية، والنقابات المهنية، وغيرها. وقد حقق قطاع الاتصالات النسبة الأكبر من حركات الدفع، حيث شكلت حوالي 33% من إجمالي الحركات التي نفذت عبر النظام، يليه قطاع الخدمات الأساسية (المياه والكهرباء) بنسبة 27%. ثم جاء القطاع الحكومي في المرتبة الثالثة، محققاً حوالي 19% من إجمالي حركات الدفع. ويعكس هذا التنوع في الجهات والقطاعات مدى استدامة الاعتماد على النظام وتوسعه ليشمل مختلف القطاعات الحيوية في المجتمع الأردني.

الشكل رقم (20): نسبة عدد حركات الدفع المنفذة عبر نظام "إي فواتيركم" مصنفة حسب القطاعات للعام 2024.



5.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية الإلكترونية

الإطار النظري

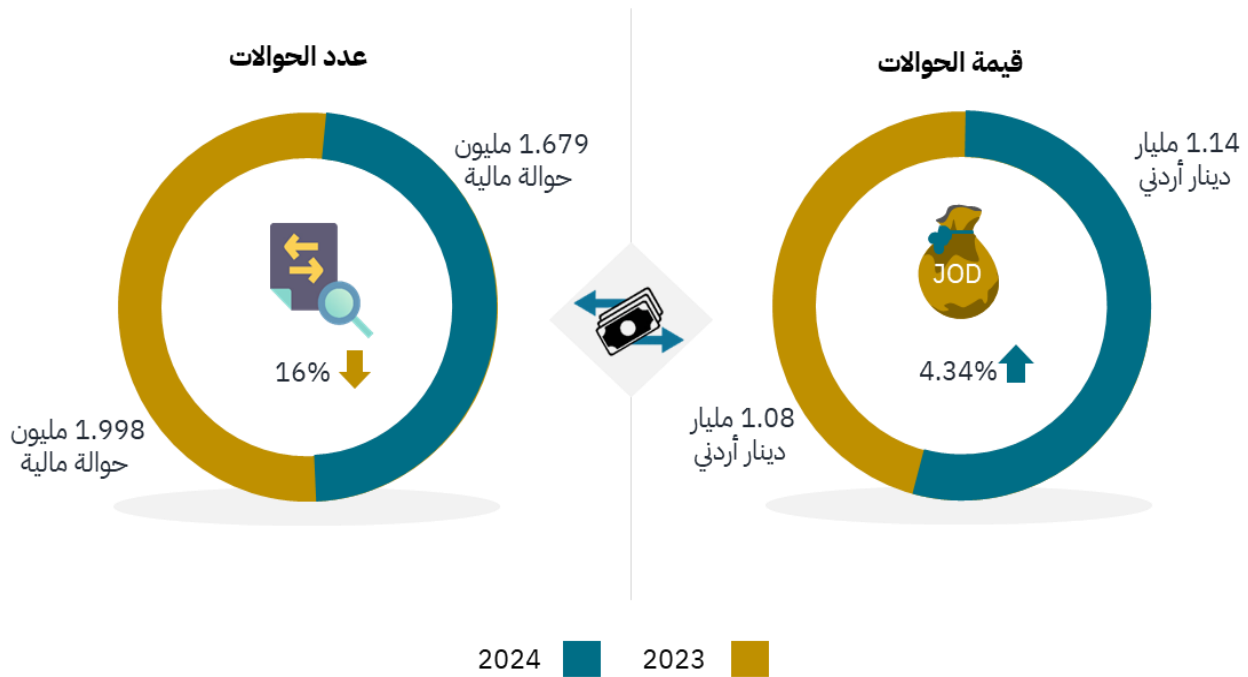
تُعد أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية أنظمة مركزية تُدار من قبل شركات الصرافة العاملة في المملكة، وتتيح هذه الأنظمة لجميع الأعضاء المشاركين، سواء من شركات الصرافة المحلية أو غير المحلية، بالإضافة إلى الأنظمة العالمية، إجراء وتنفيذ عمليات التحويل المالي المحلي أو العابر للحدود وتبادلها فيما بينهم بشكل فعال وآمن. وفي إطار حرص البنك المركزي على تنظيم وتطوير نظام المدفوعات الوطني، وضمان توفير نظم دفع وتقاص وتسوية آمنة وفعالة داخل المملكة، وضع البنك المركزي الإطار القانوني المناسب لتنظيم هذا النوع من أنظمة الدفع الإلكترونية. إذ تم ذلك وفق تعديل قانون البنك المركزي لعام 2016، وإصدار نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، الصادر بموجب أحكام قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2015. حيث سمح الإطار القانوني والتنظيمي الجديد لشركات الصرافة المرخصة بالعمل بنشاط "إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية"، وقد تم ترخيص وتوفير

أوضاع 9 شركات صرافة لتشغيل وإدارة أنظمة دفع إلكترونية تهدف إلى تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية المحلية والدولية بكفاءة وأمان.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد التحويلات المالية التي تم تنفيذها من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية خلال عام 2024 حوالي 1.7 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.14 مليار دينار أردني. مقارنةً بعام 2023، حيث تم تنفيذ نحو 2 مليون حوالة بقيمة إجمالية بلغت 1.08 مليار دينار، يظهر ذلك انخفاضاً بنسبة 16% في عدد الحوالات، في حين سجلت القيمة ارتفاعاً بنسبة 4.34%. يوضح الشكل أدناه عدد وقيمة الحوالات التي تم تنفيذها عبر هذه الأنظمة:

الشكل رقم (21): عدد وقيمة الحوالات المالية من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية لتنفيذ الحوالات المالية للأعوام 2024-2023.



6.3.2 أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي

الإطار النظري

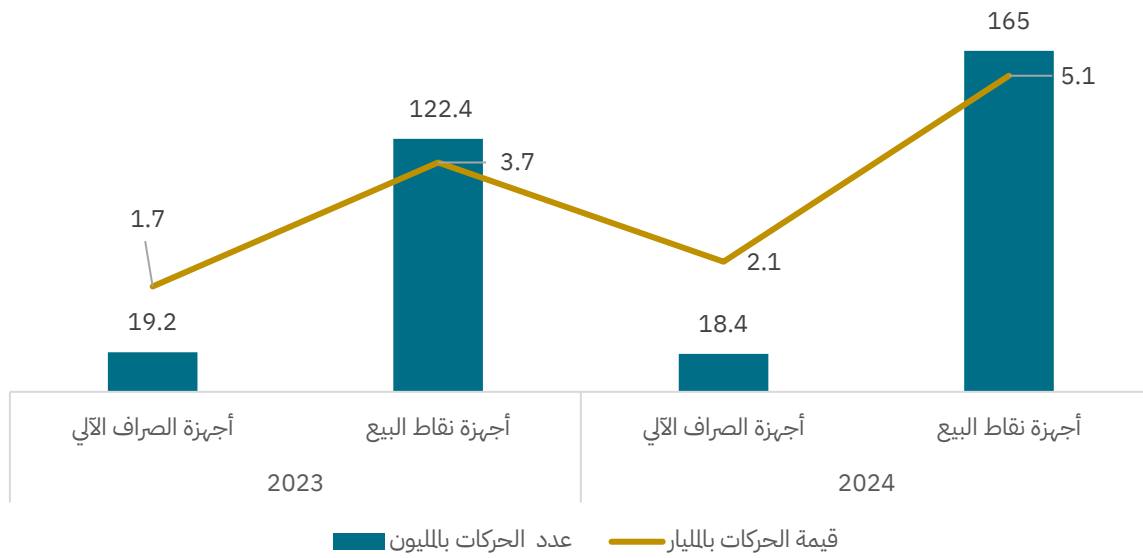
تُعد الأنظمة التي تتولى معالجة عمليات الدفع المنفذة بين الأعضاء المشاركين فيها من محصلين ومصدرين للبطاقات، وتسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، من المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني. إذ تؤدي هذه الأنظمة دورًا حيويًا في دعم عملية التحول الرقمي في سوق مدفوعات التجزئة، حيث تساهم في تقليل الاعتماد على التعاملات النقدية، وتعزيز الدفع الإلكتروني في عمليات الشراء والخدمات، وصولاً إلى مجتمع لا نقدي يعتمد بشكل رئيسي على وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي المملكة، توجد ثلاثة أنظمة دفع إلكترونية تعمل على معالجة وتفويض عمليات الدفع التي تتم بواسطة بطاقات الدفع على نقاط البيع (POS) في المتاجر، وكذلك عمليات السحب النقدي التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التابعة للبنوك. ومن المهم الإشارة إلى أن ليس جميع الحركات التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع تمر عبر هذه الأنظمة، حيث يوجد بعض العمليات التي تتم خارج إطارها.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها عبر أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع بالبطاقات، سواء من خلال نقاط البيع (POS) أو أجهزة الصراف الآلي (ATMs)، خلال عام 2024، ما يقارب 183.5 مليون أمر دفع، بقيمة إجمالية بلغت 7.2 مليار دينار أردني مقابل 142 مليون أمر دفع بقيمة إجمالية 5.4 مليار دينار أردني خلال عام 2023. يوضح الشكل التالي العدد والقيمة الإجمالية لهذه العمليات التي تمت عبر هذه الأنظمة خلال عامي 2023 و 2024.

الشكل رقم (22): عدد وقيمة أوامر الدفع المنفذة من خلال أنظمة معالجة وتفويض عمليات الدفع من خلال (POS&ATM) خلال عامي 2023، و 2024*.



*تم تعديل منهجية احتساب البيانات.

7.3.2 أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية المعتمدة

الإطار النظري

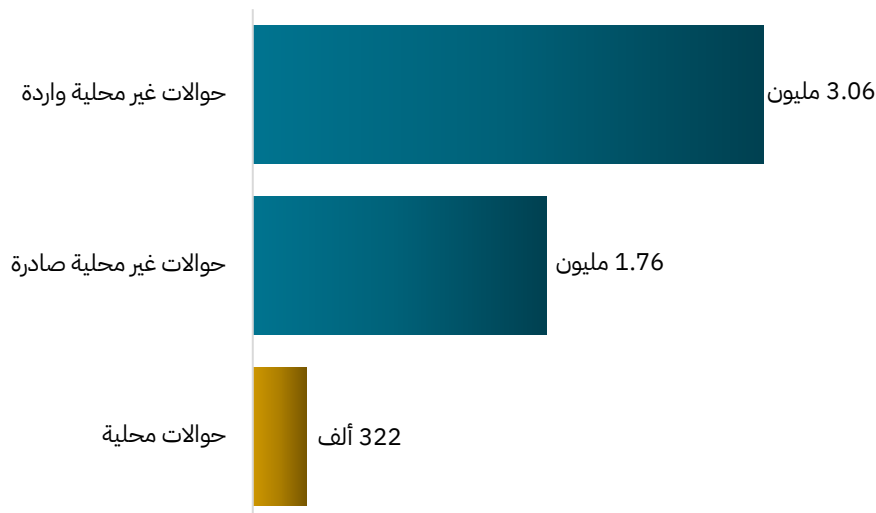
وفقاً للإطار التشريعي المعمول به، والمتمثل في نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، مُنح البنك المركزي الأردني صلاحية اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية المستخدمة على المستوى العالي، وذلك وفقاً للشروط التي يحددها البنك لهذا الغرض. ويُحظر على الجهات التي تدير الأنظمة المعتمدة التعامل إلا مع الجهات المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني حصراً أو تلك التي تقدم خدمات الدفع والتحويل داخل المملكة بموجب قوانين خاصة. وبموجب ذلك، تم اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية التي تقدم خدماتها في السوق الأردني من قبل البنك المركزي الأردني بموجب تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية العالمية رقم (2020/3)، والتي عرفت الاعتماد بأنه الإذن الصادر عن البنك للسماح لمالك النظام بالتعامل من خلال نظامه، والذي يتضمن مجموعة البرامج أو الأدوات المعدة للدفع أو التحويل أو التقاص أو التسويات للأموال إلكترونياً، والتي تكون مملوكة لصاحب الاعتماد. ويهدف هذا الاعتماد إلى تمكين شركات الدفع العالمية التي تدير أنظمة دفع عالمية من تقديم خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في السوق الأردني، بما يتوافق مع التشريعات النافذة، بالإضافة إلى تلبية الشروط والمتطلبات الواردة فيها، بهدف تعزيز كفاءة وسلامة نظام المدفوعات الوطني بشكل شامل.

وقد قسم البنك المركزي الأردني الأنظمة العالية المعتمدة في السوق الأردني إلى فئتين؛ حيث تتضمن الفئة الأولى أنظمة دفع إلكترونية تقوم بتنفيذ خدمات التحويل الإلكتروني للأموال سواء كانت محلية أو عابرة للحدود، وبلغ عددها 17 نظامًا معتمدًا لعام 2024، من أبرزها نظام ويسترن يونيون ونظام موني جرام. أما الفئة الثانية فهي أنظمة دفع تعمل على إدارة ومعالجة وتقاص وتسوية عمليات الدفع أو التحويل التي تتم باستخدام أدوات الدفع مثل البطاقات، حيث بلغ عددها 5 أنظمة دفع، من أبرزها نظام فيزا ونظام ماستركارد.

الإطار الإحصائي

بلغ عدد الحوالات المالية التي تم تنفيذها عبر أنظمة الدفع العالية المعتمدة للتحويل المالي الإلكتروني خلال عام 2024 نحو 5.1 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 2.8 مليار دينار أردني، وتنوعت كالتالي: حيث سجلت الحوالات المحلية حوالي 322 ألف حوالة بقيمة إجمالية بلغت 44.2 مليون دينار، فيما بلغ عدد الحوالات العابرة للحدود الواردة للمملكة حوالي 3.06 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تبلغ 1.41 مليار دينار، أما الحوالات العابرة للحدود الصادرة للمملكة فبلغت حوالي 1.76 مليون حوالة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 1.39 مليار دينار. وتعكس هذه الأرقام الاستخدام المحدود نسبيًا للتحويلات المحلية مقارنة بالحوالات العابرة للحدود من خلال هذه الأنظمة، التي شكلت غالبية الحوالات.

الشكل رقم (23): حجم الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالية المعتمدة للعام 2024.



الشكل رقم (24): قيمة الحوالات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع العالمية المعتمدة بالدينار الأردني للعام 2024.



أما على صعيد حركات الدفع المحلية والدولية التي تم تنفيذها عبر أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة التي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني باستخدام أدوات الدفع مثل البطاقات بالإضافة إلى عمليات التقاص والتسوية، فقد بلغت حوالي 271 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 11.9 مليار دينار أردني.

الشكل رقم (25): حركات الدفع المنفذة من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية المعتمدة والتي تدير عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني بالدينار الأردني للعام 2024.



4.2 أدوات مدفوعات التجزئة

تمثل أدوات مدفوعات التجزئة الوسائل التي تُستخدم لإتمام عمليات الدفع أو تحويل الأموال. وتشمل هذه الأدوات وسائل الدفع التقليدية مثل الشيكات، إضافةً إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة مثل بطاقات الدفع بأنواعها، والمحافظ الإلكترونية. ومع تطور التكنولوجيا، تؤدي أدوات مدفوعات التجزئة دورًا هامًا في تسهيل العمليات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقود الورقية والمعدنية. وتتنوع أدوات الدفع المتوفرة في السوق الأردني، ومن أبرزها ما يوضحه الشكل التالي:



1.4.2 الشيكات

عمل البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة، على تطوير وسائل الدفع التقليدية المعتمدة على المستندات الورقية، من خلال تحويلها إلى أدوات إلكترونية باستخدام أحدث التقنيات المالية. وقد أسهم هذا الجهد في تعزيز دور القطاع المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحسين كفاءة المعاملات المالية بشكل عام.

يُعتبر الشيك أحد أهم أدوات الوفاء المالي، حيث يتيح تنفيذ العمليات دون الحاجة إلى استخدام النقد، مما يجعله وسيلة رئيسية في النظام المصرفي. يُستخدم الشيك لسحب الودائع، وتحويل الأموال بين الحسابات، وتسوية الالتزامات بين الشركات والأفراد، بالإضافة إلى دوره الحيوي في عمليات الصرف الخارجية. ويتمتع الشيك بحماية قانونية تضمن حقوق جميع الأطراف، الأمر الذي يعزز من موثوقيته كوسيلة دفع معترف بها على نطاق واسع.

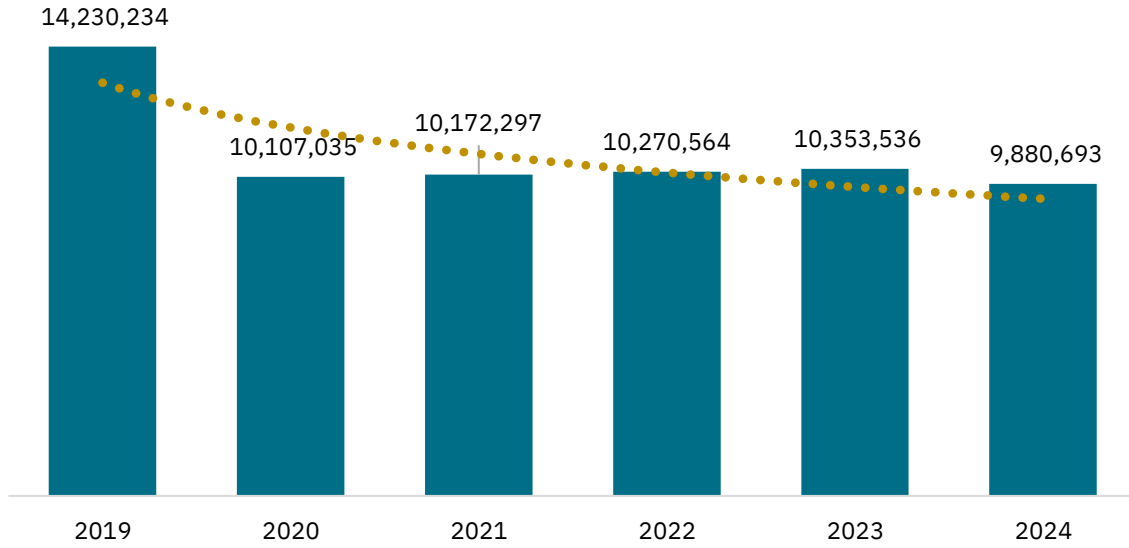
ومع ذلك، يواجه الشيك بعض التحديات، مثل احتمالية التزوير، وطول مدة تحصيله مقارنةً بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة. لذلك، قامت الجهات المصرفية بتطويره وتعزيز معايير الأمانة، لمواكبة التغيرات السريعة في بيئة المدفوعات العالمية.

وفي إطار جهود تعزيز الأمان والموثوقية، أصدر البنك المركزي الأردني معايير فنية وأمنية دقيقة، تهدف إلى الحد من عمليات التزوير، وتسهيل اكتشافها من قبل موظفي البنوك. كما تم العمل على تحسين كفاءة تبادل الشيكات، مما زاد من ثقة العملاء بالنظام المصرفي ورفع موثوقيته.

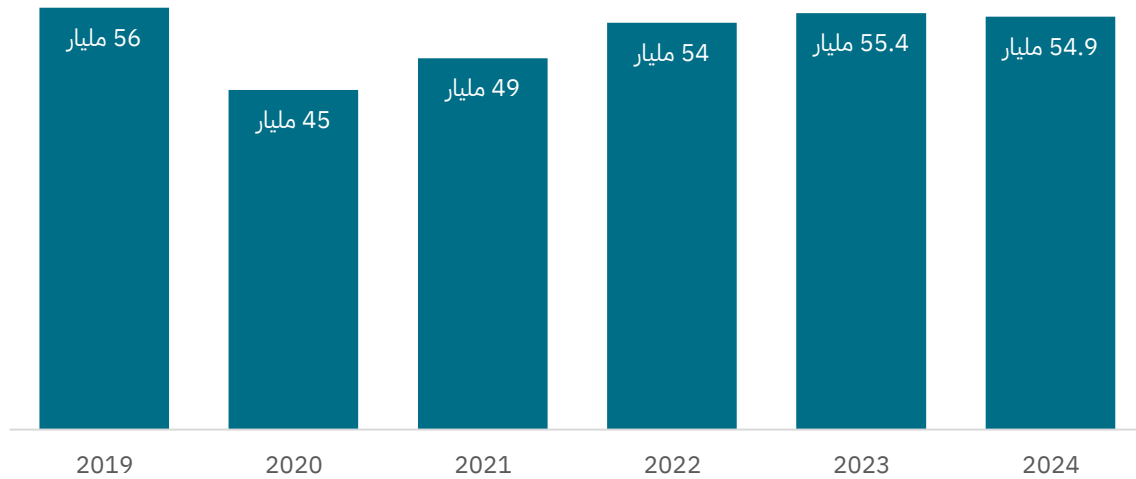
وعلى الرغم من استقرار استخدام الشيكات في السنوات الأخيرة، إلا أن التطور المستمر في القطاع المصرفي، وظهور وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، قد يقللان من الاعتماد على الشيكات مستقبلاً. فوسائل الدفع الجديدة تقدم مستويات أعلى من الكفاءة، وسهولة الاستخدام، وتقليل المخاطر والتكاليف، مما يجعلها خيارات أكثر جاذبية وتنافسية في عالم المدفوعات.

أما على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالشيكات، فقد أظهرت الأرقام أن إجمالي عدد الشيكات البنكية التي تم تداولها في المملكة خلال عام 2024، سواء داخل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات أو خارجها من خلال التقديم والصرف نقداً على كاونتر البنك، بلغ حوالي 9.88 مليون شيك، بقيمة إجمالية تقدر بـ 54.9 مليار دينار أردني. مقارنةً بعام 2023، حيث تم تداول نحو 10.4 مليون شيك بقيمة 55.4 مليار دينار، يظهر ذلك انخفاضاً بنسبة حوالي 5% في عدد الشيكات، ونسبة 1% في القيمة. ويعكس هذا الانخفاض اتجاهاً نحو التقليل من استخدام الشيكات التقليدية، نتيجة تزايد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني للوفاء بالالتزامات.

الشكل رقم (26): حجم الشيكات البنكية المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024.

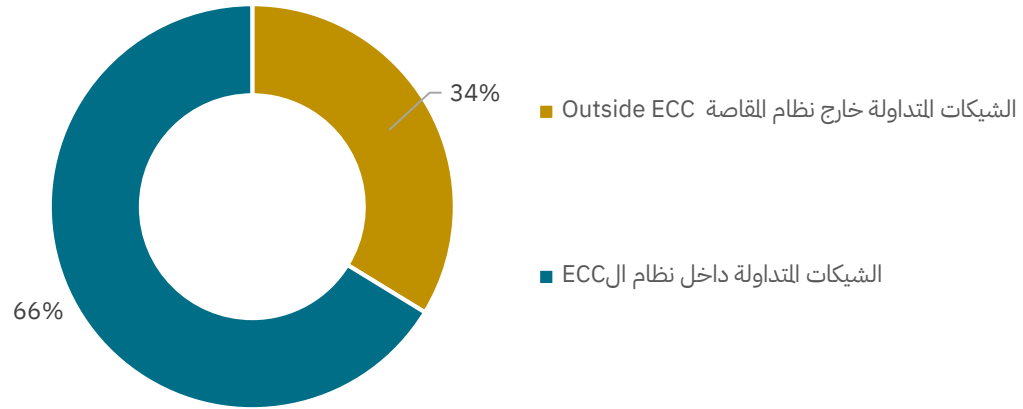


الشكل رقم (27): قيمة الشيكات البنكية المتداولة في المملكة خلال الفترة 2019-2024.

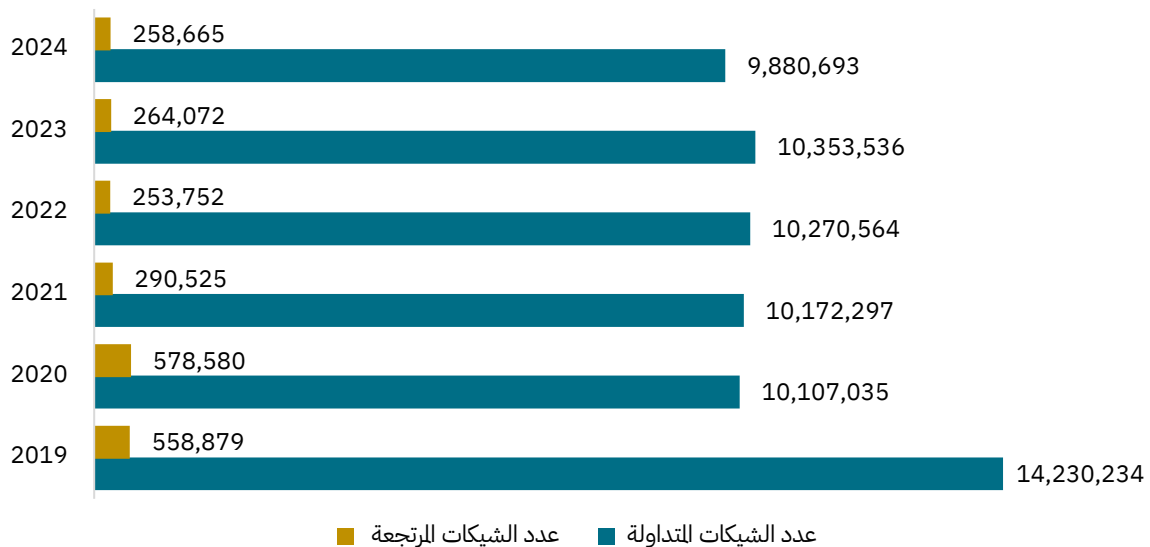


وفيما يتعلق بالتداول، شكلت الشيكات التي تم تداولها خارج نظام المقاصة الإلكترونية خلال عام 2024 نحو 34% من إجمالي عدد الشيكات، مقابل 66% كانت داخل النظام. أما من ناحية القيمة، فقد بلغت نسبة الشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة 27% من إجمالي قيمة الشيكات، بينما استحوذت الشيكات داخل النظام على 73%.

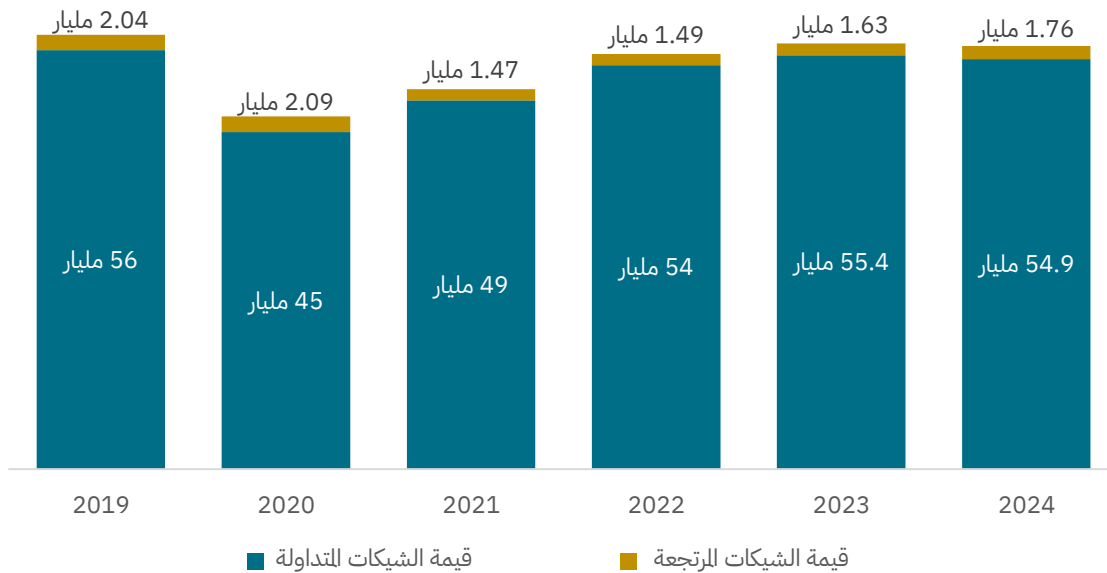
الشكل رقم (28): نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) للعام 2024.



وعلى صعيد الشيكات المرتجعة، فقد بلغت نسبة الشيكات المرتجعة من المجموع الكلي للشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة حوالي 1.16%، بينما بلغت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث القيمة حوالي 1.65%.
الشكل رقم (29): إجمالي عدد الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2024-2019.



الشكل رقم (30): إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة مقابل عدد الشيكات المتداولة في المملكة خلال الفترة 2024-2019.



كما بلغ متوسط حجم التداول اليومي للشيكات خلال عام 2024 حوالي 39,523 شيكاً، في حين بلغ متوسط قيمة التداول اليومي للشيكات نحو 220 مليون دينار أردني. وعلى صعيد نصيب الفرد الأردني من حجم الشيكات المتداولة في السوق المحلي، بلغ نحو 1.28 شيك لكل مواطن من الفئة العمرية 15 عامًا فما فوق، مقارنةً بـ 1.37 شيك في عام 2023، مما يدل على انخفاض طفيف في الاعتماد على الشيكات على مستوى الفرد.

2.4.2 بطاقات الدفع

البطاقات كأداة دفع أصبحت من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات في تنفيذ عمليات الشراء والدفع بشكل سريع وآمن. فهي توفر وسيلة مريحة تساهم في تقليل الحاجة لحمل النقد، وتُسهّل إجراء المعاملات سواء داخل المتاجر أو عبر الإنترنت. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، أصبح استخدام البطاقات أكثر انتشاراً، حيث تتيح للمستخدمين إدارة نفقاتهم بشكل فعال، بالإضافة إلى أنها توفر سجلاً واضحاً للمعاملات التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

أما عن استخدامات البطاقات فهي تتنوع بشكل كبير، حيث تشمل عمليات الشراء التقليدية، وعمليات سحب وإيداع النقود من أجهزة الصراف الآلي، والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وإدارة المدفوعات الشهرية مثل الفواتير والاشتراكات الدورية، والتحويل المالي سواء المحلي أو العابر للحدود. كما تُستخدم البطاقات في برامج الولاء والمكافآت، حيث تُمكن العملاء من جمع نقاط أو استرداد جوائز عند استخدامهم لها. هذا التنوع في الاستخدامات يعكس أهمية البطاقات كأداة متعددة الوظائف تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

تعمل بطاقات الدفع ضمن عدة نماذج رباعية أو ثلاثية الأطراف، لمعالجة وتمرير وإدارة حركات الدفع، ويشمل بشكل عام البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة، والبنك أو المؤسسة المالية المحصلة لمبالغ العمليات المنفذة بواسطة البطاقة، والتاجر أو الجهة التي تعتمد قبول الدفع من خلال البطاقة، بالإضافة إلى حامل البطاقة.

أنواع بطاقات الدفع المعتمدة في المملكة

في الأردن، تتوفر مجموعة متنوعة من بطاقات الدفع التي تصدر عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع. وتنقسم أنواع هذه البطاقات حسب نوعها كما يلي:

- **البطاقات الدائنة (Credit Cards)**، تصدر عن البنوك أو المؤسسات المالية وتُمنح لحاملها ضمن حد ائتماني غالباً ما يكون قصير الأجل، مع خيارات متعددة للسداد تحددها الجهة المصدرة. يوفر وجود خط الائتمان لحاملي هذا النوع من البطاقات القدرة على تغطية النفقات غير المتوقعة أو الكبيرة عند الحاجة، بالإضافة إلى دفع أثمان المشتريات وخدمات الحياة اليومية، مع إمكانية السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي في أي مكان وزمان حول العالم.

- **البطاقات المدينة (Debit Cards)**، تصدر حصرياً من قبل البنوك، وترتبط مباشرة بحسابات العميل لدى البنك المصدر. تتيح هذه البطاقات الوصول الفوري إلى رصيد الحساب، مما يمكّن العميل من دفع أثمان المشتريات وبدل الخدمات، أو إجراء عمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي داخل المملكة وخارجها، أو إجراء عمليات التحويل المالي المحلي والدولي، بشرط أن يكون هناك رصيد كاف في حسابه، حيث يُخصم المبلغ مباشرة من حسابه عند تنفيذ الأوامر.

- البطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards)، وهي البطاقات التي يقوم البنك أو شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بإصدارها محملة بأموال العميل، مع إمكانية ربطها بحساب دفع إلكتروني أو محافظ إلكترونية في حال إصدارها من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وإعادة شحنها باستمرار. وتستخدم بشكل رئيسي في عمليات الشراء والخدمات، مع إمكانية السحب النقدي في بعض الحالات. ومن الجدير بالذكر وجود نوع معين من البطاقات المدفوعة مسبقاً يُعرف بالبطاقات المغلقة وشبه المغلقة، والتي تكون محددة القيمة وتصدر غالباً من قبل تجار أو سلاسل تجارية معينة، وتقتصر على شراء بضائع أو خدمات من نفس التاجر أو السلسلة، ولا يمكن إعادة شحنها، كما أنها لا تخضع لتنظيم وإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني في الوقت الحاضر نظراً لانخفاض درجة مخاطرها.

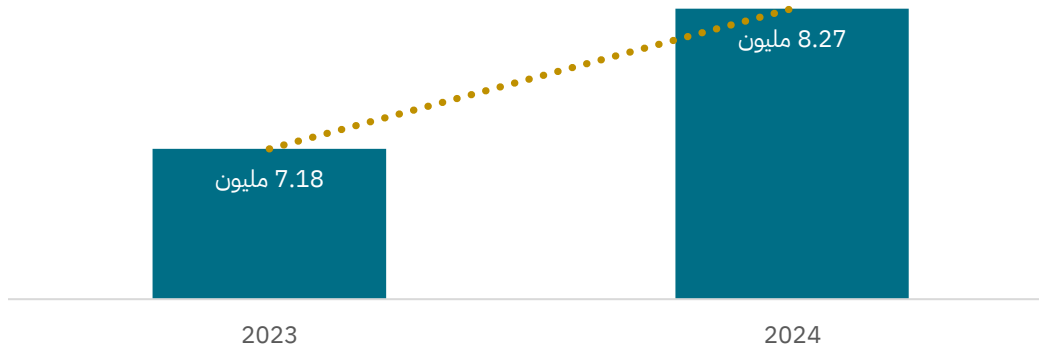
التنظيم والإشراف لبطاقات الدفع في المملكة

حتى عام 2017، كان إصدار البطاقات المدينة والمدفوعة مسبقاً مقتصرًا على البنوك، بينما كانت المؤسسات المالية الأخرى مخولة فقط بإصدار البطاقات الدائنة. ومع صدور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017، تم السماح لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، بإصدار البطاقات المدفوعة مسبقاً المرتكزة على إصدار النقود الإلكترونية، بالإضافة إلى إصدار البطاقات الدائنة. وقد ساهم هذا التطور التنظيمي في توسيع قاعدة المستخدمين وزيادة خيارات الدفع المتاحة في السوق الأردني.

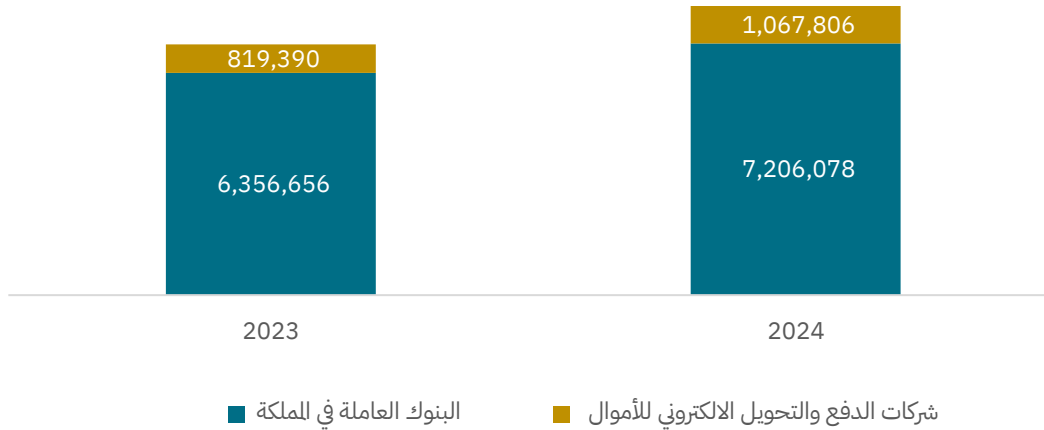
نمو وانتشار بطاقات الدفع في المملكة

شهد قطاع بطاقات الدفع في المملكة نموًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد البطاقات الصادرة بأنواعها الثلاثة خلال العام حوالي 8.27 مليون بطاقة، مقارنةً بـ 7.18 مليون بطاقة في عام 2023، بمعدل نمو بلغ 15%. ويعكس هذا النمو الكبير في عدد البطاقات على تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية في عمليات الدفع، ويؤكد على أن المستهلكين الماليين يفضلون التوجه نحو وسائل الدفع غير النقدية، سواء كانت بطاقات دائنة، أو مدينة، أو بطاقات مدفوعة مسبقاً. كما يعكس توسع قاعدة المستخدمين وتزايد انتشار البطاقات، جاذبية السوق ونجاح المبادرات الرامية لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الأردني، مما يعزز البناء نحو اقتصاد أكثر حداثة ومرونة.

الشكل رقم (31): إجمالي البطاقات الصادرة في المملكة بالمليون للأعوام 2023-2024.



الشكل رقم (32): إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في المملكة للأعوام 2023-2024.

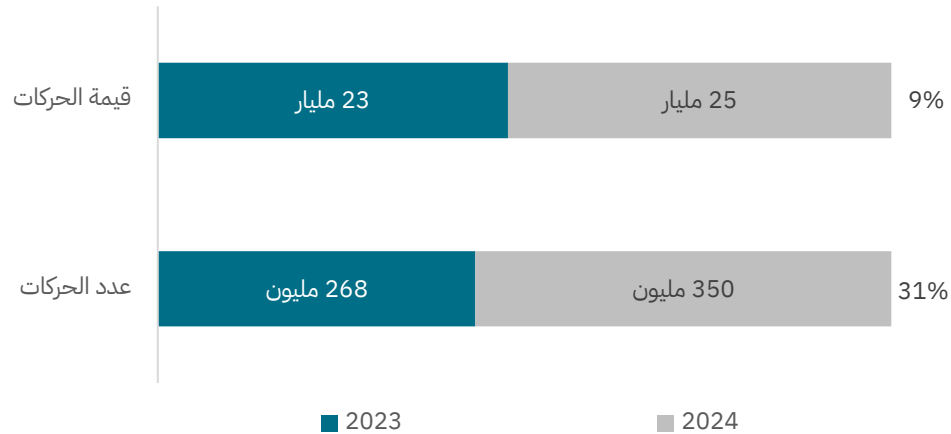


الإحصائيات الخاصة بحركات بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال العاملة في المملكة

بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها باستخدام بطاقات الدفع الصادرة في المملكة بمختلف أشكالها سواء عن البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال (المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بالإضافة للبطاقات المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية)، حوالي 350 مليون حركة خلال هذا العام، بقيمة إجمالية بلغت 25 مليار دينار أردني. مقارنةً بالعام السابق، حيث تم تنفيذ نحو 268 مليون حركة بقيمة 23 مليار دينار أردني، سجلت الحركات ارتفاعاً بنسبة 31% في العدد و9% في القيمة، عن عام 2023. ويوضح هذا النمو استجابة

قوية من قبل السوق لتوسع استخدام وسائل الدفع غير النقدية، وتأكيد على الثقة المتزايدة في البطاقات كوسيلة مريحة وآمنة للقيام بالمعاملات اليومية. كما أن التوزيع المتنوع للبطاقات يدل على تلبيتها لاحتياجات متنوعة سواء للأفراد أو المؤسسات، وهو مؤشر على استمرار توجه القطاع المالي نحو التحول الرقمي والابتكار.

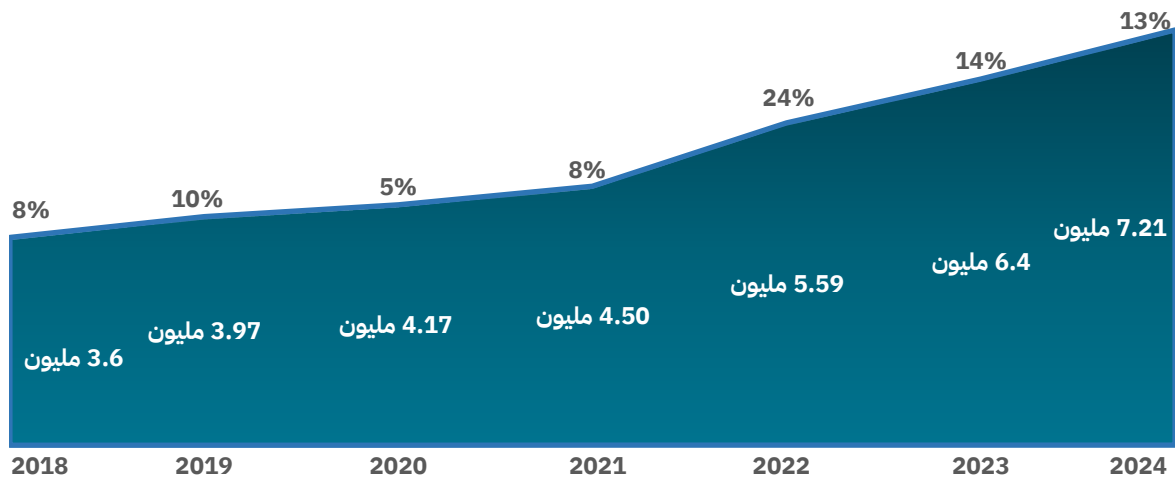
الشكل رقم (33): إجمالي عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الصادرة في المملكة للأعوام 2023-2024.



على صعيد البطاقات المصدرة من قبل البنوك العاملة في المملكة

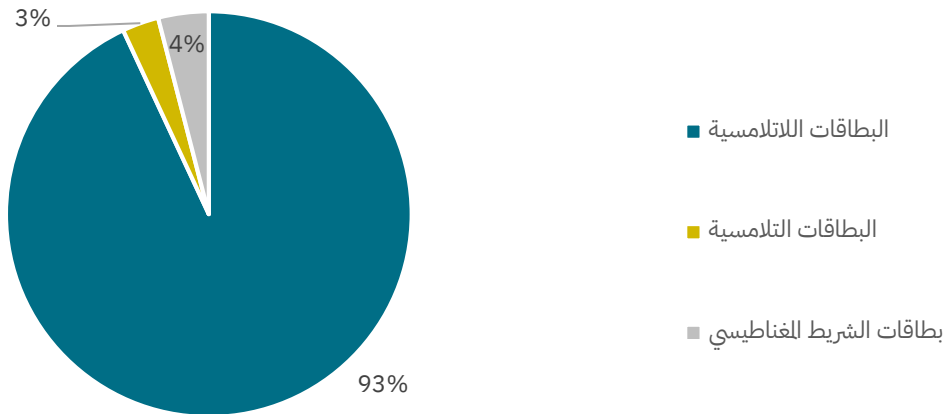
بلغ عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة خلال العام حوالي 7.21 مليون بطاقة دفع، وتنوعت بين الدائنة، والمدفوعة مسبقاً، محققة بذلك زيادة نسبتها 13% مقارنةً بعام 2023.

الشكل رقم (34): معدلات النمو في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة للأعوام 2024-2018.



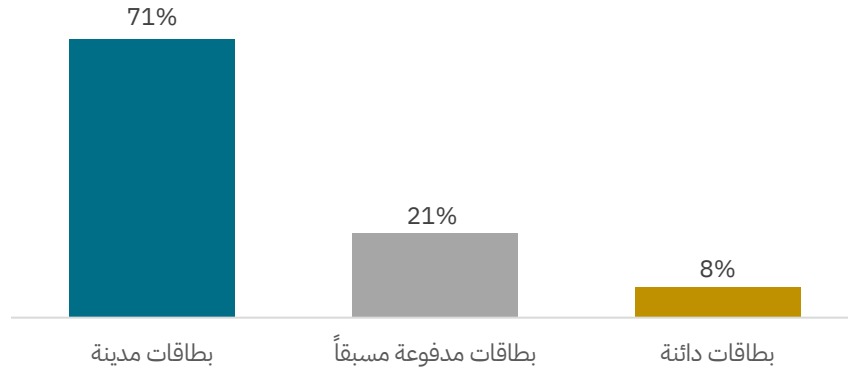
وبحسب التقنية المستخدمة، بلغت نسبة البطاقات المصدرة بتقنية الاتصال اللائق (Contactless EMV)، والتي تعتمد على الرقاقة الإلكترونية ولا تتطلب اتصالاً مادياً مع نقطة البيع وإنما تعتمد على تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، حوالي 93% من إجمالي البطاقات الصادرة عن البنوك، مقارنةً بنسبة 90% في عام 2023. جاء هذا التغير نتيجةً لتوجيهات البنك المركزي الأردني بموجب تعميمه رقم (13052/2/26) الصادر بتاريخ 5 تشرين الثاني 2020، الذي ألزم جميع البنوك المرخصة بعدم إصدار أدوات دفع لا تدعم خاصية المدفوعات الإلكترونية اللائق، ووضع الإجراءات والترتيبات اللازمة لاستبدال جميع أدوات الدفع المصدرة التي تفتقر لهذه الخاصية. ما يدل على أن هذه السياسات ساهمت بشكل فعال في تعزيز انتشار التقنيات الحديثة، وتحديث البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية لضمان أمان وسلاسة العمليات. كما يُظهر هذا التوجه نضج البنوك الأردنية واستعدادها لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتحقيق أهداف التحول الرقمي في القطاع المالي.

الشكل رقم (35): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2024.



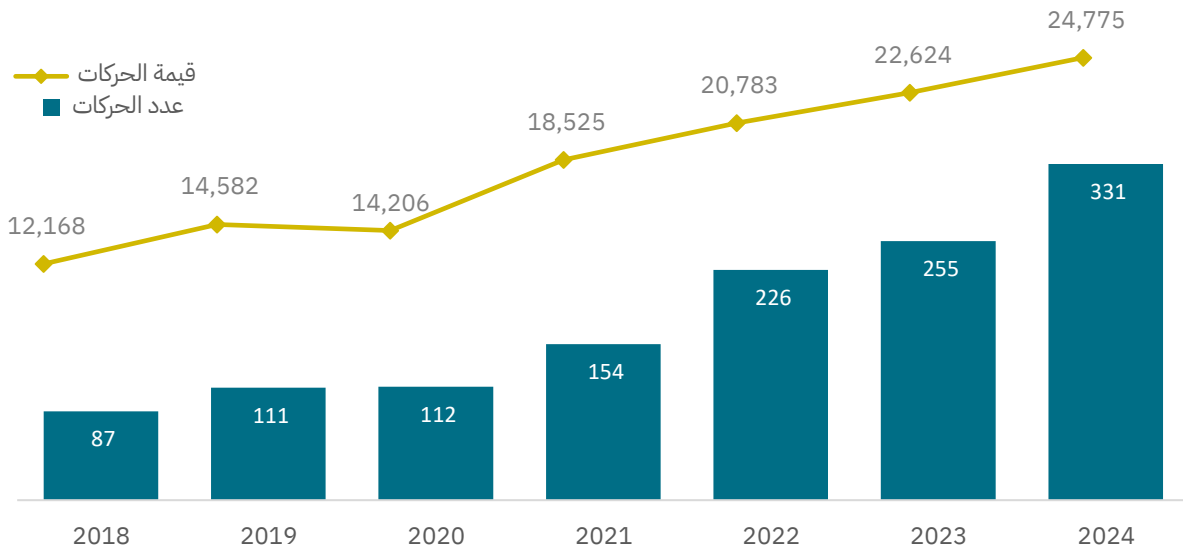
وبحسب أنواع البطاقات، يشير توزيع أنواع البطاقات الصادرة عن البنوك في المملكة خلال عام 2024 إلى تفضيل واضح لبطاقات المدينة، حيث شكلت حوالي 71% من إجمالي البطاقات المصدرة، مما يعكس الاعتماد الكبير على وسيلة الدفع المباشرة من حساب العميل. تأتي بعد ذلك البطاقات المدفوعة مسبقاً بمختلف أنواعها، التي شكّلت حوالي 21% من إجمالي البطاقات المصدرة. أما البطاقات الدائنة، فقد استحوذت على نسبة حوالي 8%، وهو ما يعكس توجه السوق نحو استخدام محدود نسبياً لهذه الفئة من البطاقات، نتيجة ارتباطها بحد ائتماني مقترن في غالب الأحيان بفوائد/ عوائد على الأرصدة المستغلة.

الشكل رقم (36): نسبة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوعها للعام 2024.



أما على صعيد حركات الدفع بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة، فقد شهد عام 2024 زيادة ملحوظة في حجم حركات الدفع التي تتم باستخدام بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك والتي تتضمن (حركات السحب والاداء من خلال الصراف الآلي والحركات على نقاط البيع وحركات التجارة الإلكترونية)، حيث بلغ إجمالي عدد الحركات حوالي 331 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 24.8 مليار دينار أردني. وبالمقارنة مع عام 2023، الذي شهد تنفيذ نحو 255 مليون حركة بقيمة 22.6 مليار دينار، يظهر أن عدد حركات الدفع ارتفع بنسبة 30%، مع ارتفاع بقيمة الحركات بنسبة 9%.

الشكل رقم (37): عدد وقيمة حركات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة بالمليون للأعوام 2024-2018.



بلغت نسبة حركات السحب والإيداع التي تمت باستخدام هذه البطاقات على أجهزة الصراف الآلي 31% من إجمالي عدد حركات الدفع، و56% على أجهزة نقاط البيع و13% عن طريق منصات التجارة الإلكترونية.

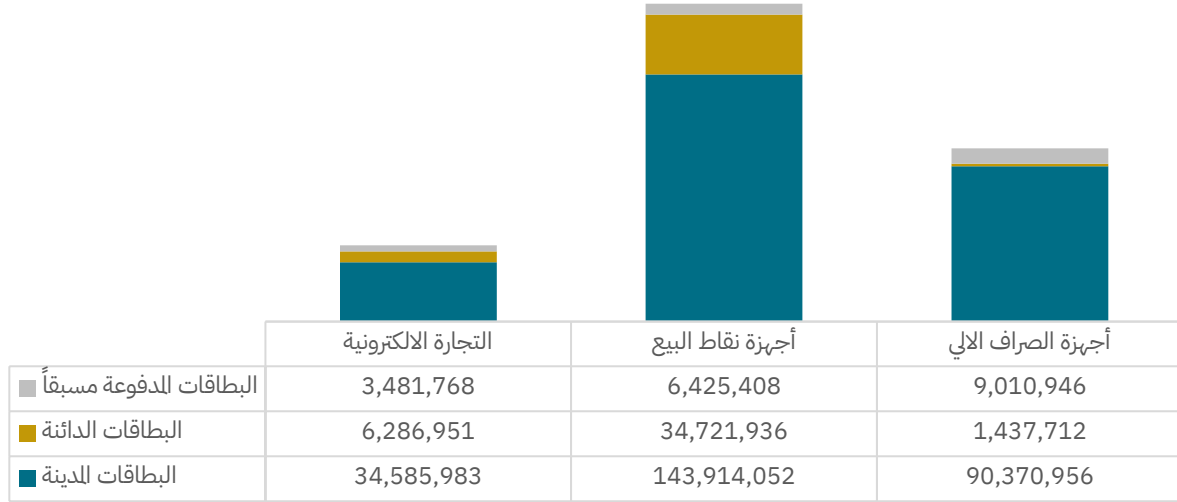
شكلت عمليات السحب والإيداع النقدي المنفذة من خلال أجهزة الصراف الآلي وباستخدام بطاقات الدفع المدينة ما نسبته 90% من إجمالي حركات الدفع على أجهزة الصراف الآلي ويلاحظ أن الاعتماد على بطاقات الدفع المدينة في عمليات السحب النقدي يعود جزئياً إلى اعتبارات اقتصادية، إذ تلجأ البنوك لتحصيل عمولات على عمليات السحب النقدي من خلال الكاونتر، مما يشجع المستهلكين للمالين على الاعتماد على بطاقات الدفع المدينة، التي تتيح لهم إدارة حساباتهم وتحصيل الأموال بطريقة أكثر كفاءة وأقل تكلفة. في حين بلغت ما نسبته 1% من عمليات السحب والإيداع النقدي المنفذة من خلال أجهزة الصراف الآلي بواسطة بطاقات الدفع الدائنة و9% بواسطة البطاقات المدفوعة مسبقاً.

كما شكلت عمليات الدفع المنفذة على نقاط البيع بواسطة بطاقات الدفع المدينة ما نسبته 78% من إجمالي حركات الدفع على نقاط البيع، وذلك نتيجة للانتشار والاستخدام الأكثر لهذا النوع من البطاقات في السوق المحلي. في حين بلغ استخدام بطاقات الدفع الدائنة على نقاط البيع ما نسبته 19% مما يشير إلى اعتماد حامل البطاقة في السوق المحلي على التسهيلات الائتمانية إلى حد ما في دفع مقابل مشترياته أو الحصول على الخدمات، كما بلغت نسبة استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً 3% وهي النسبة الأقل.

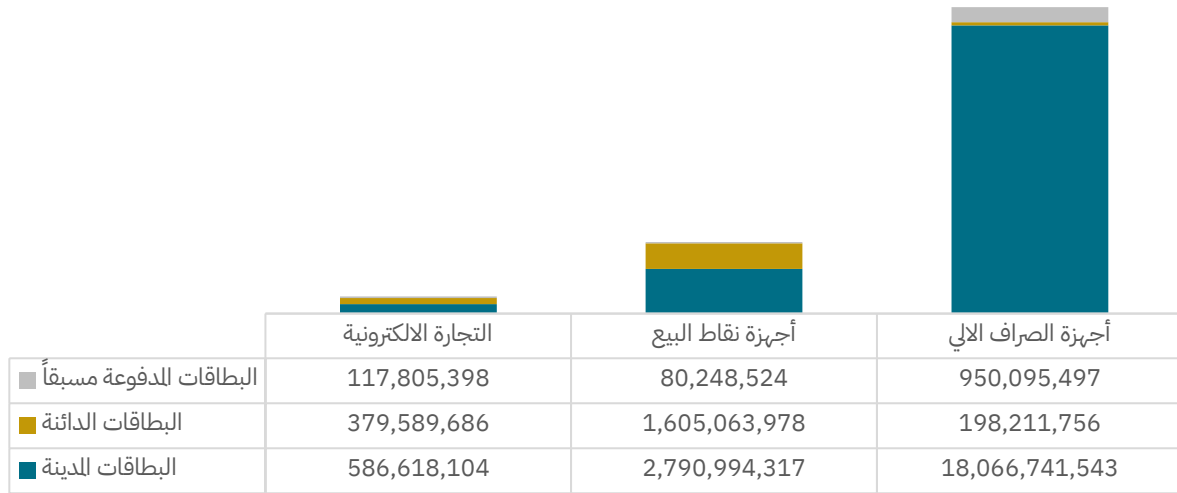
كذلك، بلغت نسبة عمليات الدفع المنفذة على منصات التجارة الإلكترونية بواسطة بطاقات الدفع المدينة 78% ويعود هذا الارتفاع لتوجه البنوك لفتح البطاقات المدينة والسماح باستخدامها عبر شبكة الانترنت. يليها بعد ذلك حركات الدفع بواسطة البطاقات الدائنة بنسبة بلغت 14% من إجمالي الحركات المنفذة عبر منصات التجارة الإلكترونية، ثم حركات الدفع بواسطة البطاقات المدفوعة مسبقاً بنسبة بلغت 8% من إجمالي الحركات المنفذة عبر منصات التجارة الإلكترونية. تبين الأشكال أدناه تفاصيل هذه الحركات مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة

2024:

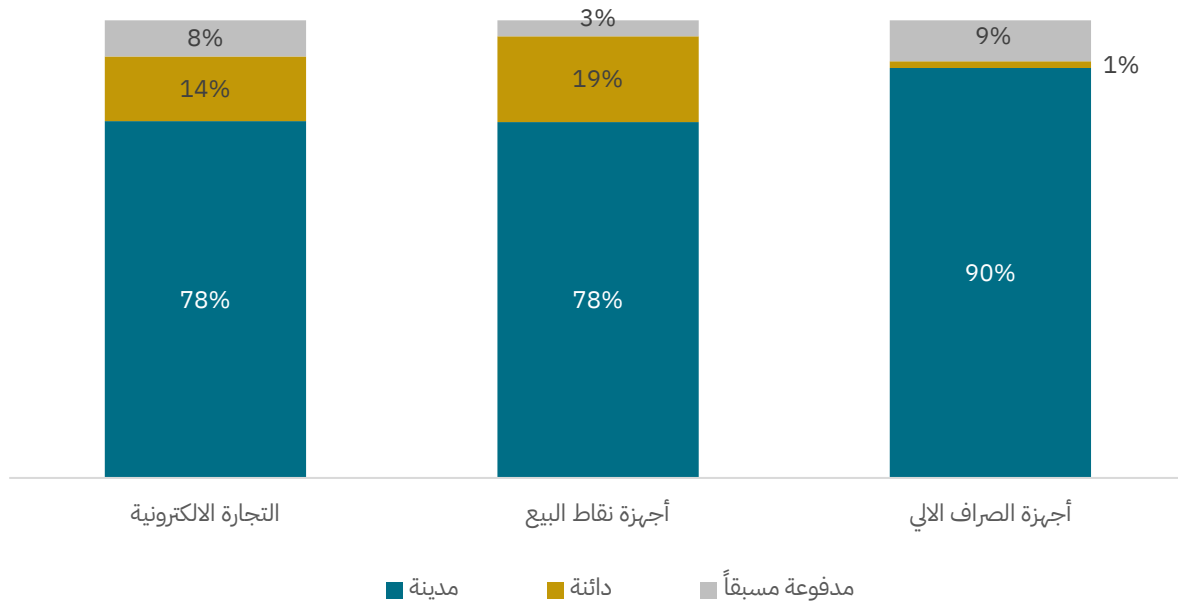
الشكل رقم (38): عدد عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2024.



الشكل رقم (39): قيمة عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والقناة المستخدمة 2024.



الشكل رقم (40): نسبة استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة على قنوات الدفع مصنفة حسب نوعها للعام 2024.



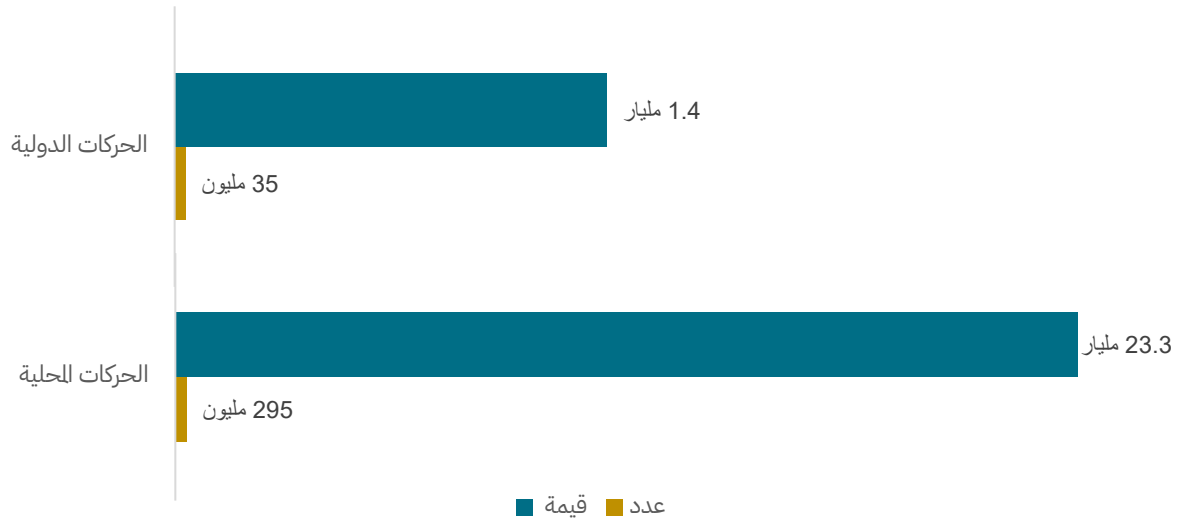
أما بخصوص نطاق استخدام بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك في المملكة، فقد شهد عام 2024 استمرارية الاعتماد الكبير للسوق الأردني على بطاقات الدفع، حيث بلغ عدد حركات الدفع داخل المملكة حوالي 295 مليون حركة، تمثل نحو 89% من إجمالي عمليات الدفع بواسطة هذه البطاقات، بقيمة إجمالية بلغت 23.3 مليار دينار أردني. وتعكس هذه النسبة المرتفعة مدى انتشار وتكرار استخدام بطاقات الدفع في المعاملات اليومية للمواطنين والمقيمين، سواء للشراء أو السحب أو غيرها من العمليات المالية.

أما خارج المملكة، فبلغت حركات الدفع بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة حوالي 35 مليون حركة، تمثل 11% من إجمالي الحركات، وبلغت قيمتها حوالي 1.4 مليار دينار. ما يشير إلى أن جزءاً من المستهلكين الماليين يعتمد على بطاقتهم عند السفر أو لإجراء عمليات مالية دولية، رغم أن النسبة الأكبر تبقى داخل المملكة.

إذًا، يمكن القول بأن سوق المدفوعات الإلكترونية في المملكة يركز بشكل رئيسي على الاستخدام المحلي، مع وجود نشاط ملحوظ دوليًا يدعم حركة الأموال عبر الحدود، وهو ما قد يعكس تزايد الاعتماد على حلول الدفع الإلكترونية.

في جميع أنحاء العالم، علاوة على ثقافة المستهلك المالي الأردني بالتوجهات الاستراتيجية للبنوك العاملة في المملكة في تنشيط المدفوعات الإلكترونية.

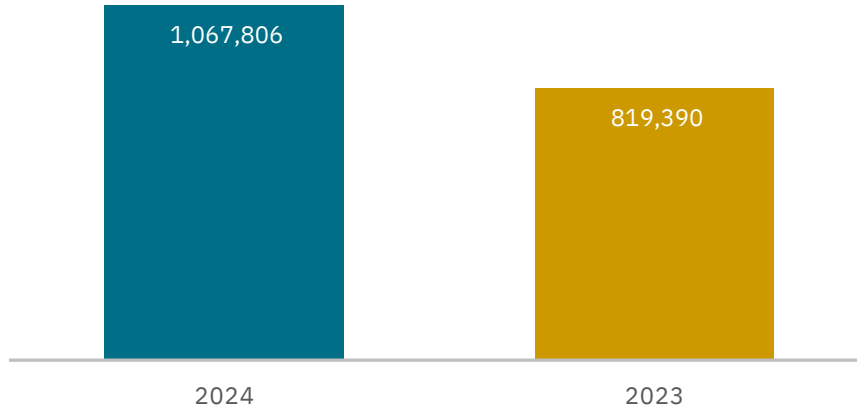
الشكل رقم (41): استخدام البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة داخل وخارج المملكة (الحركات المحلية والدولية) للعام 2024.



على صعيد البطاقات المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني في المملكة

شهد عام 2024 ارتفاعاً ملحوظاً في إصدار بطاقات الدفع من قبل شركات الدفع المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بما فيها البطاقات المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية، حيث بلغ عدد البطاقات الصادرة حوالي 1.07 مليون بطاقة، مقارنةً بـ 819 ألف بطاقة في عام 2023، بزيادة نسبتها 30%. ويعكس هذا النمو الملحوظ توسع السوق وتزايد الاعتماد على أدوات الدفع الإلكترونية، خاصة مع زيادة انتشار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المرتبطة بها.

الشكل رقم (42): عدد بطاقات الدفع المصدرة من قبل شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال للأعوام 2024-2023.

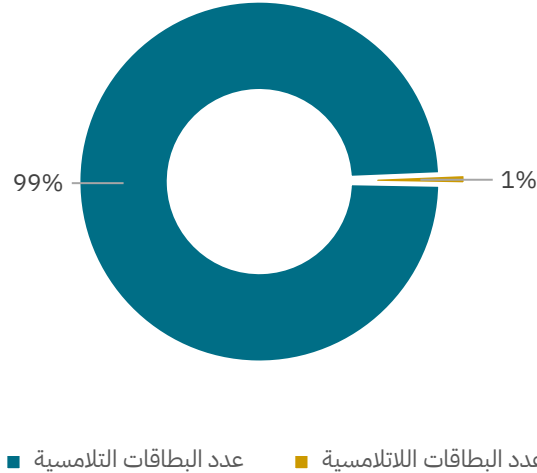


وتصدر الشركات نوعين من البطاقات هما، البطاقات الدائنة (الائتمانية) والبطاقات المدفوعة مسبقاً. إذ تمثل البطاقات الدائنة بنوعيتها (العادية والخصم) نسبة بسيطة من الإجمالي، حيث بلغت 1% من إجمالي البطاقات الصادرة عن شركات الدفع، وتتيح للمستخدمين إجراء عمليات الشراء والسحب النقدي ضمن سقف الائتمان المحدد، ويتم تسديد المبالغ وفقاً للاتفاقية مع المصدر، ويطلق على هذا النوع من البطاقات الدائنة بالبطاقات العادية. أما بطاقات الخصم الدائنة، فهي تتطلب تسديد كامل للمبالغ عند انتهاء الفترة. أما بطاقات الدفع المدفوعة مسبقاً، فهي تشكل الغالبية العظمى، حيث بلغت نسبتها 99% من إجمالي البطاقات الصادرة عن هذه الشركات.

بلغ عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً المرتبطة بالمحافظ الالكترونية والصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال 912,145 بطاقة دفع مقابل 607,695 بطاقة دفع وبارتفاع نسبته 33% عن العام السابق وهي بطاقات مدفوعة مسبقاً وأساور ذكية مرتبطة بالمحافظ الإلكترونية الصادرة عن هذه الشركات حيث تشكل هذه البطاقات ما يقارب 87% من إجمالي عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً.

وفيما يخص تقنية الاتصال اللاسلكي (Contactless EMV)، فقد بلغت نسبة البطاقات المصدرة بهذه التقنية 99% من إجمالي البطاقات، وهو ما يعكس توجه السوق نحو حلول الدفع السريعة والأمنة عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، التي توفر الراحة وسرعة الأداء للمستهلكين الماليين.

الشكل رقم (43): عدد بطاقات الدفع الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مصنفة بحسب التقنية المستخدمة للعام 2024.

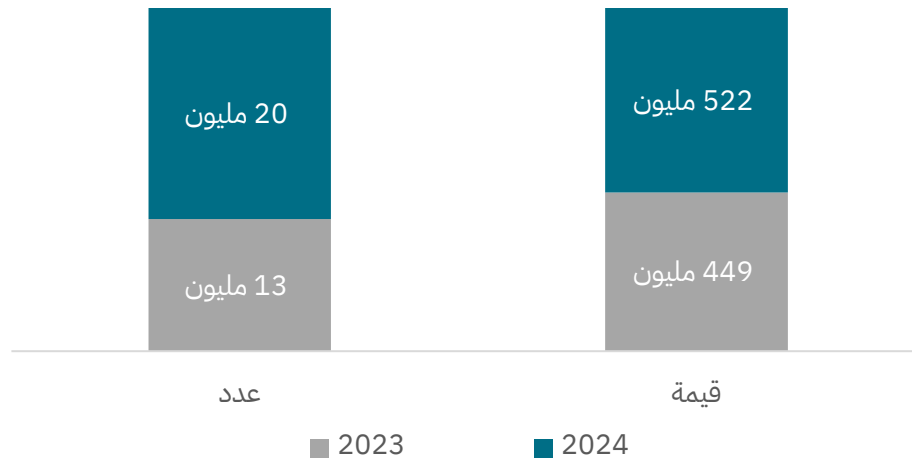


أما على صعيد نشاط حركات الدفع بواسطة البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، فقد شهد عام 2024 نمواً ملحوظاً في حركات الدفع المنفذة عبر بطاقات شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال المرخصة من قبل البنك المركزي لإصدار أدوات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً بما فيها البطاقات المدفوعة مسبقاً المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية، حيث بلغ عدد الحركات حوالي 20 مليون حركة، بقيمة إجمالية قدرها 522 مليون دينار أردني، مقارنةً بـ 13 مليون حركة بقيمة 449 مليون دينار أردني في عام 2023. أي بارتفاع نسبته 59% في عدد الحركات و16% في القيمة، مما يعكس تزايد الاعتماد على أدوات الدفع الإلكترونية ونجاح استراتيجيات التوسع التي تتبعها هذه الشركات.

وتشكل البطاقات المرتبطة بالمحافظ الإلكترونية حوالي 89% من إجمالي عدد الحركات، و65% من إجمالي قيمة العمليات، وهو ما يعكس ارتفاع استخدام المحافظ الإلكترونية في عمليات الدفع اليومية. حيث بلغ عدد الحركات المرتبطة بالمحافظ 17.8 مليون حركة بقيمة 338 مليون دينار، مقابل 10.4 مليون حركة و255 مليون دينار في عام 2023، بزيادة ملحوظة في العدد والقيمة.

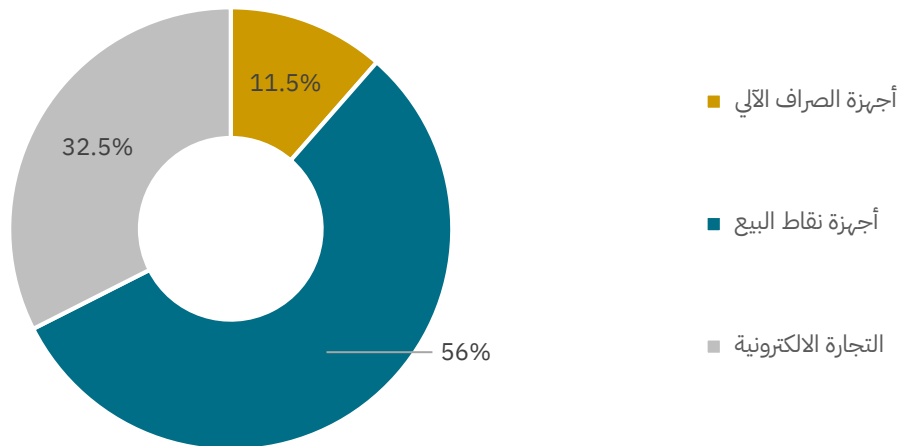
وتنوعت أنواع الحركات بين عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي، وعمليات الدفع عبر نقاط البيع، ومنصات التجارة الإلكترونية، مما يدل على تنوع الاستخدامات وتوسع نطاق العمليات المالية عبر بطاقات الدفع الإلكترونية.

الشكل رقم (44): حركات البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال للأعوام 2023-2024.



بلغت نسبة حركات الدفع المنفذة عبر أجهزة الصراف الآلي في عام 2024 حوالي 11.5% من إجمالي الحركات، في حين استحوذت حركات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع على 56%، وبلغت نسبة حركات التجارة الإلكترونية حوالي 32.5%. ويدل هذا التوزيع على أن المستهلكين الماليين يفضلون إجراء معظم معاملاتهم عبر نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، مع استخدام محدود نسبياً لأجهزة الصراف الآلي.

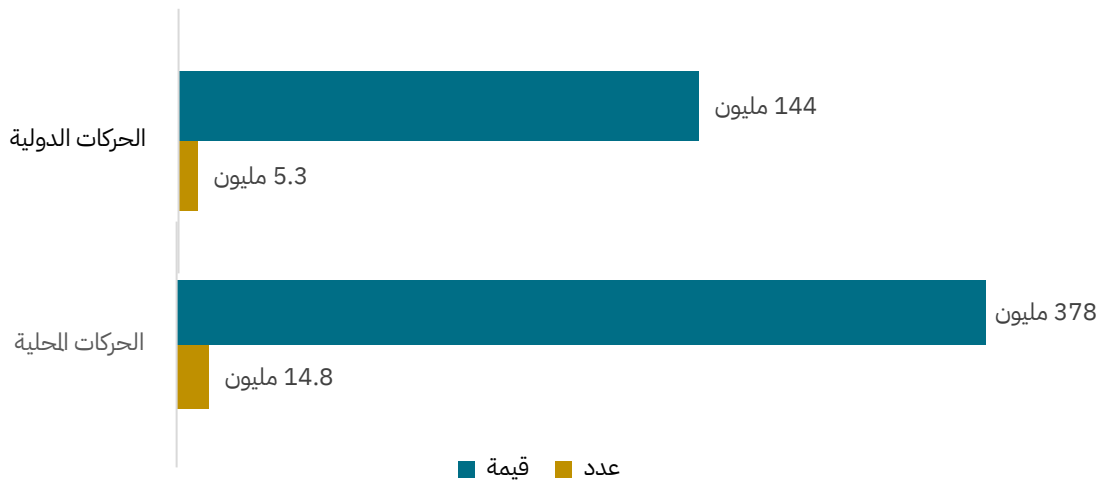
الشكل رقم (45): نسبة الحركات المنفذة بالبطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال مصنفة حسب قناة الدفع المستخدمة للعام 2024.



أما على مستوى نطاق الاستخدام، فقد بلغ عدد حركات الدفع داخل المملكة (المحلية) بواسطة بطاقات شركات الدفع والتحويل الإلكتروني حوالي 14.8 مليون حركة، تُمثل حوالي 74% من إجمالي عمليات الدفع، بقيمة إجمالية بلغت 378 مليون دينار. ويعكس ذلك الاعتماد الأكبر على استخدام البطاقات المحلية داخل المملكة، في تنفيذ عمليات الشراء والسحب.

وفي المقابل، شهدت عمليات الدفع خارج المملكة ما يقارب 5.3 مليون حركة، بنسبة 26% من إجمالي العمليات، بقيمة تصل إلى 144 مليون دينار، وهو ما يظهر أن جزءاً كبيراً من المستخدمين يعتمدون على بطاقاتهم في السفر أو المعاملات الدولية، رغم أن النسبة أقل مقارنة باستخدامهم داخل المملكة.

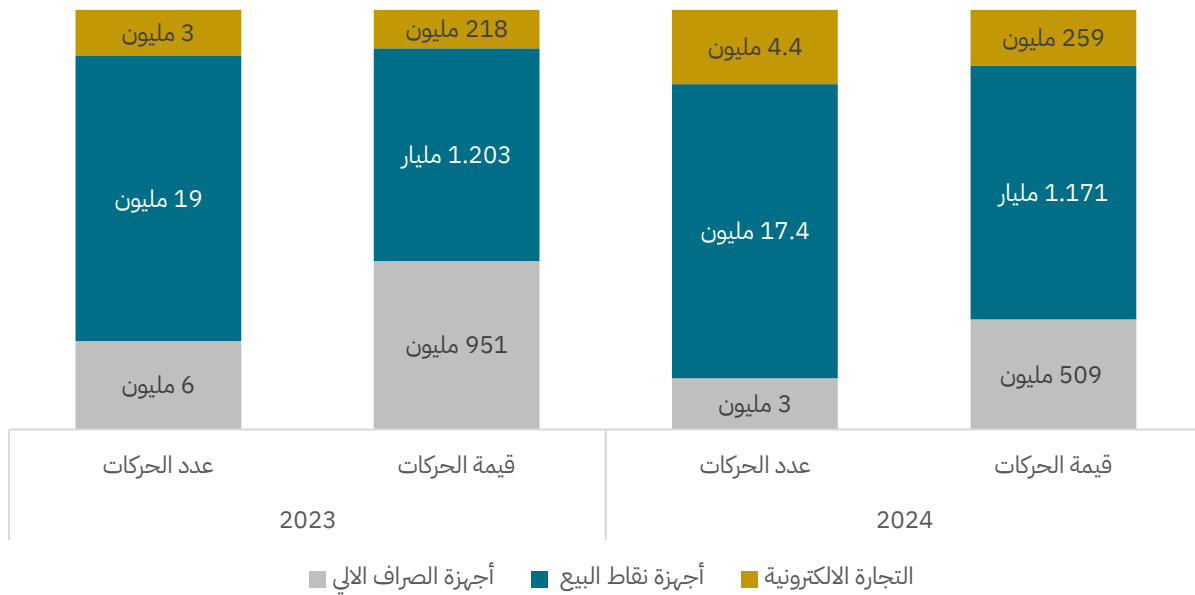
الشكل رقم (46): استخدام البطاقات الصادرة عن شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال داخل وخارج المملكة (الحركات المحلية والدولية) للعام 2024.



على صعيد حركات الدفع المحلية المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن الجهات غير العاملة في المملكة (الأجنبية) شهد عام 2024 انخفاضاً ملحوظاً في حجم عمليات الدفع التي تتم باستخدام البطاقات الأجنبية الصادرة عن جهات غير عاملة في المملكة، حيث بلغ عدد حركات الدفع حوالي 25 مليون حركة، بقيمة إجمالية قدرها 1.9 مليار دينار أردني، مقارنةً بـ 28 مليون حركة بقيمة 2.4 مليار دينار في عام 2023. هذا التراجع يُعزى لعدة أسباب وهي انخفاض الدخل السياحي للمملكة خلال العام، بالإضافة إلى إصدار البنك المركزي تعميمه رقم (7297/1/26) بتاريخ 1 أيار 2024، الذي وضع ضوابط رقابية على استخدام البطاقات الأجنبية داخل المملكة.

ومن ناحية الاستخدام، شكّلت حركات الدفع عبر نقاط البيع ورموز الاستجابة السريعة (QR) النسبة الأكبر، حيث بلغت حوالي 70% من إجمالي العمليات المنفذة بواسطة البطاقات الأجنبية. أما عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي، فقد بلغت حوالي 12% من إجمالي الحركات، بينما شكلت عمليات التجارة الإلكترونية بواسطة البطاقات الأجنبية حوالي 18%، مما يعكس أن جزءًا كبيرًا من المستخدمين يعتمد على هذه البطاقات في دفع أثمان المشتريات وبدل الخدمات بما يشمل التسوق الإلكتروني وهو مؤشر إيجابي، رغم انخفاض الحجم العام.

الشكل رقم (47): عدد وقيمة حركات بطاقات الدفع الأجنبية مصنفة حسب القناة المستخدمة للأعوام 2024-2023.



3.4.2 تطبيقات المحافظ الإلكترونية

تُعد المحافظ الإلكترونية أدوات دفع يُمكن الوصول إليها واستخدامها عبر تطبيقات الهاتف النقال، وترتبط بحسابات النقود الإلكترونية، إذ تُخزن فيها قيمة النقد بشكل إلكتروني. حيث يتم إيداع الأموال فيها من قبل العميل لدى الشركة المقدمة للخدمة، ويحق له سحب النقد الإلكتروني المتواجد في المحفظة. وتستخدم المحفظة الإلكترونية لتنفيذ مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك عمليات الدفع والتحويل والإيداع والسحب النقدي، بالإضافة إلى تسديد الفواتير عبر خدمة "إي فواتيركم"، واستلام الرواتب والدعم الحكومي، ودفع ثمن المنتجات والخدمات، وغيرها من العمليات المالية الأخرى.

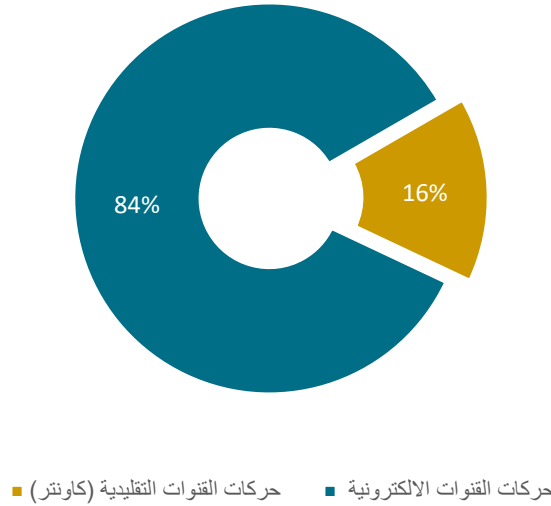
ظهرت هذه الخدمة تلبيةً للحاجة الملحة لاستخدامها، نتيجة للتغير الجذري الذي حدث في خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، خاصة فيما يتعلق بتخزين القيم المالية الصغيرة وتحويلها إلى آخرين لتلبية المتطلبات المالية، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النقد الورقي والمعدني وتقليل المخاطر المرتبطة به. كما يمكن ربط المحافظ الإلكترونية بعدة أدوات دفع أخرى، مثل بطاقات الدفع.

وفي نهاية عام 2024، بلغ عدد المحافظ الإلكترونية 3.033 مليون محفظة، مقابل 3.03 مليون محفظة خلال عام 2023، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.1%. ويعود هذا الارتفاع البسيط إلى إصدار البنك المركزي تعميمه رقم (5156/4/26) بتاريخ 25 آذار 2024، الذي تضمن إغلاق حسابات النقود الإلكترونية الجامدة المرتبطة بأداة دفع مدفوعة مسبقاً (المحافظ الإلكترونية) التي يكون رصيدها صفراً ولم تُنفذ أي حركات مالية منذ فتحها.

5.2 قنوات الدفع

تتعدد قنوات الدفع بين الإلكترونية والتقليدية سواء الموفرة من قبل البنوك أو مقدمي خدمات الدفع. وتمثلت النسبة الأكبر في عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع الإلكترونية لدى البنوك، حيث شكلت ما نسبته 86% من إجمالي حركات الدفع المنفذة. في حين كانت نسبة عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك (كاونتر) 16% مما يعكس التوجه نحو الاعتماد على قنوات الدفع الإلكترونية، يبين الشكل رقم (49) نسبة العمليات المنفذة إلكترونياً والحركات المنفذة على القنوات الإلكترونية والقنوات التقليدية.

الشكل رقم (48): نسبة عمليات الدفع المنفذة من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك (كاونتر) وقنوات الدفع الإلكترونية لإجمالي الحركات الإلكترونية وغير الإلكترونية (الكاونتر) للعام 2024.



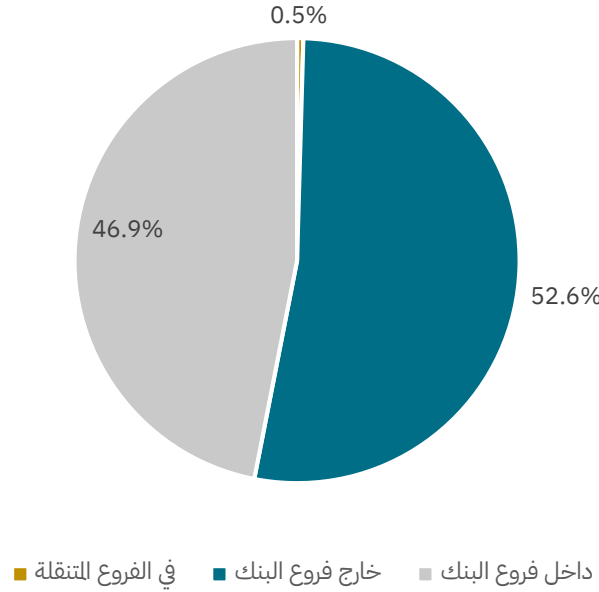
شهد عام 2024 توسعاً ملحوظاً في استخدام قنوات الدفع التابعة للبنوك العاملة في المملكة، حيث شكلت عمليات قناة تطبيق الهاتف المصرفي حوالي 50% من إجمالي عدد العمليات، تليها أجهزة الصراف الآلي التي استحوذت على نحو 44% من العمليات. ويعكس هذا التوزيع الاعتماد الكبير على القنوات الرقمية والآلية في إجراء المعاملات، مما يعزز من جهود التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

وفيما يخص قاعدة المستخدمين، بلغ عدد مستخدمي قناتي الإنترنت المصرفي والهاتف المصرفي حوالي 4.67 مليون، بارتفاع قدره 34% مقارنةً بـ 3.48 مليون في عام 2023، وهو مؤشر قوي على تزايد الوعي والاعتماد على الخدمات الإلكترونية. ومن الجدير بالذكر أن 99% من هؤلاء المستخدمين هم من الأفراد، بينما النسبة المتبقية تتعلق بالشركات، وهو ما يتوافق مع طبيعة السوق حيث يتركز العملاء بشكل رئيسي على الأفراد.

أما على صعيد العمليات، فقد بلغ عدد العمليات المنفذة عبر قناتي الإنترنت والهاتف المصرفي حوالي 123.9 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 50.8 مليار دينار أردني. وتتنوع الخدمات المالية التي تقدمها البنوك من خلال هاتين القناتين، وتشمل خدمات تحويل الأموال سواء بين حسابات العميل داخل البنك أو إلى بنوك أخرى، بالإضافة إلى تسديد بطاقات الائتمان، ودفع الفواتير والمطالبات المالية، وإعادة شحن البطاقات المدفوعة مسبقاً، وخدمات الاستعلام عن كشف الحساب وغيرها.

وفيما يخص أجهزة الصراف الآلي، فقد بلغ عددها 2,432 جهاز موزعة في جميع أنحاء المملكة، منها 46.9% داخل فروع البنوك، و52.6% خارج الفروع، و0.5% في فروع نقالة. كما يوجد 117 جهاز صراف آلي يدعم تقنية (Biometric Technology)، أي بنسبة 5% من إجمالي أجهزة الصراف الآلي في المملكة، ما يعكس توجه السوق نحو تعزيز التقنيات المتطورة لتحسين الأمان وسهولة الاستخدام.

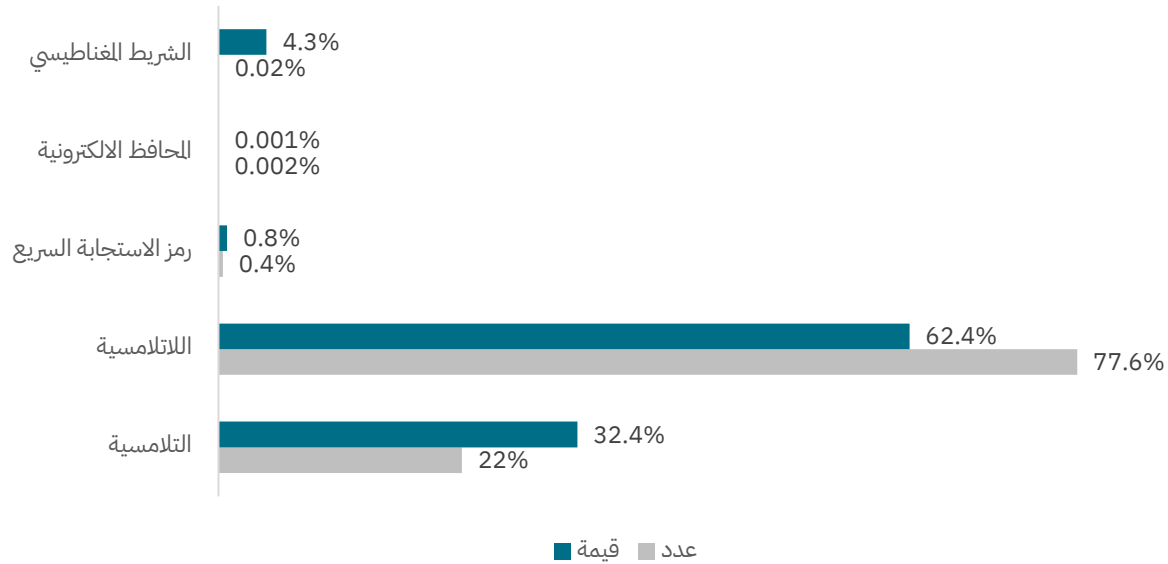
الشكل رقم (49): أشكال تواجد أجهزة الصراف الآلي العائدة للبنوك العاملة في المملكة للعام 2024.



كما شهد عام 2024 ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مما يعكس توسع الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية. إذ بلغ عدد الحركات المنفذة عبر جميع أجهزة الصراف الآلي حوالي 101 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 18.5 مليار دينار أردني، مقابل 98 مليون حركة و17.7 مليار دينار في عام 2023، أي بزيادة نسبتها 3% في الحركات و4% في القيمة، مما يدل على استمرارية النمو في عمليات السحب والإيداع. أما على مستوى نقاط البيع، فقد ارتفع عددها إلى 93,926 نقطة، مقابل 89,736 نقطة في العام السابق، بزيادة نسبتها 5%. ومن الجدير بالذكر أن عدد أجهزة نقاط البيع التي تدعم تقنية (Contactless EMV) بلغ 93,579 جهاز، أي بنسبة 99.6% من إجمالي نقاط البيع، مما يعكس توجه السوق نحو تحسين الأمان وسهولة الأداء عبر التقنيات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد نقاط البيع التي تدعم تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR) حوالي 68,234 نقطة، أي بنسبة 73% من إجمالي نقاط البيع، وهو مؤشر على توجه السوق نحو حلول الدفع اللائقسية والمرنة.

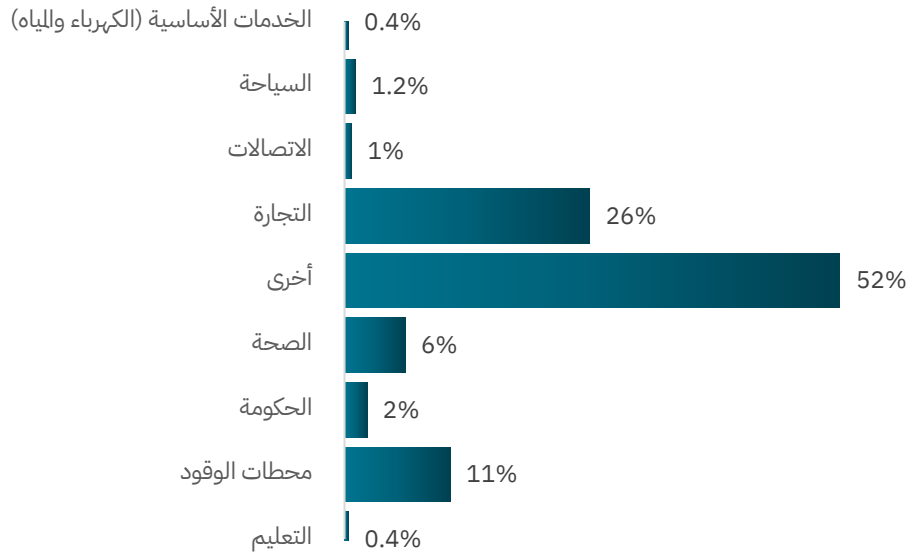
وفيما يتعلق بعمليات الدفع عبر نقاط البيع، فقد بلغت حوالي 219 مليون حركة، بقيمة إجمالية تقدر بـ 6 مليار دينار، مقارنةً مع 143 مليون حركة و4.7 مليار دينار في عام 2023، أي بارتفاع نسبته 53% في عدد العمليات و27% في القيمة، مما يعكس توسعًا كبيرًا في حجم معاملات البيع بالتجزئة والشراء الإلكتروني.

الشكل رقم (50): توزيع حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة حسب التقنية المستخدمة للعام 2024.



فيما يتعلق بحجم عمليات الدفع التي نفذت عبر أجهزة نقاط البيع في المملكة، مصنفة حسب نوع القطاع، فقد احتل قطاع التجارة المربوثة الثانية من حيث الحصة السوقية بنسبة 26%، يليه قطاع محطات الوقود بنسبة 11%. أما قطاعات التعليم والخدمات الأساسية فكانت الأقل نسبةً، حيث شكلت حوالي 0.4% من إجمالي عمليات الدفع، وهو ما يعكس محدودية استخدام هذه القطاعات لوسائل الدفع الإلكترونية حتى الآن.

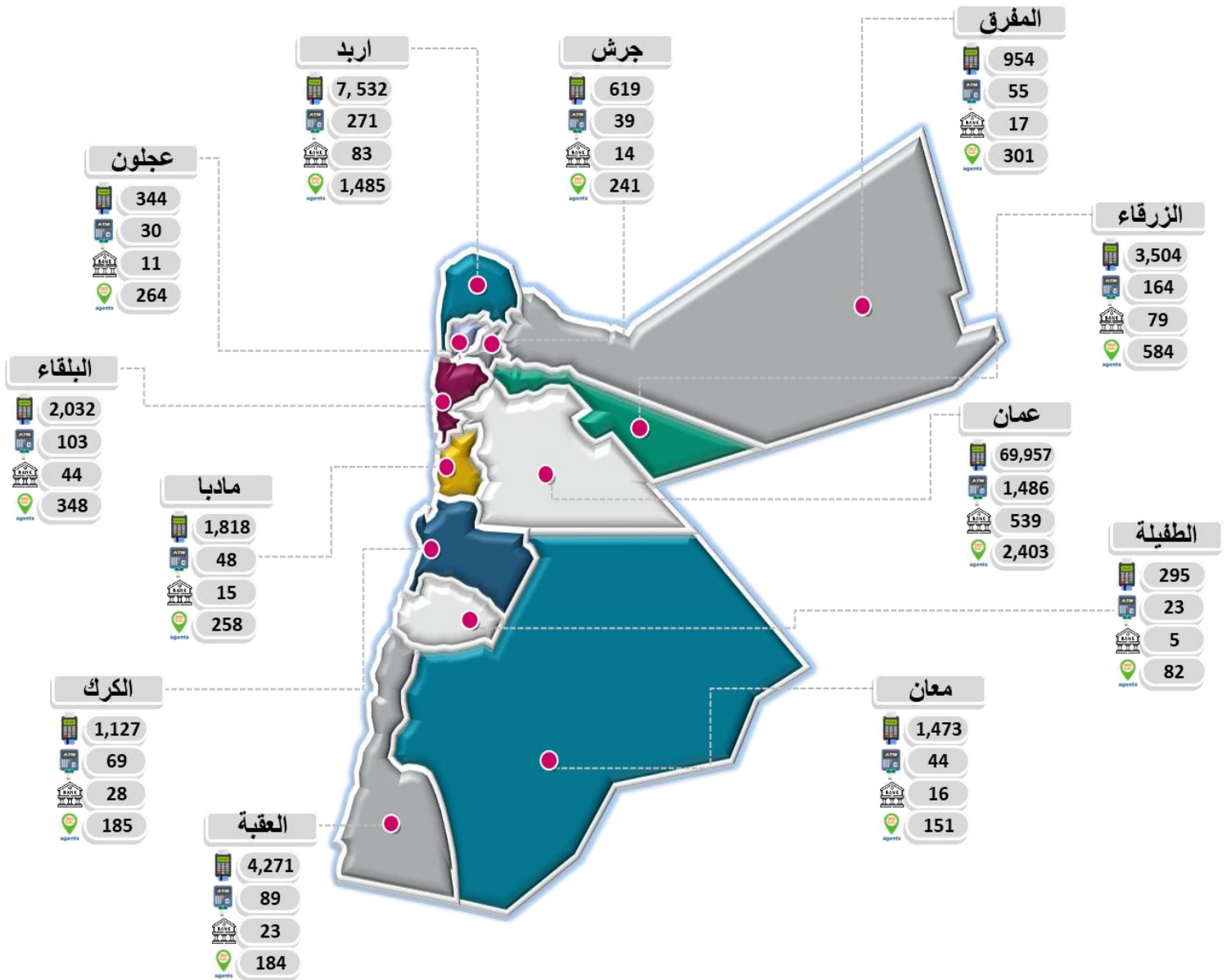
الشكل رقم (51): توزيع عدد حركات الدفع المنفذة على أجهزة نقاط البيع مصنفة حسب طبيعة القطاع للعام 2024.



أما على صعيد منصات التجارة الإلكترونية، فقد بلغ عدد التجار الذين يقبلون الدفع عبر هذه المنصات 2,298 تاجر بنهاية العام، بينما تم تنفيذ حوالي 34.3 مليون عملية دفع بقيمة تقدر بـ 600 مليون دينار أردني، مقارنة بـ 21.7 مليون حركة و458 مليون دينار خلال عام 2023، أي بزيادة نسبتها 58% في عدد العمليات و31% في القيمة، مما يدل على توسع كبير في اعتماد المستهلكين الماليين على عمليات الشراء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بقنوات الدفع التقليدية، بلغ عدد فروع البنوك العاملة في المملكة حوالي 874 فرع خلال عام 2024، بالإضافة إلى وجود 6,502 وكيل لتقديم خدمات الدفع يعملون من خلال مكاتبهم داخل وخارج المملكة لتقديم خدمات الدفع، مما يعكس تنوع وتوسع شبكة تقديم خدمات المدفوعات وتوفير قنوات دفع متعددة لتلبية احتياجات السوق.

الشكل رقم (52): التوزيع الجغرافي لقنوات الدفع في المملكة للعام 2024.



التوزيع الجغرافي لفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والوكلاء وأجهزة نقاط البيع في المملكة للعام 2024

	93,926 جهاز نقطة بيع
	2,421 جهاز صراف آلي
	11 أجهزة صراف آلي في الفروع النقلة
	874 فرع بنك
	6,486 وكيل لمقدمي خدمات الدفع